الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945 قالمة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

الميدان: الحقوق والعلوم السياسية

الشعبة: العلوم السياسية

التخصص: دراسات استراتيجية وأمنية

مشاركة المرأة في بعثات السلام الأممية: المنجزات والحدود

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر في تخصص: دراسات أمنية واستراتيجية.

إعداد الطالبة:

نسيمة شماع

إشراف الأستاذ:

أ.د. جمال منصر

أعضاء لجنة المناقشة:

الإسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصّفة
د.ليندة لفحل	أستاذ محاضر-أ-	8 ماي 1945 قالمة	رئيسا
أ.د.جمال منصر	أستاذ	8 ماي 1945 قالمة	مشرفا ومقررا
د.سليم حميداني	أستاذ محاضر-أ-	8 ماي 1945 قالمة	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية: 2021-2022

شكر وعرفان

أتقدم بالشكر والعرفان لأستاذي المشرف البروفسور "منصر جمال" على توجيهاته السديدة وعلى أسلوب معاملته الراقي وتواضعه.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من درسني في هذا القسم وترك لدي أثرا جميلا.

ولا أنسى طاقم الإدارة لهم كل الامتنان والتقدير.

إهـــداء

أهدي هذا العمل إلى عائلتي أبي وأمي

وأبنائي وكل من ساعدني من قريب أو بعيد

إلى زملائي في العمل وأصدقائي وكل من شجعني على إتمام مساري الدراسي.

الملخص:

تسعى بعثات السلام الأممية إلى توفير الدعم المادي والمعنوي لتوفير السلم والأمن، وقامت بصياغة اتفاقيات سلام ووضع خطط للتنمية المستدامة في ظل دمقرطة الأنظمة الحاكمة، بإعداد الدساتير وتسخير الأجهزة الحكومية، وتكوين الجيوش. ولعل أهم ما قدمته هذه البعثات في الآونة الأخيرة من مساعي السلام هو دعمها لمكانة المرأة، ومحاولة تمكينها في الجانب العسكري والسياسي وحتى المجتمعي. حيث أثبتت المرأة قدراتها وفعالياتها في تطوير مجتمعها، وخدمة بيتها المحلية. وكسبت الكثير أمام تحدي الوجود وتحدي إثبات القدرات، وتحدي تولي المهام وتحقيق التقدم والتطور والوصول إلى التنمية المستدامة بتظافر الجهود نساء ورجالا.

Abstract:

In order to offer the material and the moral support, as well as providing peace and security; the peace expeditions have formulated peace treaties and sustainable development plans in light of the democratization by preparing Constitutions, harnessing government agencies, and building armies. Supposedly, the most important thing these recent expeditions have provided is supporting the status of women and their attempt to empower their presence in the political, military, and societal sides.

Thus, women have proven their effectiveness and capabilities in developing and serving their local community and environment. And here we are, facing the challenge of existing, proving abilities, and assuming functions. We will, by combining the efforts of women and men, achieve progress and sustainable development. Women, despite all obstacles and barriers, are standing impenetrably against gender discrimination by making gains day after another.

مقدمة

الفصل الأول: الجندر وعمليات السلام : مقاربة علائقية.

المبحث الأول: التأصيل المفهومي والنظري للنوع الاجتماعي

المطلب الأول: مفهوم النوع الاجتماعي.

المطلب الثاني: التطور التاريخي لمكانة المرأة في المجتمع.

المطلب الثالث: المقاربات النظرية للنوع الاجتماعي

المبحث الثاني: الجندر ضمن أدبيات النزاع والسلام.

المطلب الأول: عمليات السلام الأممية لما بعد الحرب الباردة.

المطلب الثاني : المرأة في دائرة النزاعات: بين العنف التقليدي والعنف الجندري

المطلب الثالث: قضايا المرأة في الأجندة الأممية.

المبحث الثالث: الجندر وعمليات السلام

المطلب الأول: المرأة ودعم عمليات السلام

المطلب الثاني: كرونولوجيا القرارات المفعلة لمشاركة المرأة

الفصل الثاني: البيئة الأمنية الجديدة ومشاركة المرأة في عمليات السلام

المبحث الأول: الواقع الجديد لمشاركة المرأة في عمليات السلام

المطلب الأول: نتائج تغييب المرأة عن المشاركة في عمليات السلام

المطلب الثاني: التحول في مفهوم المشاركة

المطلب الثالث: الأدوار التقليدية للمرأة

المبحث الثاني: الأدوار الجديدة للمرأة في عمليات السلام

المطلب الأول: تمكين المرأة من الأدوار الجديدة في مراحل ما بعد النزاع:

المطلب الثاني: محاولات إدماج المرأة في صورها الجديدة في عمليات السلام.

المطلب الثالث: صعوبات مشاركة المرأة في عمليات السلام

المبحث الثالث: آليات تفعيل دور المرأة

المطلب الأول: ميكانيزمات تفعيل مشاركة المرأة

المطلب الثاني: كيفية تحقيق الفاعلية من اشراك المرأة

المطلب الثالث: مقاييس النجاح والفشل لمشاركة المرأة

الفصل الثالث: تجارب مشاركة المرأة في عمليات السلام :دروس النجاح والفشل

المبحث الأول: التجربة الرواندية الاستثناء الإفريقي:

المطلب الأول: الحالة النزاعية في رواندا وموقع المرأة فيها:

المطلب الثاني: التطور التاريخي لمشاركة المرأة في روندا:

المطلب الثالث: عوامل نجاح المرأة في رواندا:

المبحث الثاني: التجربة العراقية (إختبار النموذج الليبرالي)

المطلب الأول: العراق وكيفية مشاركة المرأة في عمليات السلام:

المطلب الثاني: الخطة الوطنية لقرار مجلس الأمن 1325:

المطلب الثالث: عوامل فشل مشاركة المرأة:

المبحث الثالث: محاولة استشرافية لمستقبل مشاركة المرأة:

المطلب الأول: ماذا يجب علينا لنكون مشاركة أكثر فاعلية؟

المطلب الثاني : الأهداف المستقبلية لتحقيق الفعالية من مشاركة المرأة أو اشراكها:

المطلب الثالث: الأجندة السلام والمرأة والأمن (2010–2030).

خاتمة

مقدمة

مقدمة:

لم يعد الأمن القومي مقتصرا على تأمين الحدود بين الدول فقط، بل أصبح يشمل تحقيق الأمن الإنساني للمواطنين رجالا ونساء.، حيث شهدنا في العقود الأخيرة جهودا واضحة في تعزيز حقوق الانسان بوجه عام وحقوق المرأة بوجه خاص، وامتدت هذه النقلة لتشمل وضع المرأة في أوقات السلم والحرب على حد سواء.

لا يقتصر الاهتمام بوضع المرأة على حمايتها من العنف أثناء النزاعات المسلحة فقط، وإنما أصبح يشمل القضاء على التمييز ضدها وتعزيز دورها وتقوية مكانتها في المجتمع، وقد أصبح هذا شرطا أساسيا لتحقيق الأمن واستقرار المجتمع بأسره وصولا إلى نشر السلم والأمن الدوليين.

وانعكست هذه النقلة على الصلة الوثيقة بين القانون الدولي لحقوق الانسان والقانون الدولي الإنساني اللذان يشكلان جناحي الحماية لحقوق الأفراد والجماعات في أوقات السلم، كما هي في أوقات النزاع المسلم والاحتلال العسكري.

ولقد شكل قرار مجلس الأمن 1325 الصادر سنة 2000 بشأن المرأة والأمن والسلام، وما ماثله من قرارات المجتمع الدولي المكملة له نقطة تحول حاسمة في علاقة الأمن الإنساني بالمرأة خلال وبعد النزاعات المسلحة

دعت هذه القرارات المجتمع الدولي والدول الأطراف والمنظمات الدولية والإقليمية المعنية باتخاذ مزيد من التدابير لإشراك المرأة على كافة المستويات لصنع القرار وفي منع الصراعات وحلها، وفي بناء وحفظ السلام وتعزيز الحماية القانونية لضحايا النزاعات المسلحة عند التوطين وإعادة التأهيل والإدماج مع مراعاة الاحتياجات الضرورية لها.

بعد أن تحملت المرأة العبء الأكبر من جراء أعمال العنف والنزوح والتهجير، ولعبت أدوارا بارزة في الصمود والنضال.

إن التحديات الهائلة التي تواجه النساء في العالم في ظل ظروف الاحتلال والنزاعات من خلال وضع إطار استراتيجي يساهم في تشجيع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية على إشراك مزيد من النساء في جهود بناء السلام.

إن العديد من المعاهدات والمواثيق التي وضعتها الأمم المتحدة بالإضافة إلى الهيئات التي تم انشاؤها من أجل وقاية النساء والفتيات وحمايتهن وتمكينهم من لعب دور فاعل في مجال السلام، وفرت الإطار القانوني الإقليمي و الدولي، الذي يركز على المرجعيات الدولية مثل ميثاق الأمم المتحدة ومجلس حقوق الانسان واتفاقية سيداو، وقرارات الأمم المتحدة ذات العلاقة بالأمن والسلام حول النساء والسلام والأمن الذي يتعلق بحماية النساء من أشكال العنف، واحترام حقوقهن الأساسية، ومشاركة النساء في إدارة حالات النزاع وإعادة الإعمار.

ولقد برز التأكيد على تجسيد هذه القرارات والحلول في إطارها الجديد وهو الأمن الإنساني للمرأة والذي يتجسد في صورة كرامة الانسان وتلبية احتياجاته المادية والمعنوية ولا يتحقق إلا في ظل التنمية الشاملة التي تتداخل فيها الأبعاد الإنسانية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

إن حقوق المرأة في العيش الكريم يجب أن تتوفر في السلم والحرب وتحدد لها استراتيجية تضع إطارا عاما لتحفيز صناع القرار للعمل على حماية المرأة من كل أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي والذي تتعرض له خاصة في أوقات الحروب والنزاعات المسلحة والاحتلال.

1. أسباب اختيار الموضوع:

لقد تم اختيار الموضوع لأسباب موضوعية وأخرى ذاتية تكمن فيما يلي:

- **الأسباب الموضوعية:**

لقد تطور البحث الأكاديمي الممنهج حول قضايا النوع الاجتماعي ودوره في التنمية الشاملة محليا ودوليا، ومدى تأثير هذه الدراسات والمقاربات علىّ إنجاح السياسات المحلية التنموية والسلمية والاعتماد على آلية التمييز الإيجابي "الكوطا" وآلية الجندر أسهم بفاعلية في القضاء على التمييز والعنف ضد المرأة عن طريق القوانين والتشريعات.

- **الأسباب الذاتية:**

رغبتي الخاصة في الولوج في هذا المجال كوني امرأة ترى في الدور المنوط بالمرأة لا يرقى لما نصبو له فأردنا معرفة خبايا موضوع المرأة والأمن والسلم، الحصول على وإجابات على عن بعض مما يتبادر لأذهاننا من أفكار في هذا الموضوع المهم.

2. إشكالية الدراسة:

تنطلق الدراسة من إشكالية مركزية يوضحها التساؤل الآتي:

ما الذي حققته المرأة لحد الآن من مشاركتها في بعثات السلام الأممية ؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية من بينها:

- هل الأطر القانونية الدولية الحالية كافية لتعزيز مكانة المرأة في بعثات السلام الأممية؟
- ما الدور الذي قامت به المرأة أثناء وبعد النزاعات؟
- هل نجحت أم فشلت في مهمتها أثناء وبعد النزاع؟.
- كيف يمكننا تصور مستقبل مشاركة المرأة في حالتي الحرب والسلم؟

3. فرضيات الدراسة:

بناء على الإشكالية المطروحة، تسعى هذه الدراسة الى اختبار الفرضيات الآتية:

- تتعزز مشاركة المرأة في عمليات السلام من خلال أطر قانونية واضحة.
- تتباين مساهمات المرأة في عمليات السلام من حالة إلى أخرى.
- يتحدد نجاح دور المرأة في عمليات السلام بشكل أساسي على العوامل الداخلية للمجتمعات.

4. منهج البحث:

من أجل الإلمام بزوايا وتفاصيل الموضوع، ولمناقشة مشكلة البحث منهجيا اعتمدنا على أكثر من منهج علمي يأتي في مقدمتها المنهج التاريخي. حيث تطرقنا إلى التواتر الزمني وتطور مشاركة المرأة في بعثات السلام الأممية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى يومنا هذا. وأردفنا بالمنهج الاستقرائي التحليلي عند دراسة مفهوم السلام، المرأة، النوع الاجتماعي، هيئة الأمم المكلفة بالمرأة. وكذلك **منهج**

دراسة الحالة، حيث قمنا بدراسة حالتين منفصلتين هما رواندا والعراق لإبراز حالة المرأة في البلدين وتسليط الضوء على عوامل النجاح وأسباب الفشل لمشاركتها في عمليات السلام في البلدين المذكورين.

كما استعنا بمقاربات نظرية موجهة لعملية البحث ومنها:

- **المقاربة النسوية،** التي تسلط الضوء على التهميش الذي تعاني منه النساء وبيروقراطية المؤسسات الذكورية التي تضع القيود أمام وصول المرأة لتحقيق أهدافها.
- **المقرابة المؤسساتية،** ركزت المقاربة على دور المؤسسات في إصدار القرارات المفعلة لدور المرأة والحامية لموقعها في المجتمع ودورها كصانع قرار أو كفاعل إيجابي في تطبيق هذه القرارات. ومدى جدية الدول في تفعيل دور المرأة في المشاركة الفعلية عبر المواثيق والقوانين الموضوعة من طرف الهيئات الدولية.

5. أدبيات الدراسة:

عند مراجعة الأدبيات السابقة لموضوع الدراسة يمكن التوقف بتمعن عند الدراسات التالية:

1- بن بزة يوسف، **التمكين السياسي للمرأة وأثره في تحقيق التنمية الإنسانية في العالم العربي،** دراسة في ضوء تقارير التنمية الإنسانية العالمية 2003 – 2008 ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص التنظيمات السياسية والإدارية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2009

ركز صاحب الكتاب على دور الجانب السياسي في تحقيق المكانة المناسبة للمرأة وجهل السبيل الأمثل هو إشراكها في العمل السياسي حزبيا لتحقق المكاسب.

2- زروال عبد السلام، **عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة،** مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2010. ركز فيها الباحث على كيفية عمل البعثات الأممية لحفظ السلام في إطار الأمم المتحدة من الجانب القانوني. بالقرارات واللوائح.

3- زقاغ عادل، **إدارة النزاعات الإثنية لفترة ما بعد الحرب الباردة، دور الطرف الثالث،** مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2003. يتحدث الباحث عن دور الإثنيات في إدارة النزاعات ومدى مساهمتها في وقف أو إشعال النزاع خاصة في أفريقيا.

4- الشيخ عصام، **مقاربة الجندر وانعكاساتها على الوضع السياسي للمرأة المغربية**، أطروحة دكتوراه، تخصص علاقات دولية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة -1-، 2014. درس الكاتب الجندر كمرجعية فكرية وكيف ينعكس على مركز ومكانة المرأة في المجتمع.

5- الأمن الشامل والسلام المستدام، أدوات العمل للمناضرة والعمل، الإنذار الدولي، نساء تشن للسلام، 2004. يرى الباحث فيه أن الأليات المعتمدة قانونية القالب والتوجه أما الجوهر ابوي تسلطي.

6- باول أنسيل درين، وسانام ناراجي اندرليني، السياسا الدولية الرئيسية والآليات القانونية، حقوق المرأة في سياق السلام والأمن. ركز المؤلف على المبادئ والأسس التي من خلالها يتحقق الأمن الشامل والسلام المستدام في إطاره القانوني.

ما نخلص إليه من خلال عملية مسح للأدبيات السابقة أن التركيز على الجانب القانوني المؤسسي في تحقيق مكانة المرأة وإشراكها فعليا من خلال اللوائح والنصوص والإتفاقيات يبقى في أغلب الدول حبرا على ورق. والتمكين الفعلي لا يتحقق إلا من خلال تقبل البيئة المحلية بصفة عامة والرجل بصفة خاصة لهذه المكانة، وهذا ما سنتطرق إليه في بحثنا.

6. صعوبات الدراسة:

لقد واجهنا العديد من الصعوبات منها:

- قلة المراجع باللغة العربية فمعظمها باللغتين الإنجليزية والفرنسية.
- تشعب الموضوع وتداخله في مجالات عديدة جعلنا نقف أمام حاجز التحديد الدقيق لحيثيات الموضوع.
- صعوبة التنقل للجامعات الأخرى لارتباطنا بالعمل وضيق الوقت.

7. تبرير الخطة:

ومن خلال اعتمادنا على هذه المناهج وللإجابة عن الإشكالية المطروحة عالجنا الموضوع من خلال ثلاث فصول:

الفصل الأول يتناول الإطار النظري والمفهومي لمشاركة المرأة في مختلف جوانب الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والبيئية وغيرها، ومختلف الآليات والميكانيزمات المستخدمة في هذه المشاركة وكيفية تفعيلها. أما **الفصل الثاني** فركز على مشاركة المرأة في عمليات السلام في ظل بيئة أمنية جديدة، **والفصل الثالث** تناول تجارب مشاركة المرأة في عمليات السلام في كل من العراق ورواندا مع استخلاص "دروس" النجاح والفشل في هذين التجربتين.

الفصل الأول:

الجندر وعمليات السلام : مقاربة علائقية.

المبحث الأول: المبحث الأول: التأصيل المفهومي والنظري للنوع الاجتماعي

بعد اكتشاف الحقائق المعرفية وتحسين القدرة التحليلية لظاهرة الدور السياسي للمرأة وهو ما توصل إليه "إمري لاكاتوس" Imer Lakatos (1922-1974) في منهجه العلمي الذي رصد دراسات الجندر واعتبرها من البرامج البحثية الواعدة التي بإمكانها رفقة برامج أمبريقية أخرى في العلاقات الدولية طبعا، أن تكشف الجديد وأن تؤسس لمعرفة جديدة، ولقد فرقها "لاكاتوش" على المواقف الانتكاسية التي تنطلق من الموقع الدفاعي فقد، ولم تصمد بسبب عدم دقتها المنهجية أو عدم تناسقها مع التحولات المفاهيمية المعاصرة[1].

المطلب الأول: مفهوم النوع الاجتماعي.

إن العنف ضد المرأة ليس مجرد عارض من عوارض الحرب، فهو سلام من أسلحة الحرب، وقد يستخدم لأغراض منها نشر الرعب، وزعزعة المجتمع وكسر مقاومته ومكافئته الجنود وانتزاع المعلومات.

فالعنف ضد المرأة يبرز في التعذيب كأسلوب للتطهير العرفي، وعنصر من عناصر الإبادة الجماعية.

-تشكل النساء النسبة الكبرى من ضحايا النزاعات المسلحة بحوالي 70 من الضحايا في العالم.

- فجل الضحايا لم يكونوا مقاتلين بل غالبيتهم أطفال ونساء.

❖ **الجندر أو ما هو النوع الاجتماعي:**

- يختلف مفهوم النوع عن مفهوم العام للجنس.
- الجنس يعني الأحوال البيولوجية والتي تقود إلى تحديد نوع أو جنس كل من الإمرأة واالرجل.
- النوع الاجتماعي الهوية والكيان الإنساني الذي يتم تشكيله اجتماعيا ويتأثر بما يتم تحديدة بالإدراك الحسي الاجتماعي للآثار والأدوات الذكورية أو الأنثوية.
- بينما يتصف الجنس بكونه عنصرا ثابتا لا يتغير.

[1]- سالم لبيض، الجنوسة والنوع (الجندر في الثقافة العربية المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، السنة 30، العدد 348 فيفري 2008، ص 43.

- فالدور أو الهوية الاجتماعي هي عناصر قابلة للتغيير من خلال عملية التنشئة الاجتماعية وتؤثر على الطرق الذي يتخذها فالأولاد والبناء في تفكيرهم وتصرفاته وسلوكياتهم.

تنعكس الأدوات والوظائف والأعمال التي تم تشجيعهن على القيام بها على عند النضج، كما تتأثر بواسطة الانطباع العام المكون لدى المجتمع.

- **مفهوم الجندر**: إن أول من طرح لمفهوم الجندر كان ما بين 1950-1960 في إشكالية واضحة هي الربط أو المساواة بينه وبين مفهوم الجنس.

إلا أن هذا الإشكال تم حله فيما بهد حيث تم التفصيل في معنى المصطلحين.

- يشير مفهوم الجنس إلى الأحوال البيولوجية والتي تحدد نوع الجنس ذكر –أنثى وعي عنصر ثابت لا يتغير[2].
- أما مفهوم النوع الاجتماعي فيعني الهوية والكيان الإنساني الذي يتم تشكيله اجتماعيا والذي يكون قابلا للتعبير من خلال عمليات التنشئة الاجتماعية التي تؤثر في السلوك والتصرفات للذكور والبنات.
- ما ينعكس على الوظائف والأدوات المتأثرة بالصورة النمطية لدور المرأة والرجل.

❖ **النوع الاجتماعي أو الجندر:**

هو مجموع الأدوار السلوكيات والأنشطة والصفات المحددة اجتماعيا بحيث يعتبرها مجتمع ما مناسبة للنساء والرجال، يتوزع هذا الدور بين المرأة والرجل على حسب الثقافة المجتمعية ويؤدي هذا الدور بشكل يساهم في تطوير المجتمع[3].

الجندر: يحمل في تركيبته اللغوية والإنسانية مفهوم عدم التمييز وعدم التهميش والمساواة القائمة على الجنسين[4].

أي أنه يعتبر أكثر المفاهيم تناسقا مع حقوق المرأة.

وللتدقيق في مفهوم الجندر وجب التمييز بين مصطلح الجنس والجندر في الجدول الآتي[5]:

---

[2] – Esphan, Joully, 2006, P12.

[3] – عصمت محمد حوسو. الجندر الأبعاد الاجتماعية والثقافية، عدد1، ص9.

[4] – مئين أمين الكردستاني. المرأة وقضايا المجتمع. حركات تحرير المرأة في المساواة.

الفرق بين الجنس والنوع الاجتماعي على المستوى الفردي:

مميزات الجنس Sex	مميزات النوع الاجتماعي
طبيعة	ثقافية
ذكر – أنثى	مرأة– رجل
مميزات جنسية	مميزات اجتماعية/ ثقافية
أولية/ثانوية	وضع/ صورة/ مكانة
أعضاء/ وظائف	أدوار/ علاقات
ثابتة لا تتغير	متغير: في المكان والزمان
أفراد	مجتمع/ محيط/ مؤسسات

المصدر: Service Center NGO .

المطلب الثاني: التطور التاريخي لمكانة المرأة في المجتمع.

إن مفهوم المشاركة تولد من فكرة أن المرأة قادرة على انجاز كل الأعمال مثلها مثل الرجل وبنفس الكفاءة والفعالية إلا أن التطور التاريخي لموقع المرأة في المجتمع وعلاقتها بالرجل، فعبر العصور أثبت الرجل سلطته الأبوية على المرأة وتعسفه ضدها واهماله لأدوارها، وهذا ما سنتطرق له من خلال التطور التاريخي لعلاقة المرأة بالرجل وأدوارها داخل المجتمع.

إن مقتل الملايين من البشر وتشريد ملايين آخرين وانهيار الاقتصاد الأوروبي ودمار كبير للبنية التحتية الصناعية الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية وتأثر الاقتصاد السوفياتي بشكل جسيم، ودمار للبنى الاستراتيجية جاء مشروع مارشال وهو برنامج أمريكي لإعادة إعمار أوروبا الغربية حيث خصص ما قيمته 13 مليار دولار ما بين 1948 – 1952 لبناء الاقتصاد المحطم.

[5]– الجندر إبراهيم أحمد الجندر في ضوء حقوق المرأة ومساهماتها الكاملة في كافة المجالات. مقال 2020/08/29.

وإن كانت الإيديولوجيات المختلفة منذ العصور القديمة حتى العصر الحديث اختلفت حول مفهوم مبدأ المساواة بين التوسع والتطبيق[6]، إلا أن المساواة تشكل إحدى مبادئ العدالة، والعدالة تهدف إلى تحقيق المساواة بين جميع البشر.

وقد اختلفت نظرة المجتمعات في مختلف الحضارات لمفهوم المساواة بين الرجل والمرأة بين مساند له ورافض، فقد اعتبر الإغريق المرأة شجرة مسمومة وقالوا هي رجس من عمل الشيطان[7]، استنادا إلى أساطيرهم فيسمونها "بندورا" وهي كلمة يونانية بمعنى "المانع لكل الشرور"، نزلت للأرض تحمل صندوقا فيه كل الشرور (الأمراض، الأوبئة، الكوارث).

فاليونان قسموا مجتمعاتهم إلى أحرار، أجانب، عبيد وتركوا للمرأة وضع خاص أقرب للعبيد، فهي أقل من الرجل، وتخضع له خضوعا تاما.

وتعد من ممتلكاته بعد الزواج، وفي فترات من تاريخهم كان يضعون أقفالا على فهم المرأة، حتى لا تتكلم إلا بإذن ولي أمرها الذي يملك مفتاح القفل ولفترات قليلة من الحكم اليوناني استعملت المرأة بمركز اجتماعي خاص لنساء العاصمة بصفتهن زينة للمجالس وأدوات للترف التي يحرص الأغنياء على إبرازها[8].

إن الرومان هم ورثة الحضارة اليونانية لذلك نجدهم التزموا بالموقف اليوناني من المرأة، فاعتبروها من الأمتعة المملوكة للرجل، وتخضع لتوصياته، فلم تكن لها أهلية التصرف، وكانت تعامل معاملة الرق.

غير أن هذا التصور تلاشى مع الإمبراطور "تيودورهوتريوس" الذي أنهى الوصاية عليها في المعاملات المالية.

أما الفرس والهندوس فحقروها واعتبروها شرا، وكان الزوج بتصرف فيها كما بتصرف في ممتلكاته وأمواله.

---

[6]- خالد مصطفى فهمي. حقوق المرأة بين الاتفاقيات الدولية والشريعة الإسلامية والتشريع الوضعي (دراسة مقارنة)، دار الجامعة الجديدة، طبعة2007، ص 1-2.

[7]- يوسف حسين يوسف، حقوق المرأة في القانون الدولي والشريعة، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، طبعة1، 2003، ص 206.

[8]- حسين المحمدي بوادي، مرجع سابق، ص 56.

بينما قدماء المصريين منحوا المرأة مكانة عالية، حتى أنها وصلت إلى أفضل الفرص واضطلعت بمهام الحكم، وكانت لها الأهلية الكاملة في التعاقد باسمها واختيار زوجها وكانت حرة التصرف في مالها دون إذن زوجها.

أما وضع المرأة في العصر الجاهلي قبل الإسلام في شبه جزيرة العرب فقد تراوح بين اجبار النساء وفضيحة القتل(الوأد)، وكانت تمثل الفقر وسوء الحظ، وكان وتد البناء في المهد شرف كبير، بينما كانت طائفة أخرى من النساء لها حرية التصرف في مالها ونفسها وتتمتع بكامل حقوقها كسيدة.

مثال ذلك خديجة بنت خويلد زوجة النبي محمد فيما بعد صلى الله عليه وسلم.

أما الإسلام فقد نظر للمرأة نظرة إعتزاز وتقدير وتكريم ورفع مكانتها إلى مرتبة لم تصل إليها في عصور قبل الإسلام، فمنحها المساواة الكاملة مع الرجل في التكاليف الشرعية والكرامة الإنسانية فجاءت بتكاليف تساوي بين المرأة والرجل، وأقرت الشريعة الإسلامية بين للمرأة كافة الحقوق والحريات التي منحت للرجل إلا ما يتناقض مع الشرع، فلها حق اختيار الزوج والحصول على المهر، ولها الحق في الميراث، ولها حرية التصرف في أموالها دون تدخل زوجها، ولها حق البيعة وإبداء رأيها[9].

أما العصر الحديث فقد ساد فيه التمييز العنصري ضد المرأة في جميع أرجاء العالم أدى على ذلك التمييز العرقي، والحرمان من المكانة القانونية والاجتماعية وذلك راجع إلى الأعراف السائدة أو لمبدأ الوصايا على المرأة، وحرص تلك المجتمعات على وضعها تحت وصاية الرجل في المنزل والعائلة والمجتمع.

ومع كثرة الحروب التي حصلت كانت النساء أكبر الضحايا ما أدى إلى ثورتهن في الغرب للمطالبة بحقوقهن أثناء الحرب العالمية الثانية، خاصة مع انشغال الرجال أو فقدانهم بالحروب، فقد خرجت المرأة لتأدية الأعمال الشاقة لساعات طويلة مقابل عائد بسيط[10] فقط لأنها امرأة.

[9]– حسين المحمدي بوادي، مرجع سابق، ص 49.

[10]– أحمد سليم سعيفان، الحريات العامة وحقوق الانسان ج1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، طبعة1، 2010، ص 48.

ما دفع إلى تعالي الأصوات للمطالبة بالمساواة في الأجور مثلها مثل الرجل، خاصة مع تزامن الوعي الأنثوي مع حركية الدفاع عن حقوق الانسان وبروز المنظمات الدولية ووسائل الضغط الدولي في القرن العشرين خصوصا ما وفر المناخ المناسب للتقنين ولمطالبة النساء بحقوقهن المسلوبة.

وأصبح وضع المرأة في أي مجتمع يعكس مستوى العدالة الاجتماعية ومرآة لحقوق الانسان في تلك البلاد، فكلما حصلت المرأة على حقوقها وعوملت بنفس معاملة الرجل دون تفرقة أو قيد كلما زادت فرص العيش الكريم وزاد اسهامها في خدمة مجتمعها.

تلعب المرأة دورا هاما في المجتمع على جميع الأصعدة وحقها في التمتع بجميع الحقوق وبالمساواة مع الرجل، وهذا ما أكدته اتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة لسنة 1967 واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لسنة 1979، فهذه الاتفاقية جمعة كافة أشمال التمييز وأنواع الحقوق التي يتمتع بها كل من المرأة والرجل، ووضعت بعين الاعتبار مكانة المرأة وإمكاناتها في خدمة مجتمعها.

ويعتبر المؤتمر العالمي الرابع للمرأة الذي عقدته الأمم المتحدة في بيجين من 04-05 سبتمبر 1995 والذي تبنته الجمعية العامة في 8 ديسمبر 1995 من أكبر المؤتمرات التي عقدتها الأمم المتحدة والذي تطرق لمعظم النقاط التي تمس حياة المرأة سواء داخل الأسرة أو خارجه.

لقد شارك في هذا المؤتمر 189 حكومة و270 منظمة غير حكومية، وقد صادقت 179 دولة على منهاج عمل بيجين والذي يدعو الدول للتدخل في 12 محور اهتمام يؤثر على وضع النساء من أجل تحقيق المساواة، على مستوى اتخاذ القرار الاقتصادية والاجتماعية والثقافي والسياسي[11].

- اتفاقية بيجين لسنة 1995 تعتبر العنف الموجة ضد المرأة عقبة أمام تحقيق أهداف المساواة والتنمية والسلم، والعنف ضد المرأة ينتهك وينال على حد سواء من تمتع المرأة بحقوق الانسان والحريات الأساسية وأو يبطلها.

[11]– نص إعلان بيجين لسنة 1995، فقرة1، على "تساوي النساء والرجال في الحقوق والكرامة الإنسانية المتأصلة وسائر المقاصد والمبادئ المنصوص عليها في الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الانسان، وغير ذلك من الصكوك الدولية لحقوق الانسان خاصة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

- في جميع المجتمعات تتعرض للنساء والبنات بدرجة متفاوتة للعنف البدني والجنسي والنفسي يتخطى حدود الدخل والطبقة والثقافة وتدعي المركز الاجتماعي والاقتصادي للمرأة يمكن أن يكون سببا أو نتيجة على حد سواء لإعمال العنف ضد المرأة، وقد نص منهاج بيجين على أمثلة من العنف ضد المرأة[12].

المطلب الثالث: المقاربات النظرية للنوع الاجتماعي

تطورت العديد من الحركات والأيديولوجيات التسوية على مر السنين وتمثل وجهات نظر وأهداف مختلفة تقليديا تناقضت منذ القرن 19 م.

فكانت الموجة النسوية الليبيرالية الأولى التي سعت لتحقيق المساواة السياسية والقضائية من خلال إصلاحات داخل إطار العمل الديمقراطي الليبيرالي.

وأيضا الحركة النسوية العالمية البروليتارية التي تطورت مع الوقت إلى نسوية اشتراكية ونسوية قائمة على أساس صراع الطبقات[13]، وتناظر وتناقض هذان التقليدان منذ ستينات القرن العشرين مع التسوية الراديكالية التي ظهرت من النجاح الراديكالي من الموجة النسوية الثانية التي والتي تدعو إلى إعادة ترتيب راديكالي للمجتمع من أجل القضاء على السيادة الذكورية.

تسمى النسوية الليبيرالية والاشتراكية والراديكالية أحيانا بالمدارس الثلاث الكبرى للفكر النسوي.[14]

إن المرأة تمثل طاقة بشرية هائلة في القدرة على إنجاز الأعمال وإتقانها خاصة إذ تم توضيعها في المكان المناسب لقدرتها وطاقتها وكفاءتها.

حيث أن أهم النهضات الصناعية والتكنولوجية والحداثية قائمة على النساء[15].

---

[12]– الفقرة 113 من منهاج عملي بن يحي.

[13] – zebisias, amtonia (16/09/2015) fiminismsfourthwaveistheshitlistnowtoranto. مؤشر من الأصل في 17أوت 2020/ طلع عليه بتاريخ 2016/04/21

[14] – REDDENRMOLLY, ambagemcies(06/12/2017)

الموقع2022/01/13نسخة محفوظة واي باك موزيف2020thesilencebreaterstiemagazime

[15]– ابتسام هادي كاظم، كواكب صارة البرماني، المحددات الاجتماعية لمهنة المرأة: دراسة ميدانية من وضعية نظر أساتذة جامعة بغداد، مجمع الجادرية، مجلة البحوث، التتربوية والنفسية، العدد 34، 2012، ص 85.

لكي يكون تقدير احتياجات النوع سببا في إزالة الفوارق النوعية بين الجنسين وتحقيق المساواة في الحصول على الفرص الاقتصادية والتمويلية والسيطرة على الموارد حيث أن النساء تشكلن غالبية الفقراء والأمين العام كما أن مساهمتهن قليلة جدا في الاقتصاد مقارنة بمساهمة الرجال.

مطالب الحركات النسوية: تطالب جل هذه الحركات بـ:

*حق التصويت.

*حق شغل المناصب العامة.

*الحق في العمل.

*الحق في المساواة في الأجور.

*الحق في الملكية.

*الحق في التعليم.

*الحق في المشاركة في العقود.

*الحق في الحصول على المساواة في الزواج وإجازة الأمومة.

لقد عملت النشاطات النسوية أيضا للحصول على الحق في تحديد النسل والإجهاض القانوني والدمج الاجتماعي وحماية النساء والفتيات من الاغتصاب والتحرش الجنسي والعنف الأسري وحتى معايير اللباس الأنثوي والأنشطة البدنية المقبولة للإناث كجزء من الحركات النسوية.

1- المنظور الليبرالي للجندر أو النوع الاجتماعي:

بدأت هذه الموجة نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين وتؤمن بـ: جرية الفرد هي القيمة الأساسية للحياة.

تسعى الليبيرالية النسوية لحرية النساء وتمتعهن بحقوقها وتركز على المساواة من أفراد النوع الاجتماعي.

وتهتم بقضايا حقوق النساء السياسية، حق التصويت والتحرش الجنسي والتعليم وحصول النساء على فرص عمل مثل الرجال.

كما تركز على الحق في الانجاب والاجهاض واتاحة خدمة رعاية الأطفال للنساء ومناهضة العنف الأسري.

من أبرز الشخصيات الممثلة لهذا التيار سوزان التوني وجون ستيوارت ميل وغلوريا ستايهم.

إن حرمان المرأة من حقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية أصبح مؤشرا مقياسيا أمما جندريا، يستخدم كآلية عملية لقياس مستويات تمكين المرأة وكشف عيوب الأنظمة السياسي التمثيلية والقوانين والتشريعات والبرامج والسياسات، غير المصممة على إدماج النوع، ومراعاة تعميم المنظور الجنساني ما ينتج عنه فرص غير مساوية للجنسين حيث لم يعد مقبولا استمرار الاعتماد على المؤشرات التمكينية التقليدية، غير قابلة للإختبار والقياس من قبل النساء أنفسهن.

فجاء مؤتمر بيجين 1995 ليؤكد الهدف من مأسسة مقاربة النوع الاجتماعي وهناك مدخلين أساسيين لدراسة موقع ومكانه المرأة.

1- مدخل المرأة في التنمية Women and Developement

2- مدخل المرأة والتنمية Women in WID.

2- النسوية الاشتراكية:

ظهرت بشكل جلي في سبعينات القرن الماضي لوصف منهج نظري وعلمي مختلط لتحقيق مساواة المرأة .

لقد قامت هذه النظرية بتحليل العلاقة بين اضطهاد المرأة وغيرها من الاضطهاد في المجتمع مثل العنصرية والظلم الاقتصادي.

تقوم الاشتراكية على مجتمع أساسه المساواة لا يستغل الفقراء والضعفاء بنفس الطريقة التي اتبعتها الرأسمالية.

- اعترفت الحركة النسوية القمعية للمجتمع الرأسمالي مثل الرديكالية.
- تم الاعتراف بالاضطهاد الأساسي للنساء خاصة في المجتمع الأبوي.

- لم تعترف النسويات الاشتراكيات بالجنس.
- كان الجندر هو الأساس الحصري لكل ظلم.
- التمسك بالطبقة والجنس متكافلين.
- مد الاعتراف بالتميز الجنسي في عملهن لتحقيق العدالة والمساواة للمرأة للطبقة العامة والفقراء والبشر ككل.
- تختلف النسوية الاشتراكية عن الثقافية:
  - ترتكز النسوية الثقافية على السمات والانجازات المنفردة للأنثى في مقابل الرجل.
  - الانفصال هو من ميزات النسوية الثقافية.
  - تتهم النسوية الاشتراكية النسوية الثقافية بأنها غير طموحة أما الليبرالية النسوية تسعى إلى المساواة بين الجنسين.
  - النسوية الاشتراكية لا يعتقدن بوجود هذه المساواة ضمن قيود المجتمع.
  - التمييز الجنسي هو السبيل الوحيد لظلم النساء.

ومع ذلك فالنسوية الراديكالية أكثر وأقرب ارتباطا من النسوية الاشتراكية.[16]

3- النسوية الراديكالية:

وهي حركة نسوية ترتكز على أن عدم المساواة الاجتماعية أساسها النظام الأبوي وهيمنة الرجل على المرأة تعتمد على الفروق بين الأدوار الانجابية بين الرجل والمرأة.

- ترتكز على القوة وتأثيرها على العلاقة بين المرأة والرجل بالتركيز على الأدوار الانجابية.
- كانت الكاتبة كيت ميليت في كتابها السياسة الجنسية لسنة 1969، تسلط الضوء على الجنس في تبعية المرأة وانزالها من درجة منتج.
- فالجنس حسبها هو مصدر للاضطهاد المرأة وليس النظام اللائق.
- فالمؤسسة الأبوية هي سبب اضطهاد المرأة وليس الرأسمالية.
- فما يدين هذا التيار تطبيق القيم الليبيرالية على الرجال فقط.
- لقد اقترح النسويون الراديكاليون الإطاحة بالنظام الأبوي عبر معارضتهم لأدوار الجنسين.

[16]- ليندا نابوسكي، النسوية الاشتراكية – التعريف والمقارنات، التاريخ والثقافة، absby opt AD360 .

- تعود جذور هذه الموجة إلى النسوية الثانية في السبعينات واشتقت منه النسوية الثقافية.[17]
- يرى بعض الباحثين أن الحملات النسوية هي القوة الرسمية وراء تغيرات اجتماعية تاريخية كبيرة في حقوق المرأة خصوصا في العالم الغربي: وينسب الفضل للغة الانجليزية المحايدة جنسيا. حيث حققت حق التصويت للنساء حق الانجاب للمرأة حرية الوصول إلى موانع الحمل والاجهاض والحق في إبرام العقود والملكية الشخصية.
- ظهرت العديد من الأشكال النسوية منذ أواخر القرن العشرين انتقدت بعض أشكال النسوية بأنها وجهات نظر تأخذ بعين الاعتبار فقط وجهات نظر البيض والطبقة الوسطى والمتعلمين في الجامعات والمغايرين جنسيا ومتوافقي الجنس.
- أدت هذه الانتقادات إلى نشوء أشكال محددة عرقيا أو متنوعة ثقافيا من النسوية مثل النسوية السوداء والنسوية التقاطعية.

المبحث الثاني: الجندر ضمن أدبيات النزاع والسلام.

لم تهتم عمليات السلام الأممية منذ بدايتها بموضوع الجندر واشراك المرأة، إنما جاء ذلك متأخرا تحت تأثير عدة عوامل من ضمنها مكانة المرأة في أدبيات النزاع والسلام المعاصرة.

المطلب الأول: عمليات السلام الأممية لما بعد الحرب الباردة.

عندما يقضي نزاع ما إلى القتال يصبح التوصل إلى وضع نهاية للصراع في أقرب وقت ممكن المهمة الرئيسية الأولى لمجلس الأمن فيقوم بإصدار تعليمات لوقف إطلاق النار لعبت دور أساسيا في منع انتشار الأعمال العدائية على نطاق أوسع.

وقام المجلس أيضا بنشر عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة المساعدة في تخفيف حدة التوتر في المناطق المضطربة، وإبعاد القوات المتنازعة عن بعضها البعض، وتهيئة الظروف لسلام مستدام بعد أن يتم التوصل إلى التسوية.

ويجوز للمجلس أن يقرر تدابير إنقاذ اقتصادية (مثل عمليات الحظر التجاري) أو اتخاذ إجراء عسكري جماعي.

---

[17] – Willis Radical permimusm amb feminist RADICAL sm p117.

إن الفترة التي عقبت الحرب العالمية الثانية عرفت بعصر تراجع القوى العظمى القديمة وصعود قوتين عظيمتين هما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي وتحول موقع القوتين من التحالف أثناء الحرب إلى التنافس ما بعدها في الساحة العالمية، وهو ما يعرف فيما بعد بالحرب الباردة.

وسميت كذلك لأنها لم تستخدم سلاحا وإنما كانت حرب جوسسة وسياسات تخريب وحروب بالوكالة.

فقد أعيد بناء أوروبا الغربية واليابان من خلال خطة مرشال الأمريكية في حين بقيت أوروبا الشرقية تحت النفوذ السوفياتي، مما أدى إلى خلق تفاوت وفروق عرفت "بالستار الحديدي" بين الأوربتين.

وفضلت بعض الدول المتحالفة فيما بينها ضد المعسكرين سياسة الحياد، خارج الحرب الباردة وعرفت بدول عدم الانحياز.

أخذ التسابق على التسلح واكتساب السلام النووي حيزا كبيرا من الصراع ما جعل هذه الحرب لا تتحول إلى حرب ساخنة أو تقليدية فنظام الردع النووي يخيف كل الأطراف.

ويمكننا تحديد مناطق النزاع عبر العالم من خلال الخريطة الموقعة أدناه حسب قائمة بعثات حفظ السلام للأمم المتحدة منذ سنة 1948 إلى يومنا الحالي:

خريطة مهمات بعثات حفظ السلام السابقة والحالية

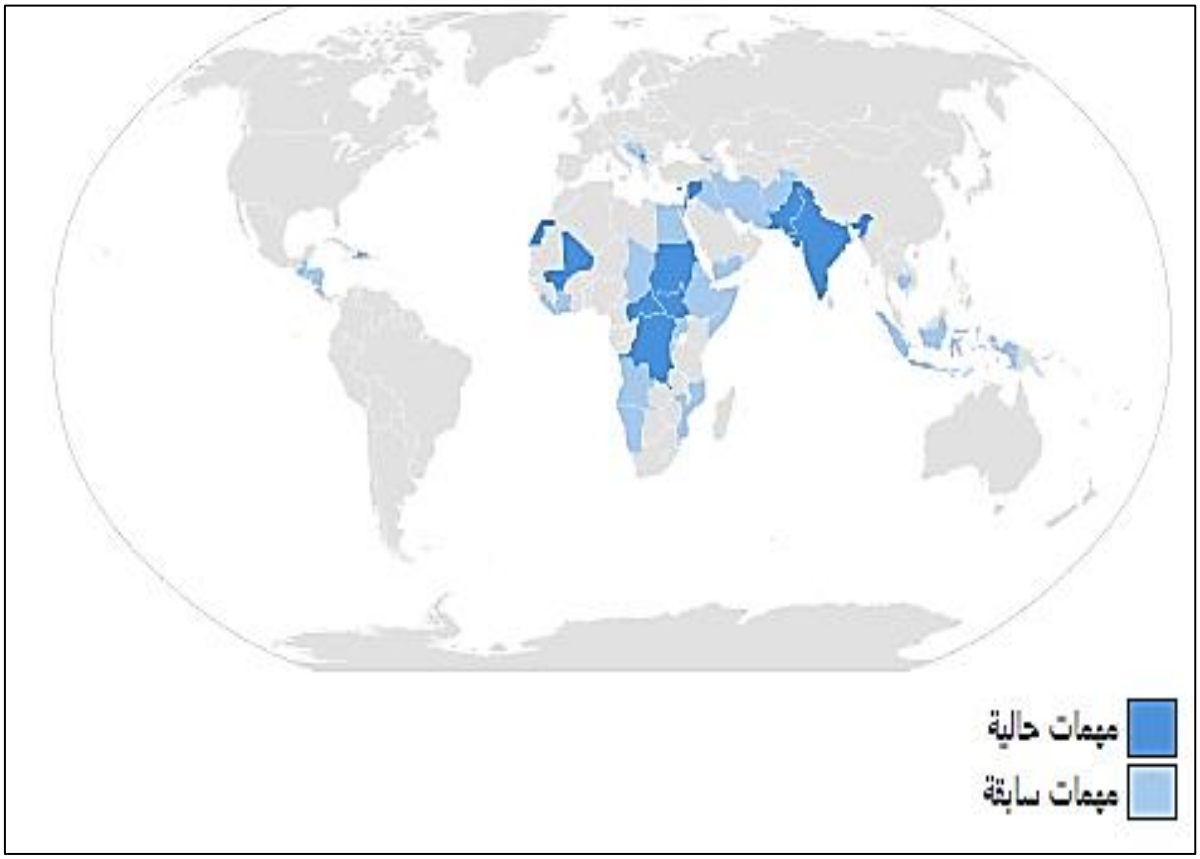

منذ إنشاء الأمم المتحدة كهيئة دولية قامت بتنظيم 71 بعثة ومهمة منها 55 سابقة ومنتهية و16 حالية وجارية ويمكن ابراز هذه البعثات من خلال الجدول الآتي:

تعتبر عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أداة حيوية يستخدمها المجتمع الدولي للتقدم وتحسين عملية السلام والأمن.

- منذ 1948 كان هناك ما يعادل 69 عملية لحفظ السلام في جميع أنحاء العالم.
- تطورت أهدف حفظ السلام لتلبية المطالب المختلفة للمتصارعين، حيث تغير المشهد السياسي، وتولدت فكرة حفظ السلام في وقت تنافس الخصوم خلال الحرب الباردة.
- وتم تحديد أهداف حفظ السلام للأمم المتحدة لتقتصر على وقف إطلاق النار واستقرار الأوضاع على أرض الواقع وتبذل الجهود من أجل حل الصراع بالوسائل السلمية.

في التسعينات توسعت عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وخلفت الحرب الباردة فرصا جديدة لإنهاء الحروب الأهلية من خلال التسوية السلمية عن طريق التفاوض، وتم إنهاء العديد من النزاعات من خلال الوساطة المباشرة كما حدث في السلفادور وغواتيمالا وناميبيا وكمبوديا والموزنبيق وطاجاكستان وبورندي، أو من خلال جهود الآخرين وتم نشر عمليات جديدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية إفريقيا الوسطى **تيمور الشرقية** وسيراليون وكوسوفو والسودان وجنوب السودان وهايتي ومالي.

إن فترة ما بعد الحرب الباردة وفي ظل الصراعات المعاصرة ما يقارب 90 % من الضحايا هم مدنيون معظمهم نساء وأطفال.

وتواجه المرأة في المجتمعات التي مزقتها الحروب **أشكالا** خاصة ومدمرة ناتجة عن العنف الجنسي، والتي تنتشر بشكل ممنهج لتحقيق السلم والأمن الدولي.

تكيفت عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام لتلبي متطلبات الصراعات المختلفة والمشهد السياسي المتغير.

إن عمليات حفظ السلام المتعددة الأبعاد اليوم ليست مطلوبة للحفاظ على السلام والأمن فحسب بل لتسهيل العمليات السياسية كذلك وحماية المدنيين ونزع سلاح المقاتلين، ودعم الانتخابات، وحماية وتعزيز حقوق الإنسان واستعادة حكم القانون.[18]

إن ما نسبته 14% من المدنيين يقومون بمجموعة واسعة من المهام مثل العمل لقيادة مدنية للبعثة، والعمل في مجالات الشؤون السياسية والمدنية، وحقوق الإنسان والانتخابات والاتصالات الاستراتيجية وتكنولوجيا المعلومات والخدمات اللوجيستية والنقل الإدارة والعديد من الأمور الأخرى بالمقابل 86 % من **حفظ السلام** هم من الجيش وأفراد الشرطة.

تقوم النساء في عمليات حفظ السلام بدور بارز على نحو متزايد وهي حاسمة في تحسين أداء مهماتها فهي تعمل كضابط شرطة وطيار ومراقب عسكري وقائد قوات وغيره من المناصب النظامية والمدنية لها.

حيث تختلف الترتيبات الأمنية في نطاقها وطبيعتها، وقد تشمل نزع السلام وتسريح المقاتلين وإعادة الإدماج وإصلاح هياكل الأمن القومي بما في ذلك إصلاح قطاع الدفاع أو الشرطة، وحماية المدنيين أو الأشخاص المشردين داخليا وذلك من بين القضايا الأخرى المتفق عليها.[19]

المطلب الثاني : المرأة في دائرة النزاعات: بين العنف التقليدي والعنف الجندري

من بين كل الفئات التي تلعب دور "الضحية" ودور الضعيف العاجز، المرأة هي الفئة الوحيدة التي تقوم بذلك بشكل عفوي وغريزي. لعب دور الضحية بالنسبة لها هي الوسيلة التي تضمن بها حماية الرجل القريب إليها ضد الغريب والانتزاع ما تريده.

في المقابل لا شيء تقريبا يغري الرجل أكثر من لعب دور "المنقذ" أمام المرأة، الرجال بشكل عام مبرمجين على حماية المرأة والأطفال تلقائيا، نرى كل هذا يتجسد رمزيا في نشرات الأخبار عندما تذيع

[18]– www.humamtationassislance2mhaitwithm.nistah2008.Unité!nation.

[19]– الأمم المتحدة 2017 إرشادات حول الوساطة ..... للاعتبارات الجنسانية والشاملة للجميع.

Guidance on gember (and inclus : ve mediation strategers)

المقدمة مثلا خبر وفاة عشرين شخصا في انفجار وتضيف أن من بينهم امرأتين. لا أحد يتوقف عن تمييز المرأتين من بقية الضحايا فهو يبدو بديهي للجميع.

تتحدى آثار النزاعات والحروب أطراف النزاع لتصل إلى كل مكونات المجتمع مخلفة وراءها ضحايا ومتضررين من جميع الطبقات والأعمار وتؤثر هذه النزاعات على الحياة اليومية للنساء تأثير بالغا على كافة الأصعدة الاجتماعية منها والاقتصادية، حيث يتعرض للكثير من الانتهاكات والتي تظهر في العديد من الممارسات اللاإنسانية وشتى أنواع الاضطهاد والعنف والاستغلال المهني للكرامة الانسانية.

فجرائم الاعتداء الجنسي تستخدم كسلاح حربي تدميري تسخر المرأة كأداة يبرز من خلالها كل طرف من الأطراف قدرته على فرض النفوذ والسيطرة أثناء النزاع وابتزاز الطرف الآخر، ويصبح الاغتصاب هنا ليس مجرد عمل عدواني ضد المرأة، بل يتجاوز ذلك ليصبح عملا عدائيا تجاه شعب أو طائفة محلية، وتضطر المرأة من خلال فترة النزاع إلى تحمل مسؤوليات مضاعفة تفرضها عليها ظروف النزاع.

إن الأمن عادة ما يفهم في سياق المفاوضات السلام على أنه "أمن صارم" بشكل حصري، وهذا النوع من الأمن يشمل مخاوف تحرك القوات أو المقاتلين المسلحين، خطوط وقف النار، السيطرة على الأراضي، مراقبة الأسلحة أو عمليات تسريح المقاتلين ونزع سلاحهم، والمزيد من الإصلاح الهيكلي للقطاع الأمني مثل: إصلاح الجيش والشرطة وخطوطهم للمسألة الديمقراطية.

ولكي تكون النساء فعالة في هذا المجال وجب اتخاذ إجراءات وهي:

1- صياغة قوانين تتمحور حول المرأة واحتياجات الأمن.
2- كتابة أفكار حول كيفية ترتيب أولويات هذه الاحتياجات وتسميلها مع مرور الوقت.
3- إدراك لكيفية تعامل أطراف النزاع مع احتياجاتهن الأمنية.
4- تعريف لطرق التأثير المحادثات المؤيدون الدوليون للمحادثات المشاركة المدنية الأوسع.
5- الاستراتيجيات العملية للمشاركة عبر العديد من المنتديات والجهات الفاعلة.

- أن مشاركة المرأة في بعث السلام من خلال 30 اتفاقية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لاسيما من خلال 1325 أو ما يسمى بجدول أعمال: المرأة، السلام، الأمن[20].
- وبفضل الاعتراف الدولي رفيع المستوى، يقدم جدول الأعمال هذا نقطة مرجعية هامة تقود فعلي للنساء.
- وكان قرار 1325 عام 2000 أكثر القرارات المفعلة لهذا النفوذ ثم تلته مجموعة من القرارات عددها 12، ويمكن استخدامها كوسيلة ضغط من أجل مشاركة المرأة في مفاوضات السلام والمسائل الأمنية.

إن الأمن قضية سياسية، وبالتالي فإن التفاوض على الأمن في عملية السلام يتطلب في كثير من الأحيان طرح قضية الأمن باستخدام اللغة السياسية وتنطلق الالتزامات القانونية بوضوح ويمكن تأكيدها بشكل مفيد ولكن التأكيد على المعايير القانونية فحسب ليس هو السبيل الأكثر فاعلية على الدوم لكن تعالج عملية السلام بشكل جدي شواغل المرأة.

- الأمن من ذلك ينبغي تطوير الاستراتيجيات على أساس أن العمليات تتغير بمرور الوقت.

وأن نقاط الدخول المختلفة لشواغل المرأة المختلفة تنشأ في مراحل مختلفة من العملية.

- وأنه في كل مرحلة من المراحل يمكن التطرق إلى المفاوضات ليس فقط لتحقيق مكاسب جوهرية.
- لكن أيضا بهدف إنشاء نقاط للدخول لمعالجة الشواغل الأمنية للمرأة في المرحلة التالية ومن المهم الانخراط في العملية كما هي مع محاولة إعادة تشكيل مخاوفها الأساسية.
- إن قرارات 12 حول مساهمة المرأة الفعالة تشدد على أهمية تمكين المرأة من القيادة والمشاركة الفعالة في الوقاية من النزاعات وحلها، وتواجه آثار العنف الجنسي، وتشجيه على تطوير واستخدام التدابير والمعايير الرقابية للصلاحيات المنوطة بالمرأة والسلام والأمن.
- إن الأمم المتحدة في عملها كهيئة تقوم ضمن عمليات حفظ السلام بدمج المساواة بين الجنسين في عملها، وتقوية القدرات الإدارية للقادة، ووسائل المساءلة فيما يتعلق بتطبيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

[20]– جان بوسبيسيل وكريستن بيل، تأمين السلام، النساء والترتيبات الأمنية في عمليات السلام، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، جامعة أديزة، ص 03.

فالنزاع هو خلاف حاد وتاريخي حول منافع محددة مثل حدود المياه بين دولتين يكون موضوعها أحد المصالح الحيوية ويتشعب النزاع أو يتمحص نظرا للتدخل الخارجي فيه، أما الصراع فيتناول الوجود الآخر سواء كان شعبا أو دولة، ويمكن للصراع أن يكون على الحدود أو الثروات ولكن يتناول بعدا آيديولوجيا أو عقائديا.[21]

ولطالما كانت البعثات الأممية لتهدئة النزاعات والصراعات والقضاء عليها أو محاولة القضاء على مسبباتها وفي هذه الدراسة تبرز العلاقة الوطيدة في القضاء على النزاع وبعثات السلام الأممية وكذا الحروب حسب توماس هوبز "thomas hibes" أن الحرب لا توجد فقط على أرض المعارك ولكن هي صراع يتم بين الإرادات الوطنية التي يتحكم فيها عامل الزمن والمكان أي أن الحرب ليست فقط المفهوم التقليدي وهو تصادم بين الجيوش ولكن مستمرة بين الدول ضمن ثنائية الزمان والمكان والظروف المتحكمة فيها.[22]

وتأتي بعثات السلام لتسوية الخلاف وجمع الإرادات المتناحرة، فبعثات السلام لتهدئة الأوضاع وجمع الشمل أثناء النزاع وما بعد النزاع وغالبا ما أثبت وجود النساء في بعثات السلام الفعالة اللازمة والكفاءة الموجودة.

يعرف النزاع في مناقشات مجلس الأمن عادة هو الوضع الذي يخلفه طرفان متحاربان أو أكثر، وفي هذه النظرة الضيقة للنزاع بوصفه عملا يحدث في مثاق الحرب، ثمة مدنيون وجماعات مسلحة، ناجون وضحايا، ومساعدات إنسانية لتقديم الإغاثة والتعافي، ومن ناحية أخرى يؤدي هذا إلى فهم السلام على أنه غياب للعنف والأمن باعتباره القدرة على حماية المواطنين من العنف.

في المشاورات التي أجريناها أشارت النشاطات النسوية وعضوات المجتمع المدني النسائي مرارا وتكرارا إلى أن هذا التفسير الضيق يمثل تحديا كبيرا للاعتراف بأن العنف بما فيه العنف الجنسي والعنف الجندري، وانتهاكات حقوق الانسان، تعمل على سلسلة متصلة زمن السلم والحرب إنها ليست حوادث منعزلة بل لها جذور في اللامساواة القائمة زمن السلم والحرب والأعراف الضارة عن العلاقة بين الرجل والمرأة.

---

[21]– كمال حداد، النزاعات الدولية، الدار الوطنية للدراسات والنشر، لبنان، 1997، ص 27.

[22]– حسن بوقارة، تحليل النزاعات الدولية، دار هومة، الجزائر، 2008، ص 7.

إن التعاريف الضيقة والمعسكرة للنزاع والسلام والأمن تعين مباشرة تحليل الأسباب الإنسانية.

لقد أوضحت إحدى المحاربات من أوغندا، أنه يوجد أشكال أخرى من النزاعات يتم تجاهلها دائما، لكنها تؤثر تأثيرا كبيرا على النساء مثل الفقر والحرمان الاجتماعي والاقتصادي، وهياكل الدولة الضعيفة والعوامل التاريخية كالسياسات الاستعمارية الخلافية، وانتهاكات حقوق الانسان وانتشار الأسلحة الصغيرة والحكم السيء وحتى تصريح مماثل، أكد أحد واضعي ميادين مختلفة من الفضائين الخاص والعام الحصول على الغذاء وحقوق العمل والضمانات الاجتماعية والرعاية الصحية والحقوق الإنجابية والعنف الأسري والعنف الجنسي والتدابير العقابية والوصول إلى العدالة[23].

المطلب الثالث: قضايا المرأة في الأجندة الأممية

هناك ارتباط وثيق بين حقوق المرأة وحقوق الانسان، وقد تلازما منذ انطلاق عصبة الأمم عام 1919، والتي ضمنت في اتفاقيتين هامتين حقوق لمرأة ضمن حقوق الانسان.

أما ميثاق الأمم المتحدة لسنة 1945 فساوا بين المرأة وحقوق الانسان والتي أقرها من خلال بنود وبلغت 111 مادة ساوت بين المرأة والرجل في الحقوق والواجبات. وتتابعت الاتفاقيات الدولية التي عززت من هذه الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

- ولم يتم الاكتفاء بتحديد هذه الحقوق بل حولت إلى بنود ومواد في المواثيق والقوانين المعرفية وألزمت الدول على احترامها وتطبيقها. حتى أن دساتير العالم المختلفة تتضمن مواد تتضمن على حقوق المرأة تأتي في مقدمتها حق المواطنة، وعدم التمييز بين المرأة والرجل على أساس الجنس.
- إلزامية الاعتراف لها بكافة الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمساواة الكاملة التامة ولا علاقة بالاختلافات العضوية أو التكوين البيولوجي للذكر أو الأنثى في المساواة بينهما.
- لقد أقرت منظمة العمل الدولية باعتبارها أقدم منظمة دولية خاصة بحقوق الانسان بصفة عامة وحقوق العمال بصفة خاصة.
- غير أن المنظمة في سنة 19 وهو سنة تأسيسها أقرت اتفاقيتين لحماية حقوق المرأة وجاءتا متتابعين.

[23]– Santos, Slwia , Raque and tations moura 2013,Missée connestions representations of gender (Armeb) violence and searvity in resolation 1325 ressammual revieu, http://doi.org/10.4000/rpppcca462.

- المادة (3) تنص على حماية حق الأمومة للمرأة.
- المادة (4) تنص على عمل المرأة الليلي.

غير أن هاتين المادتين أو الاتفاقيتين لم تتنادى لا فكرة المساواة والتي تناولها ميثاق الأمم المتحدة عام 1945 والذي أشار إلى احترام حقوق الانسان وحرياته من غير التميز القائم على أساس الجنس والدين واللون واللغة.

لقد حرص ميثاق الأمم المتحدة على وضع آليات حماية الأمن الجماعي واحتواء النزاعات الدولية وحتى الداخلية التي تمس بالأمن والسلم الدوليين، وفي هذا الإطار توكل مهمة حفظ السلام لقوات تعمل تحت الوصاية منظمة الأمم المتحدة، فهي تهدف إلى مساعدة الدول على صون السلم والأمن، كما أنها تساعدها من الناحية السياسية وإصلاح مؤسسات القضاء والشرطة في الدول ضحية النزاعات وتدعم سيادة القانون، كما تحرص هذه القوات على رأب الصدع الذي تخلفه النزاعات المسلحة خاصة الجانب الانساني منها: عودة اللاجئين والمتشردين جراء الحروب والحروب الأهلية.

يخول صك العمل قوات حفظ السلام الدولية التدخل في النزاعات من أجل حلها أو الإسهام في تسويتها، الأمر الذي يعتبره البعض مساسا بسيادة الدولة وتدخلا في شؤونها الداخلية، ومن ثم فإن ذكرها يتناقض مع مبادئ الأمم المتحدة، إن عمليات حفظ السلام الدولية تشكل بقرار مجلس الأمن الدولي انطلاقا من مهامه الأساسية المتمثلة في حفظ السلم والأمن الدوليين، وإعمالا بسلطته التقديرية استنادا إلى المادة 39 من ميثاق الأمم المتحدة، وهذا ما ألزمنا التطرق لماهية هيئة الأمم المتحدة وما دورها في فض النزاعات وكيفية التدخل العسكري وغير العسكري بوسائل مباشرة وغير مباشرة كبعثات السلام والمساعدات الانسانية

إن الأمم المتحدة منظمة حكومية دولية تهدف إلى الحفاظ على السلام والأمن الدوليين، وتطوير العلاقات الودية بين الدول وتحقيق التعاون الدولي، وتشكيل مركز لتسيير أعمال الدول.

وتعد المنظمة الدولية الأكبر والأكثر شهرة في العالم يقع المقر الرئيسي للأمم المتحدة على أرض دولية (حصانة محلية) في مدينة نيويورك، ولها مكاتب رئيسية أخرى في جينيف ونيروبي وفينا ولاهاي، والمقر الرئيسي في نيويورك تأسست سنة 1945 وشاركت في تأسيسها مجموع الدول الآتية ذكرهم:

الاتحاد السوفياتي– الو. م. أ– الصين، أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية بيلاروسيا، المملكة المتحدة، فرنسان، أثيوبيا، هولندا، الدنمارك، لوكسونبورغ، بلجيكا، بلوندا، النرويج، اليونان، السعودية، مصر، العراق، سوريا، لبنان، تركيا، إيران، الأرجنتين، بوليفيا، البرازيل، غواتمالا، باراغواي، البيرو، الفلبين، جنوب افريقيا، الاوروغواي، فنزويلا (نيكراغوا، بنما، باراغواي، ألف).

إن هيئة الأمم المتحدة للمرأة هي المنظمة المعنية بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وهي السند والنصير العالمي والأساسي لقضايا المرأة والفتاة، وغرضها التعجيل بإحراز تقدم فيما يتصل بتلبيه احتياجاتهن على الصعيد العالي تعمل الهيئة على تدعيم الدول الأعضاء فيها على وضع معايير عالمية لتحقيق المساواة بين الجنسين.

كما تعمل الحكومات والمجتمع المدني بمعيتها على تصميم القوانين والسياسات والبرامج والخدمات اللازمة لضمان تنفيذ تلك المعايير بشكل فعال وتعود الفائدة بحق على النساء والبنات في مختلف أنحاء العالم.

على الصعيد العالمي تعمل المنظمة على "تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حقيقة واقعة بالنسبة للنساء والفتيات وتقف وراء مشاركة المرأة.

وقد تم إنشاء هيئات للدفاع عن حقوق المرأة وتجسيد السبل الكفيلة لتعزيز دورها من طرف الأمم المتحدة، خاصة في مجال إحلال الأمن والسلم ما يتوافق مع القواعد القانونية التي أقرتها الاتفاقيات الدولية مما خلق أجهزة دائمة لتنفيذ هذه التطلعات من بينها:

أ– لجنة وضع المرأة:

هي هيئة حكومية دولية متخصصة حصرا لتعزيز المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة، وتوثيق واقع حياة النساء في جميع أنحاء العالم.

ب– منظمة المرأة أو هيئة الأمم المتحدة للمرأة:

تأسست هذه المنظمة في 10 جويلية 2010 من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة مهمتها تسريع التقدم الذي أحرزته المنظمة في تحقيق المساواة بين الجنس وتمكين المرأة.

وقد تشكلت نتيجة دمج 4 هيئات نسائية في الأمم المتحدة هي:

1- صندوق الأمم المتحدة للمرأة.

2- شعبة النهوض بالمرأة.

3- مكتب المستشارة الخاصة بالقضايا الجنسانية.

4- المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة.

- هيئتان تمثلان أهم وأبرز هيئتين في الأمم المتحدة خاصة بالمرأة والنوع الاقتصادي.
- وهذا لا يمنع إيجاد هيئات أخرى تتخذ شكل برامج عمل مثل برنامج عمل بكين 1995 اهتم بإقرار المساواة بين الجنسين وكان له الفضل في تقدم المجتمع الدولي نحو الاعتراف بحقوق المرأة.

إن المرأة مدمجة حقا في التنمية غير أن إدماجها غير متساو مع الرجل وفي غير مصلحتها وليس عادلا تجاه انصافها WAD.

أما المدخل WID فيرى أن المرأة غائبة تماما عن تفكير المخططين المختص في صياغة البرامج التنموية، وهي مبتعدة تماما في الواقع الميداني.

مما أثر بدرجة سلبية على دورها الاقتصادي الممكن.

وهناك مدخل ثالث بدمج متغير النوع يدعي المرأة والجندر GAD Gender and Developemet.

ويعتبر أن للمرأة مكانة اجتماعية واقتصادية جد متدنية مقارنة مع الرجل وهو ما يقضي إعمال مقاربة النوع الاجتماعي للمطالبة العلنية بزيادة استفادة النساء من المشاريع، ودعم حق المرأة في السيطرة على الموارد والحصول على الفرص التنموية.

لقد أثرت الأبعاد الجنسانية بشكل مباشر على صنع السياسات وتحولت اللامساواة إلى أهم العقبات أمام التنمية.

ظهرت استراتيجيات جديدة لتطوير البرامج التنموية عن طريق جندرة الميزانيات.

لقد اهتم ميثاق الأمم المتحدة بمسألة حفظ السلم والأمن الدوليين لما لهما من دور في الحفاظ على العلاقات السلمية بين الدول خاصة وأنه جاء مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية المدمرة، ورغم ذلك لم تتوقف الحروب في شكل نزاعات مسلحة دولية ونزاعات مسلحة غير دولية.

وقد عرف العالم حروبا كثيرة هددت بصفة مباشرة الأمن والسلم الدوليين.

تدخل مجلس الأمن من أجل وقف تلك النزاعات أولا بالطرق الودية كالوساطة والتحقيق وإبقاء لجان دولية إلى أماكن تلك الحروب ثم تلاها إيفاد قوات حفظ السلام الدولية وهي ما تعرف اصطلاحا بقوات القبعات الزرقاء، وتوكل إلى هذه القوات مهمة العمل على الحفاظ على السلام الدولي معززة بقرارات يصدرها لجان مجلس الأمن الدولي.

واجهت قوات حفظ السلام الدولية عقبات عديدة بمناسبة ممارسة مهامها في أماكن النزاعات المسلحة منها مشكل توحيد القيادة، وكذا عقبات سببها القوات المنازعة تتمثل في عرقلة عمل قوات حفظ السلام ومحاولة اقحامها في النزاع مباشرة.

وقد عرفت هذه القوات فشلا في بعض المناطق رغم الصلاحيات التي تمنحها لها القرارات في مجلس الأمن، كما أنها نجحت بشكل كبير في فض بعض النزاعات الدولية وإعادة فرض السلم والأمن بها، ومساعدة سكانها على استعادة الحياة الطبيعية.

ولعل أهم مشكل يهدد عمل بعثات السلام حاليا هو تسيس مجلس الأمن وسيطرة القوى العظمى عليه وتوجيه عمله وكذلك مشكل تمويل القوات.[24]

المبحث الثالث: الجندر وعمليات السلام

يقول الفيلسوف الألماني "مارتين هايديجر" "martin heidegger" (1889-1976) حول الفوارق النوعية بين الجنسين: إن الصمت إقرار بوجود الاختلاف الجنساني" .[25]

فالسكوت حيال التفريق العلمي بين الجنسين، إقرار بأن المرأة مختلفة عن الرجل، من المبدأ الخلقي والطبيعة الفزيولوجية وهي بالنسبة للباحثين الأساس لتحديد الخلفية الجنسانية لسلوكها.

إن إدراج مفهوم الجندر في حقل الدراسات الأمنية تشكل تحد كبير للدارسين والباحثين المدافعين على هذا التوجه، في ظل سيطرة الطابع الذكوري على حقل العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

---

[24]– ديلمي شكيرين، عمل قوات حفظ السلام بين النجاح والفشل الذريع، جامعة خميس مليانة، 2019.

[25]– جاك دريدا ، استراتيجية تفكيك الميتايزيكا، حول الجامعة والسلطة والعنف والعقل والجنون والاختلاف والترجمة واللغة، ت. عز الدين الخطابي، الدار البيضاء، افريقيا الشرق، 2013، ص 16.

لقد تعالت الأصوات المنادية بضرورة إدماج النساء وقدراتهن على ممارسة أدوار تضاهي أدوار الرجال.

المطلب الأول: المرأة ودعم عمليات السلام.

كيف يمكن للمرأة أن تساهم بشكل فعال في عملية حفظ السلام؟

- المرأة كصانع قرار: أن المرأة قادرة على لعب دور مهم في تحديد صلاحيات واختصاصات ونطاق عمليات دعم السلام.
- حيث أن النساء البرلمانيات اشتركن في التفاوض حول موضوع التمييز العنصري في جنوب افريقيا ودور بلادهم في حفظ السلام.
- وكان نفوذ المرأة مؤثرا بشكل فعال من حيث توسيع التعريف الخاص بعمليات حفظ السلام، بشكل تعدى وتجاوز الانتشار التقليدي للجيوش بشكل أكثر إنسانية وتقديس للأمن الإنساني.
- ودعت البرلمانيات إلى ضرورة اشراك المرأة في الإعمار وإعادة بناء المجتمعات التي عانت من العنف، حتى يكون هناك سلام دائم، وإنه يتوجب عليهن المشاركة في تنمية هذه البلاد.
- النساء كأفراد في قوات حفظ السلام: هناك القليل فقط من النساء اللواتي تعملن في عمليات دعم السلام مقارنة مع الرجال خاصة في الجيش والشرطة المدنية ففي نهاية 2003 تشكلت المرأة سنة 25% من الموظفين المهنيين المدنيين و4% من الشرطة المدنية و1% من العسكريين.
- سبب هذا التمثيل المنخفض إلى نقص المرونة في التحرك إلى بلاد أجنبية.

في الفترة الممتدة بين 1990 و2004 أي ما مادته 14 عشرة عاما ثلث الحرب الباردة، شهد العالم 60 نزاعا في دول متعددة، وكانت النساء آخر من يستدعى لطاولة التفاوض، وتبقى مشاركتهن محدودة في مفاوضات السلام، باستثناء بعض الحالات مثل إيرلندا الشمالية وجواتيمالا وجمهورية الصومال...إلخ.

فالنساء تخص باهتمام أقل من طرف الرجال في المفاوضات ونزع السلام وإعادة الإعمار ما بعد النزاع.

وفي عام 2000 اعتمد مجلس الأمن قرار 1325 عن النساء والسلم والأمن مؤكدا على الدور الفعال والهام للنساء في مقع النزاعات وحلها، وفي محادثات السلام، وعمليات بناء السلام وحفظه والاستجابة الإنسانية، وإعادة الإعمار ما بعد النزاع.

وهذا القرار يؤكد أيضا على أهمية مشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل، وجهود في الحفاظ وتدعيم للسلم والأمن الدوليين.

كما يحث القرار كل الأطراف على زيادة مشاركة النساء وإدماج اعتبارات المساواة بين الجنسين في كل محالات السلم والأمن.

لنجاح عمليات المشاركة في السلم والأمن يجب أن تكون إلزامية.

جرى الاتفاق على الإجراءات التشريعية التي تقضي بنظام الحصة وسياسا.

المطلب الثاني: كرونولوجيا القرارات المفعلة لمشاركة المرأة.

لقد كان لقوات حفظ السلام للأمم المتحدة دورا بارزا في إدارة الصراعات الدولية، بعد إنشاء المنظمة الدولية، بعد إنشاء المنظمة الدولية عام 19454 إذ أن ميثاقها يدعو إلى حفظ الأمن والسلام الدوليين كأولوية لنشاطها. وشهد عمل هذه القوات في بعض البؤر التي شهدن نزاعات داخلية ودولية ككمبوديا ولبنان ويوغسلافيا السابقة وتيمور الشرقية وهايتي.

واجهت عمليات حفظ السلام مشاكل مالية وأخرى سياسية، فأما المالية فهي إحجام بعض الدول عن دفع اشتراكاتها للمنظمة وتخفيض اشتراكات دون أخرى وعلى رأسها أمريكا كشكل من أشكال الضغط على قرارات المنظمة وفرض السيطرة عليها والتي هي أصلا بدية للعيان، أما المشاكل السياسية فهي انحياز الدولة الكبرى في بعض القضايا الدولية لدول في الصراع على حساب جهات دول أخرى، ولعل أبرز كارثة إنسانية تسبب فيها هذا الانحياز هو إبادة جماعية ارتكبت بحق سكان البوسنة المسلمين وعلى مرأى ومسمع قوات حفظ السلام الدولية التي لم تتدخل لمنع هذه المجزرة وكان بضغط من دول كبرى.

ومن نتائج هذه التدخلات توصلنا إلى أنه يجب علينا لزاما التقيد بـ :

1- الأساس القانوني لعمل قوات حفظ السلام الدولية يكمن في الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

2- يمكن للجمعية العامة أن تصدر توصية تشكيل قوات حفظ السلام الدولية عند إخفاق مجلس الأمن في حفظ السلم والأمن الدوليين.

3- إن عمليات حفظ السلام تواجه عقبات مالية وسياسية سببها فرض الهيمنة من طرف الدول الكبرى، كما أن أفراد هذه القوات كذلك يساهمون في فشل مهامها من خلال اختلاف القوانين وثقافتهم.

4- سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على قوات حفظ السلام باعتبارها الممول الرئيسي لها.

ومنه جاءت العديد من القرارات المفعلة لدور الأمم المتحدة كراع للسلام والأمن في العلم نكر أهمها:

قرار 1325-أكتوبر 2000:

وهو أول قرار بشأن المرأة والسلام والأمن يعبر عن:

- الاستعداد لإدراج المنظور الجنساني في بعثات حفظ السلام.
- الدعوة إلى حماية المرأة والفتيات من العنف القائم على أساس النوع، أو الجنس.
- وضع حد للإفلات من العقاب على هذه الجرائم.

- بحث القرار على ضمان زيادة تمثيل المرأة في جميع مستويات صنع القرار في المؤسسات والآليات الوطنية والإقليمية والدولية لمنع النزاعات وإدارتها وحلها.

قرار 1327 نوفمبر 2000:

- يشدد على أهمية الأمين العام في منع نشوب النزاعات.
- أكد على دور المرأة في منع نشوب النزاعات وحلها وبناء السلام.
- تعزيز نظام المشاورات مع البلدان المساهمة بقوات من خلال عقد اجتماعات خاصة (مع البلدان المساهمة بقوات) معها.
- إمكانية النظر في استخدام لجنة الأركان العسكرية كأحد وسائل تعزيز قدرة الأمم المتحدة على حفظ السلام.

- هذا القرار يؤكد الحاجة الملحة إلى تعميم مراعات المنظور الجنساني في عمليات حفظ السلام.[26]

قرار 1366 أوت 2001: تناول هذا القرار:

- قضية نزع السلاح، تسريح المقاتلين، إعادة الادماج، ذكر هذا القرار منع نشوب النزاعات هو جزء رئيسي من عمل المجلس.
- طالب هذا القرار من الأمين العام الاهتمام أكثر بالموضوع الجنساني، تنفيذ عمليات حفظ السلام وبناء عمليات حفظ السلام، وبناء السلام وكذلك جهود منع نشوب النزاعات[27].

قرار 1820 جويلية 2008: تناول هذا القرار:

- العنف الجنسي في حالات النزاع وما بعد النزاع.
- طالب الأمين العام الأممي تقديم تقرير حول الاستخدام المنهجي للعنف الجنسي في مناطق النزاع.
- اقتراح وضع استراتيجيات للحد من انتشار هذه التجاوزات ووضع مقاييس لقياس التقدم.
- يؤكد هذا القرار على اتخاذ خطوات فعالة لمنع أعمال العنف الجنسي والتصدي لها، يمكن أن يساهم بشكل كبير في حماية السلم والأمن الدوليين.

قرار 1888 /30 سبتمبر 2009: ينص هذا القرار على:

- إنهاء العنف الجنسي في حالات انلزاع وما بعد النزاع ضد النساء والأطفال في النزاعات المسلحة.
- تتبعا لقرار 1820 يؤكد على الخطوات الفعالة لمنع هذه الأعمال من العنف الجنسي واسهامها بشكل كبير في صون السلم والأمن الدوليين.

قرار 1899 أكتوبر: 2009:

- يحث هذا القرار الدول وهيئات الأمم الممتدة والجهات المانحة والمجتمع المدني على ضمان أخذ مشاركة المرأة وحمايتها وتمكينها أثناء تقييم احتياجات ما بعد النزاع في الجنسيات والتخطيط لها.
- يحث هذا القرار على أخذ تدابير إضافية لتحسين مشاركة المرأة في جميع مراحل عمليات السلام لاسيما تسوية النزاع والتخطيط وبناء السلام بعد انتهاء النزاعات.

---

[26] – هالة السيد اسماعيل الهلالي، دور المم المتحدة في حماية حقوق المرأة، دراسة حالة لجنة مناهضة التمييز ضد المرأة، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2002–2003، ص 68.

[27]– جان بوسسيل وكريسن بيل. مرجع سابق. ص 03.

- وأيضا الحث على مشاركة المرأة في صنع القرار السياسي والاقتصادي في المراحل المبكرة، منها تعزيز قيادة المرأة، القدرة على الإدارة والتخطيط، دعم المنظمات النسائية، مواجهة المواقف المجتمعية السلبية بشأن قدرة المرأة على المشاركة مساواة مع الرجل[28].

قرار 1960 ديسمبر 2010:

- أنشأ هذا القرار آلية للرصد والتحليل والابلاغ بشأن العنف الجنسي المرتبط بالنزاع.
- دعوة أطراف النزاع المسلح إلى وضع التزامات محددة زمنيا لحظر العنف الجنسي، والمعاقبة عليه وطلب الأمين العام رصد تلك الالتزامات.

- يؤكد القرار: إتخاذ خطوات لفعالة لمنع مثل هذه الأعمال من العنف الجنسي، والتصدي لها يمكن أن يساهم بشكل كبير في صون السلم والأمن الدولي.

- قرار 2106 جوان 2013: يركز هذا القرار على المساءلة لمرتكبي العنف الجنسي في النزاع، وشدد على تمكين المرأة في المجال السياسي والاقتصادي.

- يشدد القرار على مشاركة المرأة باعتبارها ضرورة لأي استجابة للوقاية والحماية خاصة في مجال العنف الجنسي والهجوم المنظم ضد السكان المدنيين.

قرار 2122 أكتوبر 2013:

- تناول القرار الفجوات المستمرة في تنفيذ جدول أعمال المرأة والسلم والأمن على نحو ما أشار إليه الأمين العام في تقريره.
- حيث هدف القرار إلى تركيز مزيد من الاهتمام على قيادة المرأة ومشاركتها في حل النزاعات وبناء السلام.
- وبذلك يتم رصد التقدم في التنفيذ ومعالجة التحديات المرتبكة بنقص وجودة المعلومات، والتحليلات بشأن تأثير النزاعات المصلحة على النساء والفتيات.

قرار 2151 أفريل 2014:

- ينص هذا القرار على الإصلاح في قطاع الأمن ويؤكد على مركزية الملكية الوطنية لعمليات إصلاح قطاع الأمن ويشجع الدول على أخذ زمام المبادرة في تحديد رؤية وطنية شاملة بشأن إصلاح قطاع الأمن بالاستناد على احتياجات سكانها ولاسيما النساء.

---

[28]– جان بوسيبل وكريستن بيل. مرجع سابق، ص 4.

- يؤكد القرار على أهمية مشاركة المرأة بشكل متساو وفعال واشراكها الكامل في جميع مراحل عملية اصلاح قطاع الأمن، حيث أن دورها أصبح حيوي في منع وحل النزاعات وبناء السلام وتعزيز تدابير حماية المدنيين في الخدمات الأمنية.[29]

قرار 2242 أكتوبر 2015:

- تناول قرار دور المرأة في مكافحة التطرف العنيف والإرهاب، وتحسين أساليب العمل الخاصة بالمجلس فيما يتعلق بالمرأة والسلام والأمن.
- تناول القرار التوصيات المتعلقة بالشؤون الجنسانية التي وضعها الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام والدراسة العالمية بشأن تنفيذ قرار مجلس المن رقم 1325.
- يحث القرار البلدان المانحة على تقديم المساعدة المالية والتقنية للنساء المشاركات في عمليات السلام بما في ذلك:
- التدريب في مجال الوساطة والمناصرة والمجالات التقنية للتفاوض، توفير الدعم والتدريب للوسطاء والفرق الفنية بشأن تأثير مشاركة المرأة والاستراتيجيات الخاصة بالإدماج الفعال للمرأة.
- قرار 2331 ديسمبر 2016:

وهو أول قرار يعنى بـ:

- الاتجار بالبشر، وقد أدان هذه الظاهرة بشدة.
- وشدد على كيف يمكن للإتجار بالبشر أن يفاقم من النزاع.

- يشجع القرار الدول الأعضاء على بناء شركات قوية مع القطاع الخاص والمجتمع المدني بما في ذلك المنظمات النسائية المحلية، ومضاعفة جهودها من خلال تشجيه الجهات الفاعلة على تقديم معلومات تساعد على تحديد الأفراد والشبكات المعنية بالإتجار بالأشخاص والمناطق المتضررة من النزاع المتسلح وتعطيلها وتفكيكها وتقديمها إلى العدالة.

لقد دون التاريخ الإنساني حقبا طويلة من الحكم الذي عيبت فيه المرأة، وكان الدور القيادي فيها حقا حكرا على الرجل، وتحسد ذلك في سلوكات سيرية قهرية، لخصها الفيلسوف الفرنسي ميشال فوكو

[29]– هالة السيد اسماعيل الهلالي، مرجع سابق، ص 70.

Michel Foucout (1926-1984) في سياق تفكيكه لعناصر الانتفاع الجنساني السلطوي الذكوري في إبعاد الجنس المقموع المحكوم عليه بالمنع واللاوجود والصمت"[30].

وكثيرا ما تناولت النقاشات القائمة حول المرأة أدوارها في السياسة والاجتماعية والتنموية من دائرة الترف الفكري والحرام النسوي المغلق إلى حالة التفعيل السياسي والمأسسة القانونية العلنية بعد دعوة الأمم المتحدة إلى إدماج مقاربة النوع الاجتماعي أو الجندر.

The Genber Appoach/ Lapprouche Genre

وتعميم مراعاة المنظور الجنساني lintegration be Genre

الاتفاقيات الدولية الخاصة بتحديد حقوق المرأة:

إن الإعلان العالمي لحقوق الانسان هو النواة الأولى لتصحيح وضع المرأة في إطار عصبة الأمم وميثاق الأمم المتحدة والمنظمات الدولية التي أكدت على ضرورة توافر شروط الحياة الكريمة للمرأة وتحريرها من التميز سواء في الوظائف أو من خلال إلغاء تجارة الرقيق بغض النظر عن اللون والأصل.

ولقد أكدت أحكام العهدين الدوليين لسنة 1966 على حق المساواة بين الرجل والنساء في جميع المجالات وألزمت الدول بكفالة هذه المساواة تنص المادة الثالثة من اتفاقية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على:

"تعهد الدول الأطراف في الاتفاق الحالي بتأمين الحقوق المتساوية للرجال والنساء في التمتع بجميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

كما نص، بشأن الحقوق المدنية والسياسية في المادة "تتعهد الدول على المساواة بين الرجال والنساء في جميع الحقوق المدنية والسياسية دون تميز ويكفل للجميع للأشخاص حماية متساوية وفعالة ضد أي تمييز سواء كان على أساس العنصر أو اللون أو الجنس أو الدين أو الرأي السياسي أو غيره.

[30]– ميشال فوكو، تاريخ الجنسانية، إدارة العرفان، ت: هشام محمد، الدار البيضاء، دار إفريقيا الشرق والغرب، سلسلة كتب تاريخ الجنسانية، العدد1، 2004، ص 08.

- لقد تيقن العاملون في هيئات الأمم المتحدة أن الحماية القانونية للمرأة لا توفر الحماية اللازمة للمرأة[31].

- **اتفاقية سيداو وأثرها على مشاركة المرأة في بعثات السلام**

إن التنفيذ الفعلي لأجندة النساء والسلام لك يكون ممكن إلا عندما يعتبر حقوق الانسان والمساواة بين الجنسين جزءا لا يتجزأ من إطار عمل النساء والسلام والأمن، وليست هامشية، فعدم الاعتراف بأهمية هاتين المسألتين، وكذا بأهمية المرافعات عن حقوق الانسان والمجتمع المدني يؤدي إلى تعويض القرار 1325.

ما يديم هياكل السلطة الأبوية ويعززها، وهو ما يعرف بدورة التقدم الحقيقي في تنفيذ الالتزامات النساء والأمن والسلام.

فعدم إعطاء الأولوية للمساواة بين الجنسين والعلاقات الجندرية إذ يتم التقليل من أهمية المساواة بين الجنس في ميدان النساء والسلام والأمن، لا يزال للنظام الأبوي نصيبه العادل في هذا الميدان، حيث يؤدي الرجال وظائف صنع القرار وتهميش النساء إلى وظائف تقديم الرعاية فقط.

لقد اعتمدت الأمم المتحدة وهيئاتها المختصة بالمرأة وحقوق الانسان وكذا المنظمات غير الحكومية الشريكة لها، عدة استراتيجيات للسهر على تعميم مقاربة النوع الاجتماعي على الصعيد الدولي والإقليمي.

وبدأت هذه الاستراتيجيات معتمدة من طرف الدول سنة 1975 واعتبرت "سنة دولية للمرأة" تحت شعار "مساواة–تنمية– سلام" وهي تسعى إلى تحويل الترويج إلى تحقيق المساواة بين الجنسين شعارا لعقد المرأة (1975–1985) ثم اعقبتها بمؤتمر نيروبي/ كينيا سنة 1935 لدراسة ما حقق من نجاح في الصعيدين الدولي والمحلي في موضوع المساواة بين الجنسين.

- ومن أهم الاتفاقيات الدولية الخاصة بالمرأة في مقدمتها اتفاقية السيدا للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة GEDAW سنة 1979.

[31]– عبد الغني محمود، حقوق المرأة في القانون الدولي العام والشريعة الإسلامية، دار النهضة العربية، القاهرة، ط1، 1991، ص6.

- ثم وثيقة القاهرة للسكان سنة 1994 ووثيقة القاهرة للسكان (5F)
- وبيجين (10+) والتوجه لوضع استراتيجية دولية لتمكين المرأة.
- وكذا القرار الدولي لمجلس الأمن رقم 1325 والذي يعد ثمرة النشاط الدولي للنساء[32]، وهذا القرار نجح في ربط مفهوم التمكين السياسي بأهداف الألفية وكحصيلة أولية بدأ مفهوم الجندر في التوسع وتخويل أو تمكين المرأة the Gender empowrement احتياجات النوع الاجتماعي– المساواة في النوع– تابعية الجندر– إلغاء التحيزات الجنسية– التميز الإيجابي... وغيرها من المصطلحات الجندرية في أوساط المنظمات الأهلية التي تضغط بقوة لإدماج مقاربة الجندر في سياسات الدول.

إن إتغاقية CEDAW السيداو وهي أداة معيارية ترفض التصميم على التمييز في السياسات والقوانين والبنى الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، لها اختصاص عالمي، تضفي شرعية على مطالب النساء بحقوقهن وتتابع الالتزامات الدولية بضمان تحقيق المساواة بين المرأة والرجل، وإلغاء كافة العقبات التي تمنع وصول النساء إلى الفرص السياسية والاقتصادية والاجتماعية المبرزة لذات المرأة.

إن بروتوكول السيداو يجعل الدول تحت وطأة إذعان طوعي للرقابة والمحاسبة، والمساءلة الأمنية وكذا تحديد الإجراءات الواجب اتباعها لضمان اعتماد السبل لتحقيق المساواة الحقيقية بين الجنسين.

عززت اتفاقية السيداو جهود النساء في الدفاع عن حياتهم عبر رفع الشكاوى مع الحفاظ على سيادة الدول وعدم تهديدها بأي شكل من الأشمال.

يعتبر منهج بيجين لسنة 1995 الاتفاق الأكثر شمولا بين الحكومات، ولقد أعاد التأكيد على المبادئ الأساسية المنصوص عليها في الصكوك المبكرة لحقوق الانسان.

وتعتبر الأمم المتحدة أن أهم النجاحات المسجلة في مؤتمر بيجين والاتفاقات والمؤتمرات التي تلته السعي إلى تمكين المرأة جنبا إلى جنب مع الرجل.

وأخذ رصد وضعية المرأة في تقارير الدول الهدف الأساسي لإبراز مدى تمكينها في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية من خلال التعريف بالبرامج والخطط التي تعتمدها من أجل تحسين

[32]– قرار 1325 (أكتوبر 2000)، يمثل إطارا شاملا لطرح مسألة ضمنا سلامة النساء في عمليات بناء السلام في الدول، وهو تأكيد لدور المرأة في تفادي النزاعات وحلها وفي إرساء السلام.

أوضاع المرأة، وهو ما تعكسه المؤشرات الكمية التي ترصد مستويات التراجع أو التقدم في وضعية المرأة[33].

خلاصة:

أدى وصول عمليات دعم السلام إلى توفير الموارد والأفراد والمعدات التي تهدف إلى مساعدة دعم وتأمين السلام الدائم.

كما أدت عملية صياغة اتفاقيات السلام واطلاق العمليات السياسية مثل إعداد الدستور الجديد والأجهزة الحكومية الجديدة التي تضمن المسألة إلى إيجاد احتمالات دعم المرأة ومشاركتها بطرق متساوية لم تكن ممكنة قبل أو خلال الصراع.

- فرصة إصلاح ومعالجة الظلم الاجتماعي والإفلات من عفوية ارتكاب الجرائم خلال الحرب.
- وتستطيع عمليات دعم السلام ودعم مراقبة تمرير مثل هذه العمليات.
- إذا كانت النساء قادرات على تطوير أولياويتهن والتعبير عنها بشكل جماعي في تتمور الشرقية عملت وحدة الجندر في بعثة حفظ السلام مع المجموعات النسائية المحلية في صياغة التشريعات المتعلقة بالعنف الأسري وزيادة توازن الجندر "المساواة بين الجنسين" ضمن الشرطة المحلية، إلا أنه مقابل هذه التأثيرات الإيجابية، فقد تؤدي عمليات دعم السلام إلى التسبب في الاعتماد على الموارد البشرية والاقتصادية التي تتوفر لدى هذه العمليات.
- أنه في حال عدم إدارتها بشكل جيد من حيث بناء الموارد والقدرات الحالية فإن من الممكن أن يطفو العنف ثابتة على السطح عند مغادرة عمليات دعم السلام[34].

---

[33]– Chaonr Mallory, What is gcolemimist political philosopgy Gender–Natwe and the political, environement al ethics, vol32, (Foll2010) website: http:/www.38hopepage.villanva, esu/ choonme,mallary/publications/emxett,F10pdf.

[34]– أنظر التقرير النهائي لمؤتمر سانياغو. على الموقع الالكتروني:
http://.www.peacewomen.org/resaw/peaceheep:mg/chileskconf/épdf.

الفصل الثاني:

البيئة الأمنية الجديدة و مشاركة المرأة في عمليات السلام

المبحث الأول: الواقع الجديد لمشاركة المرأة في عمليات السلام:

إن عمليات بناء السلام هي عمليات متشعبة ومتداخلة ومتعددة المستويات ما يتطلب تكافل الجهود للقيام بها، فالدولة وحدها لا يمكنها تحمل مختلف المسؤوليات التي تفرزها مرحلة ما بعد النزاع، لذا تظهر تشكيلات المجتمع المدني المختلفة وكذا الهيئات الدولية كشركاء مهمين لتقاسم الأعباء وتولي المهام[1].

المطلب الأول: نتائج تغييب المرأة عن المشاركة في عمليات السلام

إن تعميم مراعاة المنظور الجندري ارتبط أساسا بالقضاء على التمييز القائم على الجندر.

إلا أن العديد من المؤسسات فشلت في هذا الطرح خاصة خلال عمليات بناء السلام وإعادة الإعمار، حيث يرى أنها تصدت لتفعيل مشاركة المرأة وإعطائها الأدوار اللازمة لها والتي من خلالها تكون أكثر فاعلية وارتبط ذلك بديناميكية السلطة التي تضع الأسس للتمييز المؤسسي بين الجنسين، وفي العديد من الحالات أصبح المنظور الجندري عبارة عن مصطلحات مختصرة للتدخلات الخاصة بالمرأة.

إن القوانين التي أقرتها الأمم المتحدة ممثلة في هيئتها المكلفة بالمرأة وصادقت عليها أغلب الدول وتبنتها مختلف المنظمات الإقليمية أدت إلى شكل جديد للتمييز ضد المرأة، لأن هذا التحول لم يرافقه تفعيل للمؤسسات والممارسات من حيث أدوار الجنسين وديناميكية السلطة .

لأن الأطر القانونية الانتقائية ركزت على بعض الجوانب البارة من التجارب أثناء النزاع.

هناك ثلاث إشكالات رئيسية يجب الإجابة عليها لتحديد دور المرأة.

س1: ماهي الإجراءات التي يمكن أن تتخذ لضمان المشاركة السياسية للنساء في دول ما بعد النزاعات.

س2: هل لديك أمثلة حيث أدت مشاركة المرأة لتحسين عملية السلام.

س3: ماذا يمكن للنساء المشتغلات بالسياسة أن يفعلن لضمان أن يكون لديهن مقعد على طاولة المفاوضات؟ بمعنى ماذا تعتقد أن النساء يمكنهن تقديمه في هذه المواقف؟.

[1]– خلالفة هاجر. بناء السلام من منظور الجندر. الدروس المستقاة من دور المرأة في عمليات بناء السلام في إفريقيا، أطروحة دكتوراه، سنة 2019–2020.

رغم كل ما يقال عن عمليات حفظ السلام أو بعثات السلام التي اشرفت عليها منظمة الأمم المتحدة، إلا أن نشاطها عرف العديد من النجاحات فقد قاد أفراد قوات حفظ السلام عبر كثير من الدول في العالم بعثات ميدانية مكنت أكثر من 45 دولة من تنظيم انتخابات نزيهة.[2]

كما ساعدت على نزع السلاح لعشرات الآلاف من المقاتلين في العقدين الماضيين ويساعد الأخصائيون من أعضاء بعثات السلام الدولية بقدراتهم المدنية والعسكرية على تحقيق الاستقرار وتطوير حالات ما بعد الصراع.

فقد أظهرت بعض عمليات حفظ السلام قدرة قادتها على تسهيل المسار الانتقالي إلى السلم مثل كومبوديا وهايتي، حيث تم مساعدة السكان على الاستقرار والبدء في عملية التنمية.[3]

لقد كان لبعثات السلام دورا بارزا في إدارة الصراعات الدولية بعد إنشاء المنظمة الدولية عام 1945م إذ أن ميثاقها يدعو إلى حفظ الأمن والسلم الدوليين كأولوية، وشهد عمل القوات في بعض البؤر التي تشهد نزاعات داخلية ودولية ككمبوديا ولبنان ويوغوسلافيا سابقا وتيمور الشرقية وهايتي.

حيث واجهت بعثات السلام عراقيل ومشاكل مالية وأخرى سياسية، أما المالية فهي احجام بعض الدول عن دفع اشتراكاتها للمنظمة وتخفيض اشتراكات دون أخرى وعلى رأسها أمريكا كشكل من أشكال الضغط على قرارات المنظمة وفرض السيطرة عليها، والتي هي أصلا بادية للعيان.

أما المشاكل السياسية في انحياز الدول الكبرى في بعض القضايا الدولية لدول الصراع على حساب جهات أو دول أخرى، ولعل أبرز كارثة انسانية تسبب فيها هذا الانحياز هو الإبادة الجماعية بحق سكان البوسنة المسلمين على مرأى ومسمع قوات حفظ السلام الدولية، التي تتدخل لمنع هذه المجزرة بضغط من الدول الكبرى.[4]

تم تنظيم مناقشات لمدة ثلاث أسابيع في شبكة دولية عبر الانترنات يناقش دور النساء في أوضا ما بعد النزاع.

---

[2]– شاهد طلاس، الأمم المتحدة بين الأزمة والتحديد، دار طلاس للنشر، دمشق، 1996، ص 25.

[3] – ONU, 50ams de maintien de la paise 1948–1998, p08.

[4]– حمد توفيق خليل، قوات الأمم المتحدة ودورها في حفظ السلام، مجلة الجمعة المصرية للقانون، القاهرة، 1971، ص 33.

المناقشات بأربع لغات العربية– الإنجليزية– الفرنسية– الاسبانية– الأرجنتينية– الشيلي– كولومبيا– جمهورية الكونغو الديمقراطية– الهند– إيرلاندا الشمالية– رواندا– الصومال– السودان– سيريلانكا– سوريا– أوغندا.

"أينما وجد النزاع فالمرأة يجب أن تكون جزءا من الحل".

- يجب أن يسمح للمرأة أن تساهم في مفاوضات السلام كما يجب أن يكون جزء من العملية الانتقالية بعد النزاع.
- غير أن النساء يتم اهمالهن في معظم الأحوال ويتم تجاهلهن وتستبعد أصواتهن وآرائهن.
- لكن القرارات المتخذة تؤثر بصورة واضحة على حياة المرأة.
- لذلك يجب الاعتراف بدور ونفوذ النساء في عملية السلام وفي صناعة مستقبل الدول.

- **كيف يمكن للمرأة المساهمة في عمليات بناء السلام؟**

إن الإضافة التي يمكن أن تقدمها في مجال عمليات بناء السلام، بعد أن كانت حكرا على الرجال فأصبحت مساهمتها كفاعل مستقل عن الرجل وتم استحداث أدوار جديدة يمكن للنساء ممارستها، وتم تأطيرها في مختلف الهيئات السابقة، وتم تقنينها في أغلب القرارات الآمنة.

المطلب الثاني: التحول في مفهوم المشاركة

تشهد العديد من الدول تحولات سياسية مقايضة وسريعة النسق تؤثر مباشرة على استقرار الوضع العام المحلي والإقليمي والدولي.

وتفرض ضرورة اتخاذ مسارات متعددة في سبيل التعامل مه هذه الأوضاع غير المستقرة وتداعياتها.

وفي هذا الإطار يتم طرح قضية مشاركة المرأة في المراحل المختلفة من مسار التحولات السياسية عامة، وفي مفاوضات السلام بصفة خاصة. حيث يتم التسيد على ضرورة إدماجها في العملية السلمية وضمان تفعيل مشاركتها في مختلف المراحل على جميع الأصعدة.

ولقد دعمت المواثيق والقرارات الدولية مبادئ نشرية النساء في مفاوضات السلام، وأخذت ضرورة منع الانتهاكات والممارسات العنيفة التي تستهدفها خلال فترة النزاع وما بعدها.

ومن أهم هذه المواثيق قرار 1325 من طرف الأمم المتحدة، وهو يدعوا الدول الأعضاء والمجتمع الدولي إلى دعم ادماج المرأة في عمليات بناء السلام وذلك لضمان نجاحها وشمولية انجازها.[5]

لقد تم اعتماد قرار مجلس الأمن رقم 1325 بالإجماع في عام 2000 كإطار معياري عالمي شدد على أهمية إشراك المرأة بشكل هادف في جهود بناء السلام وحل النزاعات والوقاية والأمن وعزز القرار الصلة بين معالجة المشاكل المرتبطة بالنوع الاجتماعي وتعميم مشاركة المرأة وآفاق السلام المستدام الإيجابي.

ونتج قرار مجلس الأمن 1325 سبعة قرارات بشأن المرأة والسلام والأمن 1820 (2009) 1888 (2009)، 1889 (2010)، 1960 (2011)، 2105 (2013)، 2122 (2013)، 2242 (2015)، 2467 (2019) و2493 (2019[6]) .

- إن السعي لأن تصبح مشاركة المرأة قاعدة ليست استثناءا في العقدين السابقين (20 عام) ينبغي تقييم التقدم المحرز وتحديد العقبات الماثلة على الطرف.
- وفي ظل تشييد القيود على التنقل وزيادة الاعتماد على التكنولوجيا والمعلوماتية.
- وفي ظل تشييد القيود على التنقل وزيادة الاعتماد على التكنولوجيا والمعلوماتية والاتصالات بات النضال من أجل المشاركة الهادفة يشمل الآن الفضاء الافتراضي الذي يمثل تحديات جديدة.
- وقد أزهرت التجربة أن المناطق التي تغيب عنها الدمقراطية غالبا ما تستقل أوقات الأزمات لتنفيذ تدابير تقيدية على المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وتبرير ما تحقق من مكاسب فيما تعلق بحقوق الانسان والمساواة بين الجنسين، وأشارت "غراثا ماخيل" نائبة رئيس منظمة الحكماء إلى تحذير الأمين العام للأمم المتحدة: "إن العالم لم يكن على المساء الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول سنة 2030 قبل تفشي فيروس كورونا.

وفي غضون الجائحة ضاع التقدم الذي أحرز في بعض المجالات على مدار عقود في معالجة.

---

[5]– حمد توفيق خليل، قوات الأمم المتحدة ودورها في حفظ السلام، مجلة الجمعية المصرية للقانون الدولي، القاهرة، 1971، ص 35.

[6]– منظمة نساء السلام. القرارات:

women.org/why.wps.solutions/resolutions.http://www.peace

لا تزال الجهات الفاعلة في مجال الوساطة وتسوية الصراعات تقاوم إدماج المرأة وتدعي أن الحكم على نجا مشاركتها يكون من خلال الفاعلية وليست من خلال الإدماج.

إلا ان تاريخ صنع السلام التقليدي حافل بالأمثلة على محاولات الوساطة الفاشلة واتفاقات السلام المنقوصة، وفي المقابل هناك مجموعة متزايدة من الأدلة التي تبين أن إشراك المرأة يسهم في إتهام المباحثان بشأن اتفاقات السلام وي تنفيذها وبقائها[7].

تفتقر النساء في البلدان المتضررة من الصراعات والمتعاقبة منها إلى الفرض الاقتصادي اللازمة للبقاء، ومازلنا يواجهن العنف يوميا في منازلهن ومجتمعاتهم المحلية ويعاش للتكيف مع الأعباء الثقيلة من الرعاية والاعتماد عليهن، ومازالت المرأة تتحمل الآثار النفسية والجسدية للصراع دون دعم أو تقدير.

وفي أعقاب النزاعات عادة ما يزيد العنف ضد المرأة مما يبرز أهمية إعادة بماء مؤسسات سيادة القانون كالشرطة والمحكمة وغيرها.

المطلب الثالث: الأدوار التقليدية للمرأة:

- لطالما تعرضت المرأة للمعاناة والإهانة والاغتصاب والتعذيب والاقصاء والتهميش حتى بعد انتهاء النزاعات يتم استبعاد النساء من الفرض إلى من شأنها أن تعزز إدماجها في عمليات السلام الرسمية مثل: التعليم– وضع السياسات– الحكم...إلخ.
- إن للنزاعات العديد من الآثار النفسية والعاطفية كالاضطراب ما بعد الصدمة بسبب الموت المفاجئ لأفراد الأسرة خاصة الأزواج.
- إن المرأة تجد نفسها أرملة تعيل نفسها وأفراد أسرتها.
- تعاني المرأة من الاعتداء الجنسي والجسدي على شكل اغتصاب.
- تجد المرأة نفسها أمام تزويجها وتصير من طرفا في أفراد العائلة أو القبيلة.
- الدور الانجابي الطبيعي وهو دور بيولوجي بالدرجة الأولى.
- العمل في الحقول.
- العمل في المستوصفات ودور الرعاية من أجل رعاية المرضى والجرحى المتضررين.

[7]– الدراسة العالمية حول تطبيق قرار مجلس الأمن للأمم المتحدة.

- توفر خدمات يومية في مخيمات اللائجين.

منذ اعتماد القرار 1325 زادت وتيرة اللغة المراعية للاعتبارات الجنسانية بكثرة في اتفاقات السلام، وزاد عدد النساء المنظمات النسائية، وخبيرات الجنائية العاملات كمفاوضات رسميات أو وسيطات او الموقعات على تلك الاتفاقات.

وعلى الرغم من كل ذلك إلا أن مشاركة العراق الرسمية في العديد من السياقات مؤقتة وقد تكون الأدوات الموكلة إليها رمزية أكثر منها موضوعية وقد تحاور المعايير الثقافية المحلية بصورة مباشرة على قدرتها في التأثير على عمليات السلام.

ولابد أن يتناول العاملون في مجالات التنمية والمساعدات الإنسانية ومنظومة حقوق الانسان الدولية والإقليمية والتدخلات التي تقوم بها الجهات الفاعل في مجال السلام والأمن النطاق الكامل لانتهاكات حقوق النساء والفتيات المحمية بموجب القانون الإنساني الدولي وقوانين اللاجئين وقوانين حقوق الانسان حيث يشمل الحق في الحياة وسلامة الجسد.

وترتبط حقوق المرأة في التعليم والصحة والأرض والأصول المنتجة وحقوق المشاركة في صنع القرار والقيادة في المسائل المتعلقة بالقربة او المجتمع المحلي ارتباطا وثيقا لأمن المرأة.

وقد حظي العنف ضد النساء والفتيات باهتمام متزايد وبخاصة العنف الجسدي في حالا الصراع مما أدى إلى ازدياد ظهور أهميته وإلى زيادة مستوى الدعوى وتطوير الأدوات الفنية والأدوار الموكلة للمرأة.

فلازلنا بعيدين عن الالتزام، بحق المساواة بين الجنسين كمبدأ تنظيمي لعملنا الإنساني وهذا يفوض فاعلية المساعدة الإنسانية ويحد من أدوار المرأة لنقص التمويل المادي والتمييز الجنساني.

المبحث الثاني: الأدوار الجديدة للمرأة في عمليات السلام

المطلب الأول: تمكين المرأة من الأدوار الجديدة في مراحل ما بعد النزاع:

سعت النساء إلى محاولة لعب دور في السلام رغم من أن الرجل يحاول غلق كل المنافذ أمامها فعملت في:

- توعية المدنين.

وساهمت الأصوات المنادية بإدماج قضايا الجندر في مجال السلام وإقرار المساواة الجندرية.

- **دور المرأة:**

لا يمكن تحقيق الفاعلية في منع نشوب النزاعات والمصالحة وبناء السلام، إلا إذا أشركت المرأة في صنع القرارات في كل مرحلة.

كما هو محدد في قرار مجلس الأمن 1325 لسنة 2000:

لابد للمرأة أن تضطلع بدور هام في إدارة المنازعات وفي عمليات بناء السلام، ومع ذلك فبعد مضي 22 سنة لا يزال الكثيرين مما يتعين القيام به، على الصعيدين الوطني والدولي من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين في هذا المجال.

ونتيجة لذلك لا تزال النساء والأطفال يتضررون على نحو غير متناسب من النزاعات ويظلون بلا صوت في عمليات صنع القرارات التي لها أثر مباشر على حياتهم.

- يمكن للبلدان من خلال دراسة عمليات السلام من منظور المساواة بين الجنسين أن تخضع نفسها لتحول هيكلي بين مساواة وعدالة أكثر استدامه.
- وقد نفذت الأمم المتخذة بنجاح على مر السنين عددا من التدابير الرامية إلى تعزيز دور المرأة في جميع مجالات الحياة، وأقامت الأمم المتحدة في طاجاكستان مراكز للمساعدة القانونية للمرأة وقامت الحكومة فيما بعد بتوسعها.

فحسب السيد "ساراسواقي مينون" مديرة السياسات في هيئة الأمم المتحدة للمرأة "عندما تعمل منظومة الأمم المتحدة معا كجهة فاعلة متكاملة لا نستطيع توجيه الاهتمام إلى المسألة فحسب ولكننا نجد فعلا سبلا للتصدي لها".

فتعزيز دور المرأة أمر حاسم لتحقيق الاستقرار الطويل الأجل.

من خلال بناء مجتمعات أكثر شمولا، فعلى سبيل المثال تضطلع المرأة بدور مركزي في تقديم الخدمات كما هو الحال في ليبريا وروندا تستطيع الاعتناء بأسرتها مجتمعاتها المحلية، مما يضع البلد في طريق تنمية أشمل بكثير.

وينبغي أن تكون الأمم المتحدة نموذجا لإشراك المرأة في عمليات صنع القرارات.

فعلى الرغم من التزاماتها العديدة والأدلة الواضحة لأثر المرأة على تحقيق السلام المستقر.

يظل دور المرأة في منع نشوب النزاعات ومفاوضات السلام محدود للغاية وكانت 9% من المفاوضين.

المطلب الثاني: محاولات إدماج المرأة في صورها الجديدة في عمليات السلام.

إن الادماج المباشر للمرأة لا يزيد في حد ذاته من احتمالية توقيع المزيد من اتفاقيات السلام وتنفيذها، وما يحدث الفارق هو التأثير الذي تملكه المرأة فعليا على العملية، يجعلها مؤثرة.

يعد أكثر أهمية من مجرد إحصاء أعداد المرأة في المشاركة في عمليات السلام.

توجد تسعة عوامل رئيسية متعلقة بعمليات السلام نفسها تؤثر على قدرة المرأة على المشاركة والتأثير في عمليات السلام.

1- معايير وإجراءات الاختيار: استطاعت المرأة إحداث تأثير ملموس في المفاوضات عند وجود إجراءات مسبقة تراعي النوع واختيار المشاركين، وتمكن المرأة من التأثير الفعلي في العملية.

2- إجراءات صنع القرار: يمكن أن تحدث هذه الإجراءات الفارق الحاسم، بين المشاركة الإسمية والمشاركة المثمرة في المفاوضات.

3- بناء التحالفات: يتيح للمرأة حشد التحالفات حول القضايا المشاركة والتفاوض ككتلة تمثلة موحدة مما يزيد من فرص إيصال صوتها.

4- استراتيجيات التوصيل: تضمن المداخلات الواردة من الجهات الفاعلة المشتركة.

من خارج طاولة المفاوضات أن تجد طرفها إلى الاتفاقية وإلى عملية السلام لكسب التأشير، ويوم الوسطاء المؤيدون للإدماج ويوفر كذلك الادماج.

5- هياكل الدعم: تساعد المرأة على تقديم اسهامات أكثر فعالية وجود لعملية السلام، ففي تجارب سابقة قامت هياكل الدعم بتعزيز دور المرأة وتأثيرها خلال مفاوضات السلام وفي التنفيذ اللاحق للإتفاقيات النهائية[8].

المطلب الثالث: صعوبات مشاركة المرأة في عمليات السلام:

غالبا ما تلقى مشاركة المرأة مقاومة في المجتمعات التي لا تلعب فيها المرأة دورا بارزا عموما، حيث لا تزال الأحكام التي تراعي النوع الاجتماعي وحقوق المرأة من القضايا المثيرة للجدل.

وقد عارضت أطراف النزاع المشاركة النسائية بأساليب مختلفة بدأ بالتشكيك واستقلالية وشرعية مشاركتهن وصولا إلى مضايقات مباشرة وتهديدات خطيرة في بعض الحالات.

لقد تم التغلب على مقاومة إدماج المرأة في عدة حالات بفضل الدعم القوي الذي قدمته فرق الوساطة الخارجية، بالإضافة إلى غيرها من الأطراف الخارجية المعينة بما في ذلك الجهات الفاعلة الدولية.

- وفي الحالات التي تتوفر فيها المرأة جانبا من السلطة التقليدية وخبرة في تسوية النزاعات، وإنهاء الصراعات، فقد كانت المشاركة فيما بعد أكبر فعالية، لإعطائها مجالا أكبر.
- إن توسيع نطاق المشاركة كان التأثير القوي للمرأة في عمليات السلام، ويرتبط ارتباطا إيجابيا مع إبادة عدد الاتفاقيات التي يتم إبرامها وتنفيذها.

[8]- جعل المرأة مؤثرة وليس مجرد إحصائها. تقييم إدماج المرأة وتأثيرها على مفاوضات السلام.
http://.www.hdr.undp.org/em/comtem/gender-inequality-inbe&à.fii.

- إن مشاركة المرأة ليست العامل الوحيد المؤثر في التواصل إلى إتفاق في عمليات السلام إلا ان تمكينها أثر بشكل إيجابي وفعّال في نجاح هذه الاتفاقيات [9].

المبحث الثالث: آليات تفعيل دور المرأة

إن القول بعبارة "المرأة نصف المجتمع" تحدث فجوة بين اطلاقها على مسامعنا كجملة رنانة وما يخالفها من تناقض في التطبيق الملي لها، أي قول لا يقابله عمل.

فالمرأة هي الأم والمعلمة والمربية والطبيبة، كما تشغل ععدا كبيرا من المناصب والمسؤوليات التي تجعل منها فردا فعالا في مجتمعها وبيئتها.

ويثمر ذلك في حال وجود دعم لتمكين المرأة وتطوير مهاراتها وقدراتها ومراعاة ظروفها الأسرية والاجتماعية في بيئات العمل والخدمة المجتمعة، ومن فوائد هذا التمكين أو المشاركة ستجني ما يلي:

- رفع كفاءة المرأة وتنمية قدراتها المهنية والوظيفية وهو ما ينعكس بشكل فعال على التنمية.
- تقليل نسب البطالة وإيجاد فرص عمل.
- تفعيل الدور النسوي في صنع القرار والمشاركة فيه من مبدأ العدالة والمساواة.
- تشكيل نماذج للمرأة الناجحة القادرة على الموازنة بين مسؤولياتها والنجاح على الصعيد المهني والشخصي الاجتماعي.
- المشاركة في تحمل المسؤوليات والواجبات وعدالة توزيع الحقوق على أفراد المجتمع ذكورا كانوا أو إناث.
- القضاء على أشكال التميز الجندري والعنصرية والتحيز لجنس معين على حساب الآخر في فرص التعليم والعمل.[10]
- ولتفعيل المشاركة وجب التقيد بخطوات واتباع آليات تسهل من عمل المرأة وهذا ما سنتناوله في مبحثنا القادم.

---

[9]– نيلسون وي. ترسخ السلام جهات المجتمع المدني الفاعلة في اتفاقيات السلام والسلام الدائم, التفاعلات الدولية. البحوث التجريبية والنظرية في العلاقات الدولية 38 (243–260)

[10]– مقال "المشاركة السياسية للمرأة"، نشر في 11–10–2020 asiapacifc.vnwmen.org

المطلب الأول: ميكانيزمات تفعيل مشاركة المرأة:

لقد تميز العقد الأخير من القرن العشرين بظهور استراتيجيات عسكرية وحربية تستهدف المرأة مباشرة من أجل ضرب معنويات الفئات القومية أو العرقية أو العشائرية أو الطائفية التي تكون هدفا للعمليات العسكرية، لكن طبيعة النزاعات المسلمة والحروب أصبحت أكثر تعقيدا.

إن الحروب والنزاعات المسلحة التي اندلعت في التسعينات وامتدت إلى يومنا هذا ترافقت مع تبعات مباشرة على المرأة، وخلفت ضحايا وجرحى ومعاقبين ومهاجرين وأيتام وأرامل، أما في مجال التبعات الاقتصادية للحروب والنزاعات فنتج زيادة انخراط المرأة في العمل الاقتصادي أو تحملها أعباء أسرية في غياب أو ضعف زيادة انخراط المرأة في العمل الاقتصادي أو تحملها أعباء أسرية في غياب أو ضعف الرجل المعيل، أما في مجال التبعات الاجتماعية فقد تم تحول الهرم السكاني فزادت نسبة النساء وتقلص عدد الذكور، وكذا الزواج والزواج المتأخر والطلاق والهجرة أو البطالة، أما في مجال التبعات الصحية والنفسية الناتجة عن أعمال الحرب أو العنف المرافق أو الناتج عنها.

لقد انطلقت خطة عمل عند المرأة والنزاعات والسلام، ويشكل ذلك خطوة أولى لوضع القرار 1325 محل التطبيق بمضامينه الأساسية، وهي مشاركة المرأة والوقاية والحماية والعقاب، حيث ثبتت مفهوما واسعا للسلام، وإعادة صياغته في المجتمع العراقي، فانتهاء الحرب أو غياب الحرب لا يعني بالضرورة أن الناي يعيشون بسلام.

فالسلم هو مساحة كبيرة لمشاركة المرأة لأنه يقترن بالأمن الإنساني، بالإضافة إلى الترضيات المختصة للعراق على وجه الخصوص.

ضرورة تفعيل الدستور ليتضمن نصا صريحا واضحا على التزام العراق بالاتفاقيات والمواثيق الدولية ذات الصلة المباشرة وغير المباشرة بحقوق الانسان وخصوصا المرأة، ورفع التخفيضات على بعض بنود القرارات الدولية، خصوصا ما تعلق باتفاقية سيداو مع أخذ خصوصية المجتمع العراقي[11] .

[11]– عادل الشرجي، النوع الاجتماعي والمواطنة ودور المنظمات غير الحكومية في بلدان الألسكو المتأثرة بالنزاعات: دراسة حالة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الألسكو الأم المتحدة، نيويورك، 2002.

ان ما يؤخذ على هاه الخطة رغم أهميتها والأنشطة التي وضعتها لتحقيق أهدافها غير ملائمة مع الهدف المحدد، وغير محدد سبق زمني، كما انها لم تحدد الآليات الضرورية لتنفيذ هذه الخطط.

رغم أن هذه الخطة ركزت على أهمية وجود المرأة في مواقع صنع القرار، لم تنشر، لم تشر إلى أهمية الأرباح مشاركة المرأة في اللجان التفاوضية على المستوى المحلي والدولي وأهمية وجود النساء في اللجان العليا للأحزاب.

كما أوضحت أنه في مجال الحماية والوقاية أحد مرتكزات الخطة أن الهدف المعلى هو السعي إلى تحسين ظروف المرأة المعيشية وضمان حقوقها وربط ذلك بالأمن والعدالة، لكن الأنشطة المقترحة أغلقت الأهمية القصوى لإصلاح النظامين الأمن والقضائي، كما أغلقت ضرورة زيادة عدد النساء في المنظومة الأمنية والقضائية[12].

وترى الباحثة "جبو" أن الحكومة العراقية تبنت الخطة لأسباب دعائية فأية خطة يجب أن يرصد لها موارد ويد عاملة وهذا ما لم يحص في الواقع.

- وزارة شؤون المرأة أو ما يصطلح تسميته بوزارة الدولة لشؤون المرأة حاولت المساعدة، لكنها ألغت مؤخرا.

وكانت الخطة ممتازة لكنها على الورق فقط.

- إن الجهود المبذولة هامة لكنها ليست بحجم التحديات التي تعرضت وتتعرض لها النساء العراق، بسبب الأزمة الت تصفها تقارير الأمم بأنها إحدى أكبر الازمات في العالم.
- إن الأزمة العراقية تتزايد وتتفاقم كل يوم، وتفرز يوميا معاناة جديدة للنساء هناك.
- طرحت منظمات المجتمع المدني العراقي خطة طوارئ تهدف إلى مساعدة الناحين المقيمين في المخيمات.
- وترتكز هذه الخطة البديل على ضرورة الاستجابة العاجلة وتقديم المساعدة العاجلة لهن، وهي ليست البديل عن الخطة الأساسية لأنها لا تطالب باشراك المرأة فيا اتخاذ القرار.

[12]– سلمة داود جيو. نساء العراق وتحقيق السلام. موقع إرفع رأسك. مرجع سابق.

- إن تحقيق الخطة الوطنية، يحتاج تعاونا شاملا بين السلطة التنفيذية بكل وزاراتها ومؤسساتها وبين منظمات وجمعيات المجتمع المدني المعنية بحقوق النساء[13].

[13]– سلمى داود جابو. نسساء العراق وتحقيق السلام. مرجع سابق.

مخطط رقم 01:

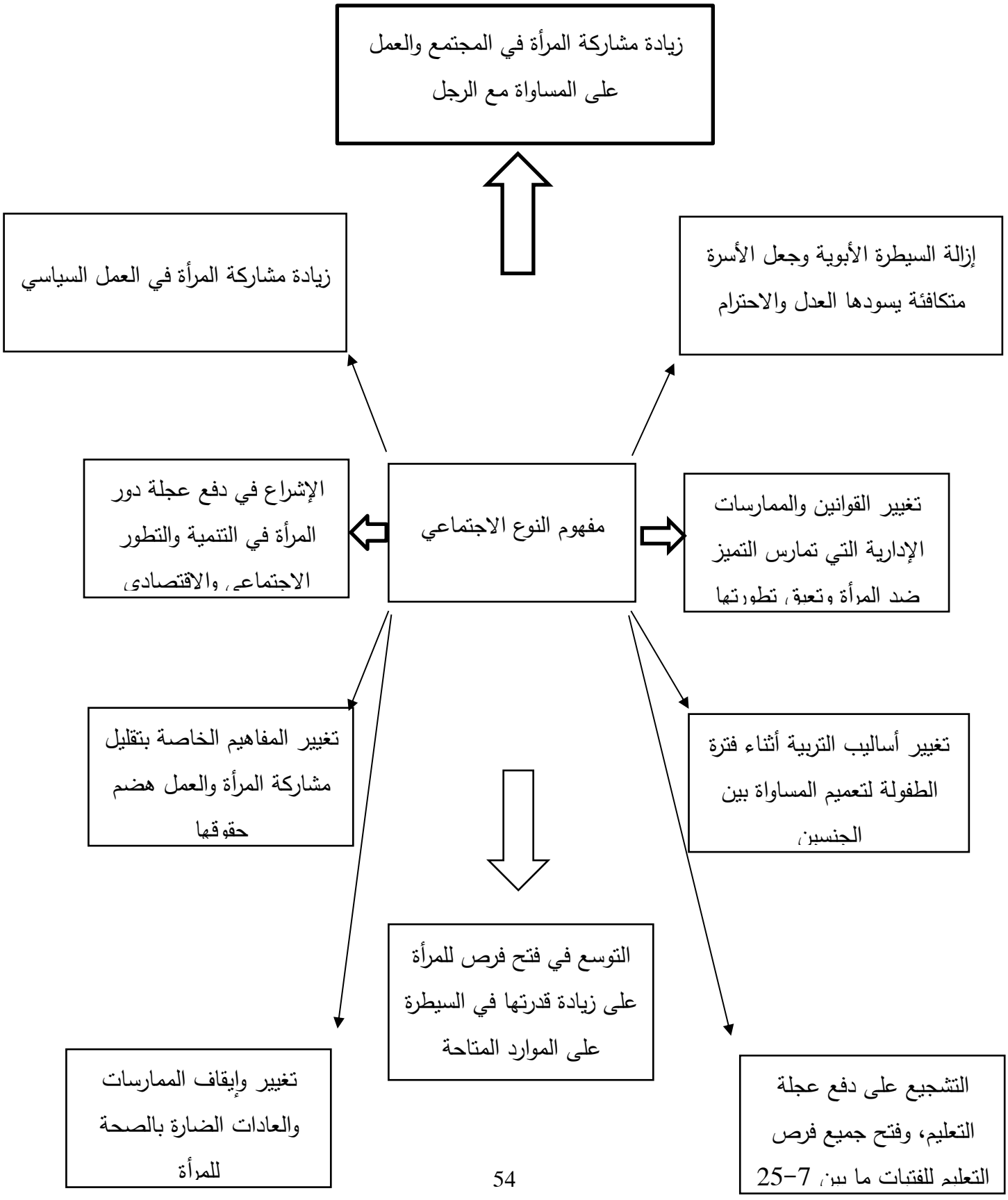
زيادة مشاركة المرأة في المجتمع والعمل على المساواة مع الرجل
زيادة مشاركة المرأة في العمل السياسي
إزالة السيطرة الأبوية وجعل الأسرة متكافئة يسودها العدل والاحترام
الإشراع في دفع عجلة دور المرأة في التنمية والتطور الاجتماعي والاقتصادي
مفهوم النوع الاجتماعي
تغيير القوانين والممارسات الإدارية التي تمارس التميز ضد المرأة وتعيق تطورتها
تغيير المفاهيم الخاصة بتقليل مشاركة المرأة والعمل هضم حقوقها
تغيير أساليب التربية أثناء فترة الطفولة لتعميم المساواة بين الجنسين
التوسع في فتح فرص للمرأة على زيادة قدرتها في السيطرة على الموارد المتاحة
تغيير وإيقاف الممارسات والعادات الضارة بالصحة للمرأة
التشجيع على دفع عجلة التعليم، وفتح جميع فرص التعليم للفتيات ما بين 7-25

المصدر: هيفاء أبو غزالة، إدماج النوع الاجتماعي في الخطط والسياسات الوطنةي (عمان، المجلس الوطني للشؤون الأسرية، ص09

ما يمكن أن نخلص أنه هناك مجموعة من الموانع تقف سدا منيعا أمام تقدم المرأة وتطورها نعددها فيما يلي:

1- **النظرة المجتمعية:** أن الصورة النمطية للمرأة في عقول الأفراد حول المرأة تشكل تحديا كبيرا أمام نجاحها وطموحها.
2- **الخوف من كلام الناس:** فبعض الناس تتراهن عن المشاركة الفعلية تخوفا من الإشاعات وكلام الناس حولها.
3- **التعرض للتحرش:** بكل أشكاله اللفظي والجنسي والبدني والتحقيق والاستقواء على المرأة لإبراز دور فعال في المجتمع والمساهمة في التغيير والتطور.
4- التشكيك بقدراتها في العمل: باعتبارها كائن ضعيف وعاجز عن القيام بالمهام الموكلة له.
5- قلة الوعي لدى النساء خاصة في المناطق النائية أو البعيدة عن العواصم، يكون في جانب جهل الحقوق والواجبات المشروعة.[14]

ومنه وجب علينا إيجاد سبيل يمكن من خلاله تحقيق الفعالية في المجال السياسي والاقتصادي والمجتمعي وهذا ما سنتطرق إليه لاحقا.

آليات تفعيل دور المرأة في السياسة

يمكن أن يكون للمرأة تأثير بالغ الأهمية في الحياة السياسية.[15]

1- منح المرأة المساحة كافية للمطالبة بالحقوق المدنية، والحقوق المتعلقة بكرامتها وحياتها كونها تعاني من قصور بعض الأنظمة والقوانين في بعض الدول.
2- المساهمة في صنع القرار، فالمرأة جزء من بنية المجتمع وجزء أساسي ومن حقها المشاركة في صنع القرارات التي ستضيف عليها وعلى باقي أفراد المجتمع.

[14]- مقال "حقوق المرأة" منشور في موقع: ammesty.org تمت المراجعة يوم: 2021/10/11 .

[15]- مقال المشاركة السياسية للمرأة نشر في asiapacific.unwomen يوم: 2020/10/11.

3- مشاركة المرأة في المجالس النيابية والانتخابات سواء ناخبة أو منتجة وفي مراكز صنع القرار حسب كفاءتها وقدراتها.

4- تسلم المناصب القيادية كالوزارات والمديريات المهمة في الدولة.

آليات تفعيل دور المرأة في الاقتصاد:

تساهم مشاركة المرأة في القطاع الاقتصادي بالعديد من الفوائد والايجابيات.[16]

تفعل عن طرق:

1- إنشاء المشاريع الصغيرة ومشاريع النساء التي تقام بشكل فردي وتساهم في رفع مستوى المعيشة وزيادة الدخل للمرأة والأسرة ككل.

2- تمكين المرأة من المناصب الاقتصادية ودورها الفعال في إدارة عجلة الاقتصاد وإدارة المشاريع والاستثمارات.

3- تحسين الوضع الاقتصادي لأسرتها من خلال عملها وجلبها لدخل إضافي وربما في بعض الحالات دخل رئيسي لإعالة أسرتها من خلال عملها.

4- محاولة تحقيق استقلالية مالية من خلال منحها حرية أكثر وتقليل الصعود والأعباء الاجتماعية والمشاكل الأسرية الناجمة عن الفقر وعوز المرأة.

5- دعم المرأة ليكون لها دخل خاص بها إما بتعليمها أو بإكسابها مهنة أو صرفة أو صنعة تسهم من خلالها في سوق العمل وتبرز مهاراتها.

تفعيل دور المرأة في القطاع المجتمعي:

تستطيع خدمة مجتمعها وبيئتها من خلال عملها في القطاع المجتمعي[17] من خلال:

- تطوير برامج لخدمة المرأة وتمكينها.
- نشر التوعية والتثقيف بما يتعلق بقضايا المرأة وحقوق المرأة.

---

[16]- مقال lorraine carmen، دور المرأة في التنمية الاقتصادية نشر في: researchegate.net تمت المراجعة يوم: 2020/10/11

[17]- مقال المرأة في المجتمع منشور في oliverwyman.com تمت المراجعة يوم: 2020/10/11

- محو الأمية ومنح النساء غير المتعلمات فرص أكبر.
- المطالبة بتعديل التشريعات والقوانين التي قد تظلم المرأة.
- القضاء على أشكال تعنيف المرأة.
- حماية الفتيات من الاستغلال والتحرش.

المطلب الثاني: كيفية تحقيق الفاعلية من اشراك المرأة :

إن إعطاء الأولوية لتصميم وتنفيذ برامج التعويضات المراعية لاعتبارات الجنسية ذات الأثر التحويلي برغم من أدوار المرأة في هذه العمليات.

فالاستثمار في تقوية نظم العدالة الوطنية لكي تقوم بالتحقيق في الجرائم الدولة وإقامة الدعاوى فيها، بما في ذلك العنف الجنسي القائم على النوع طبقا لمبدأ التكامل يدعم بشكل كبير أدوار المرأة وتقويتها.

من بين 122 دولة طرف في اتفاق روما في سنة 2014 استحدثت 95 دولة منها تشريعا ضد العنف ضد المرأة.

وتظهر الاحصائيات أنه كلما كانت المرأة طرفا في هذه العمليات ي التحقيق ضد العنف أو مراقبة تكون الفاعلية أكبر.

لقد تم تسوية ما يقارب من 80 من الدعاوى أو الخلافات من خلال نظام العدالة الموازنة، ب.... أن معظم النساء في البلدان النامية يتاح لها الوصول إلى العدالة من خلال بيئة قانونية جماعية.

وتشير الأدلة أن زيادة عدد القاضيات وغيرهن من المسؤولات عن إخلال الأمن في الخط الأول في قطاع العدالة يمكن أن ينشئ بيئة أكثر سهولة للنساء في المحاكم وأن يصنع فرقا في نتائج قضايا العنف الجنسي.

أن وجود المرأة في قطاع الأمن يخفض بشكل كبير الشكاوى من سوء السلوك.

ويخفض بشكل كبير معدلات إساءة استخدام القوة او استخدام الأسلحة بشكل غير مناسب.

فالنساء أقل سلطونية في تعاملهن مع المواطنين والضباط ذوي الرتب الدنيا.

فوجود المرأة في مهام حفظ السلام، يزيد من مصداقية القوات ويتيح لها الوصول إلى المجتمعات المحلية والمعلومات الحيوية، ويؤدي إلى زيادة الإبلاغ عن الجرائم الجنسية والجرائم القائمة على نوع الجنس.

المطلب الثالث: مقاييس النجاح والفشل لمشاركة المرأة:

لا تقتصر أهم آثار مشاركة المرأة في عمليات السلام على زيادة الاهتمام بالعناصر المتعلقة بنوع الجنس في مباحثات اتفاقيات السلام ونصوصها فحسب بل في تحول الديناميات وتوسعة القضايا الخاضعة للنقاش.

مما يزيد من فرص قبول المجتمعات المحلية للاتفاقيات والتصدي للأسباب الجذرية وفي زيادة الضغط على الأطراف للتوصل إلى اتفاق أو العودة إلى مائدة المفاوضات حيث تتعثر المباحثات.

إن المجتمع الدولي في المفاوضات الرسمية يهمل المسار الثاني وهي الدبلوماسية غير الرسمية على المستوى المحلي أو دون الوطني، حيث تقوم نساء كثيرات بالفعل بجهود الوساطة لإحلال السلام ومساندة صمود المجتمع المحلي.

في حين أن جهودها في المساء الأول ستثمر بصورة شقة مع النخب السياسية والعسكرية التي يهيمن عليها الذكور بدلا من الاستثمار في الأصوات المدنية ودعم عمليات المسار الثاني.

حيث تزيد مشاركة المرأة في احتمال بقاء انفاق السلام، قائما لمدة عامين على الأقل بنسبة 20% وتزيد نسبة 35% مع احتمال بقائه قائما لمدة 15 عاما.

لقد أظهر تحليل لأربعين عملية سلام منذ نهاية الحرب الباردة أنهن وفي الحالات التي استطاعت المرأة فيها ممارسة تأثير قوي على عمليات المفاوضات، زادت فرصة التوصل إلى اتفاق بصورة كبيرة بالمقارنة بالحالات التي مارست فيها جماعات نسوية تأثيرا ضعيفا، أو لم تؤثر فيها مطلقا.

لقد تم التوصل إلى اتفاق في جميع الحالات تقريبا التي كان للمرأة فيها تأثير قوي وتنخفض احتمالات فشل اتفاقات السلام بنسبة 64% حيث شاركت فيها ممثلوا المجتمع المدني من النساء.

وفي 15 من 16 حوارا وطنيا خضع للدراسة كان صنع القرار متروكا لمجموعة صغيرة من الزعماء الرجال، أما البقية نساء وأثبتت فاعليتها.

- ✓ يطالب القرار 2493 المزيد من المعلومات حول التقدم والانتكاسات في أجندة المرأة والسلام والأمن، ويقدم توصيات لمواجهة التحديات الراهنة.
- ✓ يدعو القرار إلى تعيين مستشارين لحماية الشؤون الجنسانية أو شؤون المرأة وذلك لحماية المشاركة الكاملة والفعالة للمرأة في عمليات الإعداد للإنتخابات ونزع السلام والإصلاحات القضائية وعمليات إعادة الإعمال على أوسع نطاق بعد إنهاء الصراع. على أوسع نطاق بعد انهاء الصراع.
- ✓ إن اتفاقات السلام حول العالم تتم دون أحكام تراعي احتياجات وأولويات النساء والفتيات.
- ✓ إن نسبة التمويل الضئيلة جدا تصل إلى 0,2% ثم تقديمها للمنظمات النسائية العاملة في الحالات الهشة والمتأثرة بالصراع.
- ✓ تزادي الهجمات ضد المدافعات عن حقوق الانسان والعاملات في المجال الإنساني لا يزال مستخدما كسلاح في الحرب. [18]

- ينبغي أن تحدد وتنفذ وترصد لغرض تحقيق الفعالية التدابير التالية:

- تحقيق توازن بين النساء والرجال الذين يشغلون مناصب عامة عن طريق الانتخاب.
- كفالة فهم المرأة لحقها في التصويت وأهمية هذا الحق وكيفية ممارسته.
- كفالة تذليل العقبات التي تقف في طريق المساواة بما في ذلك العقبات الناشئة عن الأمية واللغة والفقر والعقبات التي تعين حرية تحرك المرأة.
- مساعدة المرأة المحروسة من هذه الامتيازات في ممارسة حقها، في التصويت أو الانتخاب.

وتكفل هذه النقاط الأربعة:

- تساوي تمثيل المرأة في صياغة سياسة الحكومة.
- تمتع المرأة بممارسة توظيف أو وظائف موجهة للمرأة تكون مفتوحة وقابلة للطعن.
- وعند تقدم التقارير الخاصة بمشاركة المرأة يجب على الدول التركيز أو القيام بـ:

[18]– محمد عبد الرحمان. "هل نجحت الأمم المتحدة في دورها بالحفاظ على السلام الدولي". كيف، بحيث؟، الاثنين 11 جانفي 2021.

- بيان الاحكام القانونية الخاصة بأعمال الحقوق الواردة في المادة 07.
- تقديم تفاصيل عن القيود لتلك الحقوق سواء كانت ناشئة عن أحكام قانونية أو ممارسات تقليدية أو دينية او ثقافية.
- بيان التدابير المتخذة والرامية إلى تذليل العقبات التي تقف في سبل ممارسة الحقوق.

تسعى النظم الدولية بكل هيئاتها لتحقيق العدل والمساواة بين أفراد المجتمع نساءا كانوا أو رجالا أغنياء أو فقراء، حيث أصبح اهتمام القانون الدولي بلوائحه وقوانينه وتشريعاته يهتم بالفرد وحقوقه وجعل ذلك مجسدا في مبادئ حقوق الانسان فلا فرق بين أفراده لا سبب الجنس أو الدين أو اللغة أو العقيدة كما يتحقق هذا المبدأ إلى عدم التمييز بين الرجل والمرأة في كافة مجالات الحياة.

إلا أن المكانة التي تحضي بها المرأة، والحقوق التي تتمتع بها ليست دائما مناسب مع الدور الذي تلعبه في استمرار البشرية، والمهام التي تضطلع بها للحفاظ مع نسق الحياة.

على الرغم من أن عدد النساء في العالم يفوق عدد الرجال، إلا أنها تصنف على أنها إنسان من الدرجة الثانية، تعيش تحت سيطرة الرجل في أغلب الأحوال ولا تمتلك الحق في التعبير أو التعلم ولا حتى التملك في أغلب المجتمعات.

خلاصة

مشاركة النساء في السياسة وفي مفاوضات السلام تتأثر كثيرا بطبيعة الوضع ما بعد النزاع، وفي ظروف ما بعد النزاع، كما هو الحال في ليبيريا ورواندا فالنساء اللاتي لعبن أدوارا رئيسية بصورة رسمية وغير رسمية في ظل النزاع أمكنهن أن يحصلن على دور رسمي في محادثات السلام، بينما في العراق فإن تمثيل ومشاركة النساء مازالت أمور تمثل تحديا بسبب الوضع الأمني وزيادة العنف الطائفي ووجهات النظر المتطرفة دينا.

النساء اللاتي يرعبن في المشاركة النشطة في مفاوضات السلام الرسمية يجب أن يكون للنساء نفس الفرص لتمثيل بلادهن في كل المنتديات خاصة في الاجتماعات التي تعقد في إطار الأمم المتحدة ومجلس الأمن.

فالنساء يحتجن أن يكن لهن دور رئيسي واستراتيجي خلال عمليات السلام، من مرحلة المفاوضات واتفاقات السلام إلى إعادة البناء السياسي والاقتصادي للدولة وهيكلها الاجتماعي.

مشاركة النساء يمكن أن تضمن تنفيذ اعتبارات مراعاة النوع الاجتماعي في قرارات التفاوض من أجل السلام.

الفصل الثالث:

تجارب مشاركة المرأة في عمليات السلام: دروس النجاح والفشل

المبحث الأول: التجربة الرواندية الاستثناء الإفريقي:

كانت الإبادة الجماعية في روندا واحدة من أسوء حالات العنف العرفي في تاريخ العالم كذلك، وأدى العنف العرفي في نطاق ضعيف ولكنه مؤثر بحياة الكثيرين في دول مثل بورندي ونيمار وإثيوبيا، فقد أدى انهيار الأنظمة الشيوعية الفاشلة إلى تفجير العنف العرفي الكامن في مجتمعات كثيرة بالإضافة إلى كرواتيا والبوسنة وكوسوفو.

كما عرفت نزاعات أخرى في جورجيا وأرمينيا أذربيجان والشيشان.

امتدت هذه النزاعات حتى نهاية الحرب الباردة وإلى يومنا هذا وأودى العنف المدني بحياة الكثير في الدول العالم، بما في ذلك تيمور الشرقية وجواتيمالا وكولومبيا والصومال.

واستمرت الحرب الأهلية في كمبوديا والسودان وأنغولا وليبيا التي وقعت في فخ الصراعات الدولية على أوسع نطاق وأحسن مثال على هذه النزاعات التجربة الرواندية.

المطلب الأول: الحالة النزاعية في رواندا وموقع المرأة فيها:

تقع دولة رواندا في منطقة بحيرات العظمى بإفريقيا، وقد سميت بذلك بسبب تعدد التجمعات المائية الضخمة التي تتضمن بحيرات فيكتوريا وكييفو وتنجانيقا وغيرها.

كان إقليم روندا يقطنه سكانه الأصليون من الهوتو الذين كانوا يعيشون في الغابات على الصيد والجمع، ثم اضطروا إلى الانتقال إلى أعماق الغابات بعد وصول الهوتو الذين قطعوا الأشجار وزرعوا المحاصيل، وقدموا أشكالا أكثر تعقيدا لتنظيم اجتماع عشائري، وبعد الهوتو جاء التوتسي الذين احتلوا مكانة بارزة في المنطقة من خلال امتلاكهم للماشية وبمرور الوقت تزاوج الهوتو والتوتسي وأصبحوا يتحدثون نفس اللغة وهي لغة "الكينا– روندا".

ومن خلال نظام طبقي عرفت باسم أو بوهاكي، كان الذين يتحدثون الأرض وغالبيتهم من الهوتو يقدمون خدماتهم للأرستقراطيين المالكين للماشية وغالبيتهم من التوتسي.

عندما وصل المستعمرون الألمان إلى الإقليم في نهاية القرن التاسع عشر ، وجدوا مجتمعا منظما إلى حد كبير يحكمه ملك من التوتسي، أو موامي باللغة المحلية، وسلطة هرمية مكونة من رؤساء من كل

من الهوتو، أو موامي باللغة المحلية، وسلطة هرمية مكونة من رؤساء من الهوتو والتوتسي، وبقبول من الموامي فرض الألمان للحماية على رواندا عام 1899 ولكنهم رحلوا عنها بعد وقت قصير.

أثناء الحرب العالمية الأولى فقدت ألمانيا المقاطعة التي أصبحت رواندا ووضعت المقاطعة تحت الإدارة البلجيكية.

وضع البلجكيون سياسات لزبائن التمييز بين الهوتو والتوتسي، فكان من يملك 10 بقرات يصنف على أنه "توتسي" ويصنف الآخرون على أنهم "هوتو"، مع عدم وجود إمكانية للتنقل بين الجماعتين، وما كان تمييز بسيط تطو مع الزمن، ليحل محل تمييز طبقي أسسه البلجكيون، وهو طبعة عليا من الأغنياء التوتسي الذين كان لهم الحظ في التعليم وأفضل الحظوظ اقتصاديا، وتوظيفهم كإداريين لفرض الحكم الاستعماري البلجيكي[1].

المطلب الثاني: التطور التاريخي لمشاركة المرأة في روندا:

إن كلمتي "الهوتو" و"التوتسي" في المجتمع الروندي لا تعنيان فقط جماعة الهوتو العرفية والتوتسي العرفية، بل تشير إلى الوضع الاقتصادي لدى الشعب الروسي فالطبقة الغنية يشار إليها على أنها "توتسي" فقد كان بإمكان أي إنسان من "الهوتو: الانتقال إلى طبقة التوتسي بمجرد تغير مستواه المعيشي فالتوتسي تدل على المكانة الاقتصادية، لكن تعليمات الإدارة الاستعمارية تركت الانطباع الدائم للمنتمين إلى جماعة "الهوتو" العرفية ليس بإمكانهم مطلقا الانتقال ليكونوا من "التوتسي"، وهؤلاء يسبقون دائما "توتسي" بينما يبقى حتى اخوانهم ينتمون إلى الهوتو.

وقد أدى هذا إلى تمزق اجتماعي واقتصادي كبير جدا في روندا.

حسب باقات التعريف الروانديين كان التصنيف حسب اللغة فمن يتكلم الألمانية يصنف على أنه "فلمنكي" أما من يتحدث الفرنسية فهو "ولوني" وتوضع بطاقات الهوية أيضا الانتماء العرقي لكل فرد.

بعد الحرب العالمية الثانية بدأت أوضاع العديد من المستعمرات تتغير في 1946 أصبحت روندا جزء من منطقة وصاية للولايات المتحدة الأمريكية تحت الإدارة البلجيكية، فبدأ بلجيكا تدمج الروانديين بشكل أكبر من المؤسسات السياسية الدولية.

[1]– دورة تأهيل تحليل الصراعات.

لم يهتم "الهوتو" في البداية بهذا الدمج حتى بدأ "التوتسي: في التسلط واستخدام العنف الهيكلي ضدهم، فبدأ في مقاومة سلطة "التوتسي" والحكم البلجيكي معا.

اعتبر "الهوتو" أنفسهم في وضع منافسة على السلطة وحيازة الموارد النادرة، كما نظروا للتوتسي على أنهم أعداء وزادت حدت التوتر والشك لتسفر على فترة من السلام غير المستقر، وفاقمت السياسات البلجيكية من التوترات، وفشلت كل الدبلوماسيات في وقت السلم من منع التصعيد والتوتر فلجأ الروانديون إلى العنف المادي الذي خلف مليون قتيل في 100 يوم[2].

كشفت الإبادة الجماعية الرواندية عن أوجه الضعف الصارحة في هذه المؤسسات الدولية ومتعددة الأطراف على منع حدوث مثل هذا العنف أو التصدي له، كما أثارت أسئلة مقلقة حول الرغبة الدولية في القيام بذلك.

عند متابعة ضد العنف لاحظ ممارسوا إدارة الصراع كذلك وجود تغيرات في أنواع الصراعات السائدة منذ الحرب الباردة، ففي الوقت الذي استمرت فيه الحروب والصراعات الدولية نجد أن الصراعات الداخلية قد ازدادت بروزا، وقد تسأل الكثيرون، في إطار جهودهم الرامية إلى إيجاد تدخلات فاعلة، ما إذا كانت هي سبب هذه الصراعات.

لقد صُّورت أعمال الإبادة الجماعية الرواندية في الغالب على أنها صراع أساسه الكراهية بين أناس يقتتلون فيما بينهم لمئات السنين.

وكانت هذه التقارير مظللة بصورة كبيرة، ومع أن منطقة البحيرات العظمة لم تخل من الصراع، إلا أنه لم يكن هناك نمط من العنف الطائفي بين "الهوتو" و"التوتسي" ولم يرقى لمستوى العنف الذي صاحب الإبادة الجماعية عام 1934.

في نهاية 1996 انتهت الحرب الأهلية في روندا وبدأت المحاكمات المحلية للمسؤولين عن جرائم الإبادة، ووصل عدة المتهمين إلى 100 ألف منهم.

- وبحلول سنة 2000 من خلال تطبيق نظام "العدالة التشاركية" المعروف باسم "غاتشاتشا".

[2]– جوزيف نزاباموينا. دورة الصراعات. ملحق بسفارة روندا في واشنطن. تقرير حول الوضع في روندا.

- بدأت إعادة إعمار البلاد أيضا مترافقة مع عدالة انتقالية يمكن أن تكون نموذجا لجميع الشعوب التي كانت من نزاعات مماثلة.
- لقد لعبت النساء أدوارا رئيسية في لجان الحقيقة والمصالحة التي عملت غالبا على مستوى المجتمع المحلي.
- كما عملت المرأة في تلك اللجان على المستوى الوطني كمديرة كقاضية وكشاهدة رئيسية.
- بالتزامن مع ذلك قامت المحكمة الجنائية الدولية عملها بمتابعة المتورطين في المجازر، وأصدرت 29 حكما في حق 33 متهما منهم قادة عسكريون وسياسيون وإعلاميون هربوا خارج البلاد.
- معظم القتلى في رواندا كانوا من الرجال والنتيجة 70 % من السكان ما بعد الإبادة كانوا نساء.
- لقد كثفت النساء من جهودهن لإبقاء أسرهم على قيد الحياة، فتكلفت بالأطفال اليتامى، ونظمت مجموعات دعم للأرامل وانتقلت من تنظيف الركام إلى إعادة بناء المباني، فزرعن الأراضي وباشرن الأعمال التجارية ونجحن في إعادة الاستقرار للبلاد.

المطلب الثالث: عوامل نجاح المرأة في رواندا:

رواندا من البلدان الإفريقية التي شهدت أكبر تصفية عرفية في التاريخ الحديث، إذ قتل فيها حوالي مليون شخص رواندي، في وقت قياسي قدر بـ 100 يوم هذه المجازر فاقت التصفية العرقية ليهود ألمانيا "الهولوكوست" في القرن الماضي.

لكن رواندا وبعزيمة جبارة نجحت في وقت قياس أيضا في تحقيق مستويات من التنمية والاستقرار السياسي وبناء السلام، متجاوزة بذلك العديد من الدول في العالم الثالث.

خلال 25 عاما بعد الإبادة الجماعية وصلت رواندا إلى قائمة العشر دول الأسرع نموا في العالم، بنسبة نمو سنوية قدرت بـ 8% حسب إحصائيات صندوق النقد الدولي، هذا الانتعاش رافقه تطور مذهل في التعليم والصحة وانعكس ذلك على استقرار البلاد.

أطلقت روندا أول قمر صناعي لها لتسهيل وصول المعلومة إلى المدارس البعيدة وربطها بخدمة الأنترنت ومتوسط عمر الروانديين ارتفع.

نجاح دور المرأة في روندا:

حلت روندا في المركز الأول في تمثيل المرأة في البرمان بنسبة 64% من بين 51 دولة لسنة 2016 حسب البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.

فهذه الدولة رقم فقرها ورغم تعرضها للإبادة الجماعية التي شهدتها عام 1994 إلا أنها استطاعت خلال العقدين الماضيين من بناء دولة فريدة بتجارب نسوية وبحثن بها في دول مازالت تجارب النظام الذكوري القهري.

- لقد نجحت المرأة الرواندية في صنع التاريخ مؤدية دورها منفردا في الساحة والمجتمع المدني، وبالتالي لم يعد نفوذها مقتصرا على المنزل فحسب بل وصل إلى المجالس البلدية والمناصب العليا في الحكومة والبرلمان الروندي.
- ولعلد انتعاش الاقتصاد وتحسن الظروف المعيشية والصحية وانخفاض مستوى الفساد في البلاد، كان لها دور في تولي المرأة لمناصب قيادة متعددة ، فنصف ½ القضاة في المحاكم العليا من النساء، في حين يتساوى الذكور والإناث في المدارس الإلزامية للتعليم.
- واتسمت القوانين الجديدة للمرأة بالتملك والميراث وإعطائها جنسيتها لأطفالها والحصول على قروض.
- تتبنى الدولة سياسات تشجع النساء الرائدات اللواتي لا يملكن الموارد.
- تمثل المرأة اليوم نسبة 50% من مجالس الوزراء و44% من مقاعد مجالس المدن ونصف قضاة المحكمة العليا.
- هناك حضور نسوي متميز جدا ومتقدم في مراكز ومنظومة صنع القرار.
- أن تقدم رواندا كان بفضل سواعد نسائها.

أما على الصعيد السياسي، وفي حين اعتمد العديد من الهيئات التشريعية الافريقية مبدأ الكوتا النسائية، إلا أن أيا منها لم يحقق الإنجاز المتميز الذي قامت به روندا، ما جعل هذا البلد الصغير مختلفا ورائدا، والذي انعكس على تنميته وازدهاره بشكل إيجابي واضح للعيان.

- لقد ألغت روندا القوانين الأبوية القديمة المطبقة في إفريقيا، فكانت تمنع المرأة من حقها في الإرث وإمتلاك الأرض.

- وضعت روندا هيئة تشريعية لإصدار مشاريع قوانين تهدف لإنهاء العنف الأسري وإساءه معاملة الأطفال.

أن جهود المرأة في روندا وسعيها في الوصول إلى تلك النسبة المرموقة من التمثيل في البرلمان لم

- يكن من أجل أضواء الشهرة، بل لأن النساء في رواندا قررت سلوك طريق جديد وفريد، حيث اجتمعت كلمتهم على تجميع صفوف النساء حول المشكلات العامة التي تهم كل المواطنات[3].

المبحث الثاني: التجربة العراقية (إختبار النموذج الليبرالي)

غالبا ما تؤدي الحروب والنزاعات المسلحة والاحتلال العسكري إلى تدهور الخدمات الصحية والتعليمية والاقتصادية والاجتماعية، وتعليق البرامج الإنمائية، وتهجير أعداد كثيرة من المدنيين بسبب ما يسود من عدم المساواة بين الجنسين.

تعاني المرأة أكثر من الرجل من آثار تلك النزاعات وتزداد المشكلة بين الجنسين تفاقما نتيجة عدم إيلاء قضايا المرأة ما تستحق من اهتمام في مرحلة ما بعد النزاع، حيث يرتكز الاهتمام على قضايا يعتبرونها أكثر إلحاحا، كإعادة الإعمار وتقاسم المزايا وإعادة توزيع السلطة.

التدخل في العراق:

بموجب قرار مجلس الأمن 685، حيث تعرض المدنيون العراقيون لانتهاكات إنسانية خاصة المواطنون الأكراد في شمال العراق الأمر الذي خلق موجة مواجهات تخل بالأمن والسلم الدوليين.

لقد انتاب الدول الضعيفة خوف من أن مجلس الأمن صار أداة بيد الدول العظمى كأداة قمعية، وأنها تسيء استعماله من أجل التدخل في شؤون الدول وانتهاك سيادتها وقد دفعها ذلك إلى دعوة المنظمة الأمميةّ إلى إعادة النظر في مسألة التدخل الإنساني، وعدم استعمال قوات حفظ السلام، كوسيلة لانتهاك السيادة الوطنية للدول.

وعملا بمبدأ التدخل وسيادة الدول "تشكلت لجنة دولية في كندا للتدخل بتاريخ 18 سبتمبر 2001 أكدت فيها ثلاث مبادئ منها:

---

[3]– يويني هانت. صعود المرأة الرواندية. جامعة هارفارد. http://sgtiawomenpm/org .

- استخدام مفهوم "مسؤولية الحماية" بدل التدخل الإنساني.
- المساعدة الدولية وبناء القدرات.
- اتخاذ الإجراءات الحاسمة عند عدم القدرة على تحمل المسؤولية لدولة ما[4].

المطلب الأول: العراق وكيفية مشاركة المرأة في عمليات السلام:

إن العراق هو أول دولة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تتبنى المقاربة التي تعتبر أن إشراك المرأة في عملية صنع السلام واتخاذ القرارات أثناء النزاعات المسلحة يساعد في الحد من العنف.

وبالاستعانة بقرار مجلس الامن الذي يربط بين تفعيل دور المرأة في الحياة السياسية وبين تحقيق السلام، عملت الحركة النسائية العراقية بمساعدة برلمانيين وجمعيات وناشطين على وضع خطة وطنية للنهوض بواقع المرأة.

تبنت الحكومة العراقية خطة أعدتها بالتعاون مع وزارة الدولة لشؤون المرأة، بهدف إشراك المرأة في عملية صنع السلام واتخاذ القرار أثناء النزاعات المسلحة وبعدها، وحمايتها من كل أشكال العنف الذي قد تتعرض له[5].

أما عن دور المرأة في بناء السلام، فقالت الناشطة في الحركة النسائية العراقية والمشرفة على مركز تدريب وتأهيل الأرامل سلمى داود جبو لموقع "ارفع صوتك".

"المرأة قادرة على صنع السلام أكثر من الرجل وتستطيع لعب دور إيجابي في حل النزاعات أكثر منه، فهي حريصة على المحافظة على الحياة التي ثمنا ولا يمكن أن تفرد بها بسهولة، وللمحافظة على سلامة بيتها تهتم بسيادة السلام في مجتمعها الكبير".

كما أن لديها دوافعا لمقاومة العادات والتقاليد بهدف تجاوز حالة التخلف، هذا بالإضافة إلى انها تربي أجيال المستقبل، وهي قادرة على نقل المبادئ الخالية من العنف، وعلى نشر فكر السلام والمحبة ونبذ الخلافات.

---

[4]- قرار مجلس الأمن 685، الصادر في 1991/04/05.

[5]- سبل تعزيز دور المرأة في حل النزاعات وبناء السلام: دراسة حالة فلسطين، لبنان والعراق، وثيقة E.ESCWA/ECW/./2009/3 . تاريخ النشر 2003.

لقد استجاب العراق للتوجه الجديد في العمل على حل النزاعات وأقرت الحكومة.

المطلب الثاني: الخطة الوطنية لقرار مجلس الأمن 1325:

وأكدت هذه الخطة أنه:

- من الضروري إدماج المرأة في الجهود التي تبال من أجل السلام وتوفير الأمن في حالات ما بعد النزاع المسلح والأزمات المحلية والدولية.
- مشاركة المرأة في جهود التنفيذ لهذه الخطة تأكيدا لدور في تفاعل وليست مجرد ضحية لهذه النزاعات.
- وضعت الخطة على أسس ثلاثة مشاركة- وقاية- حماي، وفي شتى المشاركة دعت إلى إشراك المرأة في مراحل صنع واتخاذ القرارات المتعلقة بمفاوضات وحل النزاعات، وتشكيل تحالفات نسائية لرصد الانتهاكات ضد المرأة في املدن التي تعاني من عمليات إرهابية وموجات عسكرية.
- كما دعت إلى إشراكها ف فرق المداهمات العسكرية وتفتيش البيوت والنساء"[6].

قالت الأكاديمية والباحثة التسوية العراقية نهلة التداوي لموقع ارفع صوتك "ان أهمية الخطة تنبع من كون أوضاع النساء في العراق من أصعب الأوضاع الخاصة أن العراق يشهد تدهورا في وضعية الأمني أكثر من عقد، وأن هذه الخطة يفترض أن تفعل دور المرأة في إحلال الأمن والسلم في المجتمع العرابي".

وأكدت الباحثة "سلمى داود جبو" على أهمية الخطة الفائقة للنساء العراقيات في القرار 1325 خص بالاات المناطق الساخنة التي تشهد صراعات مسلحة.

العراق يشهد منذ سنوات صراعات مستمرة من صراع طائفي إلى عنف في الشارع إلى تفشي الإرهاب وصولا إلى انتشار تنظيم الدولة الإسلامية "داغش" واحتلاله مناطق عراقية وقد حصلت انتهاكات صارحة للإنسانية لم نشهد لها مثيل منذ الحرب العالمية الثانية"[7].

[6]- موقع ارفع صوتك. نساء العراق وتحقيق السلام. خطة ممتازة ولكن على الورق. Rrfoosawta.com. Google

[7]- نهلة النداوي. نساء العراق وتحقيق السلام. موقع إرفع راسك. مرجع سابق.

المطلب الثالث: عوامل فشل مشاركة المرأة في العراق.

أسباب فشل مشاركة المرأة:

- ترجمة ونشر الاتفاقيات الأساسية التي تشكل جوهر القانون الدولي الإنساني وخصوصا المتعلقة بالنساء والأطفال والأقليات.
- نشر التقارير الدولية التي تصدرها المنظمات والوكالات التابعة للأمم المتحدة أو غيرها على أوسع نطاق حتى إذا كانت تتعارض مع رؤية الحكومة أو الوزارات المعنيين فيها.
- تقديم تقرير العراق الرسمي حول اتفاقية سيداو وكذا تقرير الظل الذي وضعته منظمات المجتمع المدني.
- رفع المادة 41 من الدستور التي تثير حفيظة النساء وتعقد هويتهن كمواطنات يتمتعن بكامل الحقوق المكفولة بالدستور.
- تعميم بعض التجارب الناجحة لحماية المرأة وأطفالها من العنف الأسري وخصوصا تجربة المأوى أو مراكز الحماية للنساء المتعرضات للعنف لإنصافهن وحل مشاكلهن.
- وضع تشريعات جديدة وفاعلة للحد من العنف ومن تجارة الرقيق الأبيض والزيجات التي تعقد بهدف استغلال المرأة.
- انشاء مركز متخصص للأطفال والنساء المصابين بصدمات الحرب.
- تفعيل وزارة المرأة وفي حالة تعذر ذلك إلغاء هذه الوزارة التي أثبتت قصورها الشديد وبناء هيكلية أخرى، كمفوضية تقدم المرأة تمثل السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية ومنظمات المجتمع الدني.
- الإسراع بإطلاق صراح المعتقلات اللواتي لم يثبت إدانتهن وإحالة المتهمات إلى المحاكم.
- توسع نطاق توظيف النساء في قوى الأمن.
- تطبيق تجربة الخط الساخن لحماية النساء اللواتي يتعرضن للعنف.
- تشديد العقوبة على ما يسمى جرائم الشرف[8].

بعدما فشل التدخل العسكري في مناسبات عدة لإحلال قيم العدالة والسلم في دول كثيرة، جاء التدخل الإنساني بصيغة جديدة محاولة من الدول الكبرى لترسيخ قيم العدالة والديمقراطية والإنسانية في

[8]– تقرير الأمن العام، تكثيف الجهود للقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة، 3 أوت 2007، الجمعية العامة للأمم المتحدة، نيويورك.

مرحلة ما بعد النزاع مسخرة في ذلك آليات وميكانيزمات لمرافقة هذه الدول لمعاودة النهوض من جديد وإعادة بناء ما خزنته الحروب والنزاعات.

إلا أن هذه التدخلات ميزها نوع من القسوة والخشونة في التعامل مع المواقف ما أرجعه البعض إلى النزعة الذكورية التي تميل إلى الهيمنة وحب التملك.

ما جعل بعض الجهات الرسمية وغير الرسمية تفكر في إشراك المرأة في حل النزاعات وإدارة المفاوضات وحتى في حل الأعمال القائمة في عمليات السلام والبناء وتمكينها جنبا إلى جنب مع الرجل من الدفع بعجلة التنمية إلى الارتقاء وتحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة.

كما سعت المنظمات والدول إلى وضع مواثيق ونصوص قانونية تجسد فعليا هذه المشاركة، فجاءت القرارات الأممية للأمم المتحدة، وجل المنظمات الدولية والإقليمية، مؤكدة على ذلك في قرارات منصفة للمرأة في جميع المجالات، فلم تقتصر مشاركتها على جانب معين بل جعلت منها نصف المجتمع وأداته المساعدة في تحقيق السلم والأمن الدوليين، كما أنها أساسه الذي تقوم عليه عمليات التنمية والبناء والإصلاح.

على ضوء ما سبق يمكننا القول إلى أي مدى نجحت الأمم المتحدة والهيئات الدولية في تفعيل دور المرأة؟.

هل مشاركة المرأة في إحلال السلام ناجحة أم فاشلة؟

ماهي ميكانيزمات تحقيق هذه المشاركة؟

"أينما وجد النزاع فالمرأة يجب أن تكون جزء من الحل" ميشال باشيليه

- حسب قرار مجلس الأمن رقم 1325 لعام 2000، أنه ولترسيخ الديمقراطية ونجاح المجتمع العراقي في بناء مؤسساته لابد من مساهمة النساء في السلم والأمن، ومشاركتهن الكاملة في كل أوجه الحياة بما في ذلك الحياة السياسية والاجتماعية والقانونية، ومن أهم مجالات حضور المرأة للتأثير فاعلية على اتخاذ القرار هي قيادة الأحزاب (لما لا يقل عن 25%).

وإتاحة الفرص للنساء في عملية صنع القرار السياسي من خلال تشجيع مشاركتهن السياسية وتعزيز قدراتهم على تطوير الأهداف العامة للمجتمع.

- القانون المقترح يفسح مجالات أوسع للنساء في الأحزاب السياسية التي هي اللبنة في بناء الديمقراطية في العراق.
- الحاجة لحصته للنساء في قيادة الأحزاب السياسية.
- يجب أن يطلب من الأحزاب أن تعمل على تمكين كوادرها النسائية.
- تنمية قدرات الكوادر النسائية لخلق قيادات نسائية داخل الأحزاب.
- التعلم من خبرات البرلمانيات الأخرى التي تعاملت مع موضوع إدماج اعتبارات النوع الاجتماعي بما في ذلك تعديل قوانين الأحزاب.
- يجب أن تلعب الأحزاب السياسية دور رئيسي في تشجيع التمثيل السياسي للمرأة من خلال اعتماد استراتيجيات حاسمة وفعالة من أجل زيادة تمثل المرأة في العمل الحزبي.
- المساواة بين الجنسين هي الطريق للتنمية وحسن الحكومة والديمقراطية، ودور النساء ضروري ويشتمل تمكين النساء من أجل حماية حقوق الانسان للنساء والعمل على منع العنف الجنسي وذلك من خلال برامج اقتصادية.
- مشاركة النساء في هذه المجالات من التشاور تبعا لتجربتها التاريخية في بناء السلام والمصالحة عبر البلاد تظهر قدرتهن على تقديم حلول سلمية ملموسة للنزاع، ومع ذلك فإن هذه القدرة تتناقض مع عدم إدراج قضايا النوع الاجتماعي وحقوق المرأة ضمن جدول أعمال محادثات السلام، وبالتالي لم تكن أولوية.
- لقد بقي مجال المرأة على طاولة صنع القرار خلال جهود إعداد الإعمار بعد النزاع تاريخيا غائبا أو هامشي فإن أعداد متزايدة من النساء والجماعات النسائية أصبحت اليوم يدركن مغزى مشاركتهن النشيطة ومساهمتهن في عمله السلام.
- تستخدم النساء الدعوى لاعتماد الحصة كإجراء مهم لضمان تواجدهن "كوطا" أثناء الحكومات الانتقالية وكذلك في الحكومات الحديثة وخاصة في الأجهزة التشريعية.
- هذه الحصص ساعدت النساء على المناداة بمطالبهن ومصالحهن خلال عملية إعادة الإعمار.

ويرجع الفضل في اعتماد هذا النظام إلى جهود الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والإقليمية والدولية لتحقيق الغرض.

المبحث الثالث: محاولة استشرافية لمستقبل مشاركة المرأة:

المطلب الأول: ماذا يجب علينا لنكون مشاركة أكثر فاعلية؟

للإجابة عن هذا الطرح وجب التقيد ببعض التوصيات بتعهدات رسمية للتنفيذ.

1- التزام جميع الجهات الفاعلة المشاركة في عمليات السلام الرسمية بتعهدات قابلة للتقييم الكمي.

2- تضمين وجهات نظر المرأة والنصوص المرعية للاعتبارات الجنسانية في جميع الاجتماعات والمشاورات والاتفاقيات.

- تدريب جميع الأطراف على التزاماتها المراعية للاعتبارات الجنسينداخل نطاق خبراتها وبالإقرار بوجود جماعات المرأة المشاركة في جهود دبلوماسية، المسار الثاني وتوفير الدعم الكامل لها.
- لابد على الدول الأعضاء التي تدعم عمليات السلام محددة ان تقدم حوافز على الأطراف المتفاوضة نظير مشاركة المرأة كمن خلال التدريب أو الدعم اللوجيستي أو إضافة مقاعد للوفود النسوية.
- لابد من تضمين دعم المشاركة المنهجية للمرأة في مباحثات السلام في اختصاصات كل وسيط أو مبعوث أو قائد لبعثة من بعثات السلام.
- لابد من الكف من استخدام صفة المراقب كبديل للمشاركة الحقيقية والفعالة للمرأة.
- لابد أن تكون المساواة بين الجنسين وحقوق الانسان للمرأة لا تتركز فقط في المجال الأمني بل يتعدى الجوانب الأخرى.

المطلب الثاني : الأهداف المستقبلية لتحقيق الفعالية من مشاركة المرأة أو اشراكها:

- ينبغي أن تحدد وتنفذ وترصد لغرض تحقيق الفعالية التدابير التالية:

- تحقيق توازن بين النساء والرجال الذين يشغلون مناصب عامة عن طريق الانتخاب.
- كفالة فهم المرأة لحقها في التصويت وأهمية هذا الحق وكيفية ممارسته.
- كفالة تذليل العقبات التي تقف في طريق المساواة بما في ذلك العقبات الناشئة عن الأمية واللغة والفقر والعقبات التي تعين حرية تحرك المرأة.
- مساعدة المرأة المحروسة من هذه الامتيازات في ممارسة حقها، في التصويت أو الانتخاب.

وتكفل هذه النقاط الأربعة:

- تساوي تمثيل المرأة في صياغة سياسة الحكومة.
- تمتع المرأة بممارسة توظيف أو وظائف موجهة للمرأة تكون مفتوحة وقابلة للطعن.
- وعند تقدم التقارير الخاصة بمشاركة المرأة يجب على الدول التركيز أو القيام بـ:

- بيان الاحكام القانونية الخاصة بأعمال الحقوق الواردة في المادة 07.
- تقديم تفاصيل عن القيود لتلك الحقوق سواء كانت ناشئة عن أحكام قانونية أو ممارسات تقليدية أو دينية او ثقافية.

بيان التدابير المتخذة والرامية إلى تذليل العقبات التي تقف في سبل ممارسة الحقوق.

المطلب الثالث: الأجندة السلام والمرأة والأمن (2010-2030):

تشدد الدراسة العالمية لعام 2015 بشأن النساء والسلام والأمن على أن المساواة بين الجنسين من بين العوامل الرئيسية التي تنشىء بالسلام وأن مشاركة النساء في إتفاقيات السلام تزيد من احتمال استمرار هذه الاتفاقيات لمدة 15 عام بنسبة 35% على الأقل، ويتطلب بناء مجتمعات عادلة ومنظمة ومستدامة، إعطاء الأولوية لأطر وسياسات حقوقية عمادها حقوق الانسان والمساواة بين الجنسين تعامل منفصلا عن السلام والأمن[9].

حسب التقرير السنوي لعام 2019 للأمين العام للأمم المتحدة بشأن النساء والسلام والأمن، فإن أقل من 20 % من اتفاقيات السلام بين 1990 ونهاية 2018 تضمنت أحكاما تتناول النساء أو الفتيات أو النوع الاجتماعي.

وما أظهر انخفاضا حادا من 39% في عام 2015، ومن بين 30 توصية خاصة بالنوع الاجتماعي قدمتها مراجعات السلام والأمن الثلاث لعام 2015 نفذت أو تتقدم باضطراب و10 % بالمئة تتراجع أو لم تتقدم على الإطلاق وخلاصة القول:

- يتم التقليل من أهمية أجندة النساء والسلام والأمن باعتبارها "قضية نسائية" وتعامل منفصلة عن قضايا السلام والأمن الموصوفة برفيعة المستوى.

[9]- Lupel. Aboma and sarah Tauler 2018 ‘en peace and in war Genber Gquauty ,everyeunés Battle’ IPI Globan observatory, http://the glabolosarvatry s/2019para15p6/38?https/unbocsd.org/s/2019/300.

- يواجه تنفيذ قضايا النساء والسلام والأمن معارضة شديدة وتعيب عنه حقوق الانسان للنساء حتى في مجلس الأمن.

المنظمات المدنية النسائية والمدافعات عن حقوق الانسان هي التي تعمل أو تتحمل أعباء تنفي\ أجندة النساء والسلام والأمن.

خلاصة

لا تقتصر أهم آثار مشاركة المرأة في عمليات السلام على زيادة الاهتمام بالعناصر المتعلقة بنوع الجنس في مباحثات اتفاقيات السلام ونصوصها فحسب بل في تحول الديناميات وتوسعة القضايا الخاضعة للنقاش.

مما يزيد من فرص قبول المجتمعات المحلية للاتفاقيات والتصدي للأسباب الجذرية وفي زيادة الضغط على الأطراف للتوصل إلى اتفاق أو العودة إلى مائدة المفاوضات حيث تتعثر المباحثات.

إن المجتمع الدولي في المفاوضات الرسمية يهمل المسار الثاني وهي الدبلوماسية غير الرسمية على المستوى المحلي أو دون الوطني، حيث تقوم نساء كثيرات بالفعل بجهود الوساطة لإحلال السلام ومساندة صمود المجتمع المحلي.

في حين أن جهودها في المساء الأول ستثمر بصورة شقة مع النخب السياسية والعسكرية التي يهيمن عليها الذكور بدلا من الاستثمار في الأصوات المدنية ودعم عمليات المسار الثاني.

حيث تزيد مشاركة المرأة في احتمال بقاء انفاق السلام، قائما لمدة عامين على الأقل بنسبة 20% وتزيد نسبة 35% مع احتمال بقائه قائما لمدة 15 عاما.

لقد أظهر تحليل لأربعين عملية سلام منذ نهاية الحرب الباردة أنهن وفي الحالات التي استطاعت المرأة فيها ممارسة تأثير قوي على عمليات المفاوضات، زادت فرصة التوصل إلى اتفاق بصورة كبيرة بالمقارنة بالحالات التي مارست فيها جماعات نسوية تأثيرا ضعيفا، أو لم تؤثر فيها مطلقا.

لقد تم التوصل إلى اتفاق في جميع الحالات تقريبا التي كان للمرأة فيها تأثير قوي وتنخفض احتمالات فشل اتفاقات السلام بنسبة 64% حيث شاركت فيها ممثلوا المجتمع المدني من النساء.

وفي 15 من 16 حوارا وطنيا خضع للدراسة كان صنع القرار متروكا لمجموعة صغيرة من الزعماء الرجال، أما البقية نساء وأثبتت فاعليتها.

خاتمة

خاتمة:

تمثل المرأة نصف المجتمع لكن الحضارة البشرية عاشت فترات طويلة لا تعي حقيقة دور المرأة ولا تمنحها حقوقها العادلة مقارنة بنصف المجتمع الآخر مما أثر في مشاركتها في الحياة العامة ومنتوجها الحضاري.

فحسب ما ذهبت إليه الأمم المتحدة "أن المساواة بين الجنسين حق أساسي وأمر ضروري لتحقيق السلام في المجتمعات وإطلاق امكانيات المجتمع الكاملة"، فالمقصد الرئيسي في المادة الأولى من ميثاقها ينص على "احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية للناس جميعا والتشجيع على ذلك إطلاقا بلا تمييز بسبب الجنس واللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء".

فنسب المشاركة تتفاوت من دولة لأخرى حسب منظومة القيم والأفكار والقوانين التي تحكم هذا المجتمع، فرغم الدعوات الحثيثة لمشاركة المرأة إلا أن جهود انخراطها في العمل السياسي والمجتمعي يواجه عقبات عديدة منها رفض المجتمعات لتولي المرأة الدور القيادي والانتفاع المقنع لمشاركة المرأة في التأطير والتسيير.

إن الجهود المبذولة من طرف المرأة ،ومساهمتها الفعالة والهادفة لتحقيق التنمية المستدامة داخل مجتمعنا لا يعكس أبدا المكانة الممنوحة لها من طرف الرجل كصاحب قرار.

فرغم اللوائح والقرارات والقوانين اللي فعلت نظام الكوطة ونسبية المشاركة في شغل المناصب والعمل جنبا إلى جنب مع الرجل ،إلا أنها تبقى خبرا على ورق.

فالمدى أو الحيز الذي تشغلوا المرأة لابد أن يكون تحت إرادة وسلطة الرجل.

والحكم على مدى فاعلية المرأة ونجاحها متوقف على الأحكام القيمية للرجل على مكانة المرأة في محيطها المحلي والدولي.

وهذه المكانة مرهونة بالتجاوب المحلي، حيث أنه كلما إنخرطت القوى والفواعل المحلية في مشاريع إعادة الإعمار كلما زادت فرص نجاحه. فالمرأة ناجحة بفضل تقبل المجتمع المحلي لها وتقبله بشغلها مكانة مرموقة.

مما سبق علينا أخذ بعض التدابير نراها مهمة إذا إلتزمت بها الدول ستحقق أكبر فعالية لمشاركة المرأة، حيث حددها السيد الأخضر الإبراهيمي في ثلاث نقاط أساسية لزيادة مشاركة المرأة في صنع السلام وإعادة الإعمار وتحقيق التنمية المستدامة وهي:

1- ضرورة الإعتراف بقيمة الوساطة نفسها وتسخيرها بشكل أكبر لمعالجة القضايا الإجتماعية السياسة.

2- ضرورة وجود هياكل داعمة لسيادة القانون من أجل تنفيذ الأطر القانونية لحقوق المرأة ومشاركتها وحمايتها.

3- الحاجة إلى سن تشريعات مراعية وحساسة لاعتبارات النوع الإجتماعي لتقنين حقوق المرأة2

إ ن المجتمعات المحلية المتضررة من الصراعات تشهد أسرع معدلات التعافي الإقتصادي وخفض نسبة الفقر كلما تمتعت النساء فيها بمستويات أعلى من التمكين.

لتحقيق مشاركة فعالة وهادفة يلزمنا.

1وضع النساء والشباب على قدم المساواة مع الرجال في عمليات السلام، وعمليات البناء وكذا عمليات التنمية.

2- جعل المرأة جزء لا يتجزأ من المسارات الرسمية وغير الرسمية لعمليات السلام.

3- إعطاء الأهمية اللازمة للمجتمع المدني لتحقيق التوازن بين جميع فئات المجتمع بما فيها النسوية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا : المراجع باللغة العربية:

1- ابتسام هادي كاظم، كواكب صارة البرماني، المحددات الاجتماعية لمهنة المرأة: دراسة ميدانية من وضعية نظر أساتذة جامعة بغداد، مجمع الجادرية، مجلة البحوث، التتربوية والنفسية، العدد 34، 2012، ص 85.

2- أحمد سليم سعيفان، الحريات العامة وحقوق الانسان ج1، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، طبعة1، 2010، ص 48.

3- الأمم المتحدة 2017 إرشادات حول الوساطة، للاعتبارات الجنسانية والشاملة للجميع.

4- التقرير النهائي لمؤتمر سانياغو. على الموقع
http://.www.peacewomen.org/resaw/peaceheep:mg/chileskconf/épdf .

5- تقرير الأمن العام، تكثيف الجهود للقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة، 3 أوت 2007، الجمعية العامة للأمم المتحدة، نيويورك.

6- جاك دريدا ، استراتيجية تفكيك الميتايزيكا، حول الجامعة والسلطة والعنف والعقل والجنون والاختلاف والترجمة واللغة، ت. عز الدين الخطابي، الدار البيضاء، افريقيا الشرق، 2013، ص 16.

7- جان بوسبيسيل وكريستن بيل، تأمين السلام، النساء والترتيبات الأمنية في عمليات السلام، هيئة الأمم المتحدة للمرأة، جامعة أديزة، ص 03.

8- جبيل ليبوفيسكي: المرأة الثالثة، ديمومة الأنثوية وقوية (ت. دينامندور)، القاهرة، المركز القوي للترجمة، المشروع القوي للترجة، العدد12، 21، 2010، ص 08.

9- جعل المرأة مؤثرة وليس مجرد إحصائها. تقييم إدماج المرأة وتأثيرها على مفاوضات السلام.http://.www.hdr.undp.org/em/comtem/gender-inequality-inbe&à.fii .

10 – الجندر إبراهيم أحمد الجندر في ضوء حقوق المرأة ومساهماتها الكاملة في كافة المجالات. مقال 2020/08/29.

11 – جوزيف نزابامويتا. دورة الصراعات. ملحق بسفارة روندا في واشنطن. تقرير حول الوضع في روندا.

12 – حسن بوقاز، تحليل النزاعات الدولية، دار هومة، الجزائر، 2008، ص 7.

13 – خالد مصطفى فهمي. حقوق المرأة بين الاتفاقيات الدولية والشريعة الإسلامية والتشريع الوضعي (دراسة مقارنة)، دار الجامعة الجديدة، طبعة2007، ص 1–2.

14 – خلالفة هاجر. بناء السلام من منظور الجندر. الدروس المستقاة من دور المرأة في عمليات بناء السلام في إفريقيا، أطروحة دكتوراه، سنة 2019–2020.

15 – الدراسة العالمية حول تطبيق قرار مجلس الأمن للأمم المتحدة.

16 – دورة تأهيل تحليل الصراعات.

17 – سالم لبيض، الجنوسة والنوع (الجندر في الثقافة العربية المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، السنة 30، العدد 348 فيفري 2008، ص 43.

18 – سبل تعزيز دور المرأة في حل النزاعات وبناء السلام: دراسة حالة فلسطين، لبنان والعراق، وثيقة E.ESCWA/ECW/./2009/3 . تاريخ النشر 2003.

19 – عادل الشرجي، النوع الاجتماعي والمواطنة ودور المنظمات غير الحكومية في بلدان الألسكو المتأثرة بالنزاعات: دراسة حالة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الألسكو الأم المتحدة، نيويورك، 2002.

20 – عادل زقاغ، النقاش الرابع بين المقاربات النظرية للعلاقات الدولية، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، جامع باتنة، 2008– 2009، ص 27.

21 – عبد الغني محمود، حقوق المرأة في القانون الدولي العام والشريعة الإسلامية، دار النهضة العربية، القاهرة، ط1، 1991، ص6.

22 – عصمت محمد حوسو. الجندر الأبعاد الاجتماعية والثقافية، عدد1، ص9.

23 – الفقرة 113 من منهاج عملي بن يحي.

24 – قرار 1325 (أكتوبر 2000)، يمثل إطارا شاملا لطرح مسألة ضمنا سلامة النساء في عمليات بناء السلام في الدول، وهو تأكيد لدور المرأة في تفادي النزاعات وحلها وفي إرساء السلام.

25 – قرار مجلس الأمن 685، الصادر في 1991/04/05.

26 – كمال حداد، النزاعات الدولية، الدار الوطنية للدراسات والنشر، لبنان، 1997، ص 27.

27 – محمد عبد الرحمان. "هل نجحت الأمم المتحدة في دورها بالحفاظ على السلام الدولي". كيف، بحيث؟، الانثنين 11 جانفي 2021.

28 – منظمة نساء السلام. القرارات:http://www.peace women.org/why.wps.solutions/resolutions.

29– موقع ارفع صوتك. نساء العراق وتحقيق السلام. خطة ممتازة ولكن على الورق. Rrfoosawta.com. Google

30– ميشال فوكو، تاريخ الجنسانية، إدارة العرفان، ت: هشام محمد، الدار البيضاء، دار إفريقيا الشرق والغرب، سلسلة كتب تاريخ الجنسانية، العدد1، 2004، ص 08.

31– مئين أمين الكردستاني. المرأة وقضايا المجتمع. حركات تحرير المرأة في المساواة.

32– نص إعلان بيجين لسنة 1995، فقرة1، على "تساوي النساء والرجال في الحقوق والكرامة الإنسانية المتأصلة وسائر المقاصد والمبادئ المنصوص عليها في الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق الانسان، وغير ذلك من الصكوك الدولية لحقوق الانسان خاصة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

33– نهلة النداوي. نساء العراق وتحقيق السلام. موقع إرفع راسك. مرجع سابق.

34– نيلسون وي. ترسخ السلام جهات المجتمع المدني الفاعلة في اتفاقيات السلام والسلام الدائم, التفاعلات الدولية. البحوث التجريبية والنظرية في العلاقات الدولية 38 (243–260)

35– هالة السيد اسماعيل الهلالي، دور المم المتحدة في حماية حقوق المرأة، دراسة حالة لجنة مناهضة التمييز ضد المرأة، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2002–2003، ص 68.

36– هيئة الأمم المتحدة، الاستراتيجية الإقليمية "حماية المرأة العربية الأمن والسلام"، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، منظمة المرأة العربية، هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ط، 2012.

37– يوسف حسين يوسف، حقوق المرأة في القانون الدولي والشريعة، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، طبعة1، 2003، ص 206.

38– يويني هانت. صعود المرأة الرواندية. جامعة هارفارد. http://sgtiawomenpm/org .

ثانيا : مراجع باللغة الأجنبية:

1- Chaonr Mallory, What is gcolemimist political philosopgy Gender-Natwe and the political, environement al ethics, vol32, (Foll2010) website: http:/www.38hopepage.villanva, esu/ choonme,mallary/publications/emxett,F10pdf.

2- Corol.R. Ember Meildin.Encyxlopidia of seso and Gemder ; Men and women in world's culuves (Mew York). Yale university. Vol02,2003,P23.

3- Esphan, Joully, 2006, P12.

4- Guidance on gember (and inclus : ve mediation strategers)

5- Lupel.Aboma and sarah Tauler 2018 'en peace and in war Genber Gquauty ,everyeunés Battle'IPIGlobanobservatory,http://theglabolosarvatrys/2019para15p6/38?https/unbocsd.org/s/2019/300.

6- Santos, Slwia , Raque and tations moura 2013,Missée connestions representations of gender (Armeb) violence and searvity in resolation 1325 ressammual revieu, http://doi.org/10.4000/rpppcca462.

7- www.humamtationassislance2mhaitwithm.nistah2008.Unité!nation.

الملاحق

قرارات مجلس الأمن:

المرأة، والسلام، والأمن

الدور القيادي للمرأة في صنع السلام ومنع نشوب الصراعات

العام القرار	لمحة موجزة
2000 **1325**	يُؤكّد على أهمية مشاركة المرأة وتضمين منظور النوع الاجتماعي في مفاوضات السلام، وتخطيط العمليات الإنسانية، وعمليات حفظ السلام، وعمليات بناء السلام والحوكمة في مرحلة ما بعد الصراع.
2009 **1889**	يُشدّد على ضرورة تعزيز التنفيذ، ويضع مؤشرات لرصد تنفيذ القرار 1325؛ ويدعو الأمين العام لتقديم تقرير إلى مجلس الأمن بشأن مشاركة المرأة وإدماجها في بناء السلام.
2013 **2122**	يتناول الثغرات المستمرة في تنفيذ جدول أعمال المرأة والسلام والأمن؛ ويضع المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة كأمرين لهما أهمية بالغة لصون السلام والأمن الدوليين؛ ويُقر بالأثر المختلف لجميع الانتهاكات في الصراعات على النساء والفتيات؛ ويدعو إلى التطبيق المتّسق لجدول أعمال المرأة والسلام والأمن عبر أعمال مجلس الأمن.
2015 **2242**	يُنشيء فريق الخبراء غير الرسمي (IEG)؛ ويتناول العقبات المستمرة أمام التنفيذ بما في ذلك التمويل والإصلاحات المؤسسية؛ ويُركّز على تحقيق تكامل أكبر بين جداول الأعمال الخاصة بالمرأة والسلام والأمن ومكافحة الإرهاب ومواجهة التطرف العنيف؛ كما يدعو إلى تحسين أساليب عمل مجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن.

منع العنف الجنسي المرتبط بالصراعات والتعامل معه

العام القرار	لمحة موجزة
2008 **1820**	يعترف باستخدام العنف الجنسي كأحد تكتيكات الحرب وكأمر يتعلق بالسلام والأمن الدوليين ويتطلب استجابة أمنية.
2009 **1888**	يُعزّز الجهود المبذولة لإنهاء العنف الجنسي في الصراعات عن طريق إيجاد مُمثّل خاص للأمين العام وفريق من الخبراء المعنيّين بسيادة القانون والعنف الجنسي في حالات الصراع، ونشر الخبرات وتحسين التنسيق بين الجهات المعنيّة في مجال التصدي للعنف الجنسي المرتبط بالصراعات.
2010 **1960**	يُنشيء آلية لرصد العنف الجنسي في الصراعات والإبلاغ عنه.
2013 **2106**	يُركّز على مُساءلة مرتكبي العنف الجنسي في الصراعات؛ ويُؤكّد على تمكين المرأة سياسيًا واقتصاديًا.

لمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة الموقع: **www.unwomen.org/en/what-we-do/peace-and-security**

هيئة الأمم المتحدة للمرأة

قرارات مجلس الأمن:
المرأة، والسلام، والأمن

الدور القيادي للمرأة في صنع السلام ومنع نشوب الصراعات

العام / القرار	الأحكام الرئيسة					
2000 **1325**	يدعو لمشاركة المرأة في جميع عناصر صنع السلام ولاسيما مفاوضات السلام	يحث الأمين العام على تعيين المزيد من النساء كمُمثّلات ومبعوثات خاصات، وعلى زيادة دور المرأة في العمليات الميدانية، بما في ذلك وضع مستشارين لشؤون النوع الاجتماعي في بعثات الأمم المتحدة	يُشدّد على بناء قدرات مراعاة النوع الاجتماعي في بعثات حفظ السلام وتوفير التدريب على اعتبارات النوع الاجتماعي فيما يتعلق بحقوق المرأة واحتياجاتها لجميع العاملين في مجالات حفظ السلام والأمن	يُؤكّد على ضرورة الحفاظ على الطابع المدني لمخيمات اللاجئين/ النازحين داخليًا وأهمية تصميم المخيمات بطريقة تساعد على منع العنف الجنسي	يدعو لاتخاذ تدابير خاصة لحماية النساء والفتيات من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي	يُؤكّد على أهمية الدور القيادي للمرأة ومشاركتها في حل الصراعات ومحادثات السلام والمراحل الانتقالية *مقدم من ناميبيا، 2000*
2009 **1889**	يدعو لمشاركة المرأة في عمليات صنع السلام ومؤسسات المرحلة الانتقالية بعد انتهاء الصراع، ولاسيما اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية في المراحل الأولى لبناء السلام	يتناول عدم وجود تخطيط مناسب وتمويلٍ كافٍ لاحتياجات المرأة	يدعو إلى أدوات لتحسين التنفيذ، بما في ذلك مؤشرات ومقترحات لآليات للرصد	يطلب من الأمين العام تعيين المزيد من النساء كمُمثّلات ومبعوثات خاصّات، وحشد المزيد من مستشاري النوع الاجتماعي ومستشاري حماية المرأة	يطلب من الدول الأعضاء، بالتشاور مع المجتمع المدني، تصميم استراتيجيات ملموسة تلبي بالكامل كافة أنواع الاحتياجات الخاصة للنساء والفتيات وأولوياتهن.	يُؤكّد على أهمية تضمين احتياجات النساء والأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة في وضع خطط نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج	يحُث على احترام الطابع المدني والإنساني لمخيمات النازحين داخليًا/ اللاجئين	يطلب من الأمين العام تقديم تقرير عن عمليات بناء السلام المراعية للنوع الاجتماعي وتوفير مجموعة من المؤشرات العالمية لمتابعة تنفيذ القرار 1325 *مقدم من فيتنام، 2009*
2013 **2122**	يُطالب بزيادة وتيرة ومنهجية الإبلاغ إلى مجلس الأمن حول القضايا المتعلقة ببرنامج المرأة والسلام والأمن	يُشدّد على إدراج أحكام بشأن تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في حالات الصراع وما بعد الصراع في جميع تفويضات بعثات الأمم المتحدة	يدعو إلى تعيين مستشارين للنوع الاجتماعي في بعثات حفظ السلام	يطالب بالمشاركة الكاملة للمرأة عبر نطاق عريض من الأنشطة، بما في ذلك: الانتخابات، وبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإصلاحات قطاعات الأمن والقضاء، وإعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع	يدعو إلى تحسين التفاعل مع المجتمع المدني وزيادة التشاور، بما في ذلك أثناء الزيارات الميدانية، مع المنظمات النسائية والقيادات النسائية	يدعو الدول الأعضاء لتطوير آليات تمويل مخصّصة لدعم المنظمات التي تُعزّز مشاركة المرأة في صنع القرار بشأن السلام والأمن على جميع المستويات	يطلب من الأمين العام توفير خبراء في النوع الاجتماعي لجميع فرق الوساطة التابعة للأمم المتحدة ودعم تعيين النساء كوسطاء رفيعي المستوى بالأمم المتحدة	يطلب من الدول الأعضاء المساهِمة بقوات للجيش والشرطة زيادة عدد النساء في قواتها المنتشرة *مقدم من أذربيجان 2013*
2015 **2242**	يدعو لمزيد من التكامل بين الدول الأعضاء والأمم المتحدة فيما يتعلق بجداول أعمالهم بشأن المرأة والسلام والأمن ومكافحة الإرهاب والتصدي للتطرف العنيف	يُشجّع الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة، بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، على إجراء بحوث تراعي الفوارق بين الجنسين عن التطرف، والتطرف العنيف، والإرهاب، وتأثير استراتيجيات مكافحة الإرهاب على الحقوق الإنسانية للمرأة والمنظمات النسائية، وذلك لتطوير سياسات وبرامج للاستجابة مُهدَفة ومبنية على الأدلّة	يُنشيء فريق خبراء غير رسمي معنيّ بالمرأة والسلام والأمن لتنظيم عمل المجلس بشأن المرأة والسلام والأمن، ولزيادة الرقابة وتنسيق جهود التنفيذ	يطلب من الأمين العام إدراج معلومات في تقريره السنوي بشأن تنفيذ القرار 1325 عن التقدّم المُحرَز في تنفيذ التوصيات الواردة في الدراسة العالمية والالتزامات الجديدة الأخرى ضمن المراجعة رفيعة المستوى		يُشجّع مشاركة المرأة في الجهود الرامية إلى القضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة	يعترف بالأداة العالمية للتسريع (GAI) كوسيلة لجذب الموارد وتنسيق الاستجابات وتسريع التنفيذ *مقدم من إسبانيا، 2015*

منع العنف الجنسي المرتبط بالصراعات والتعامل معه

العام / القرار	الأحكام الرئيسة					
2008 **1820**	يُشدّد على أن العنف الجنسي كأحد تكتيكات الحرب يمكن أن يؤدي إلى تفاقم النزاع، وقد يعرقل استعادة السلام والأمن الدوليين	يُؤكّد على أن العنف الجنسي في حالات الصراع يمكن أن يشكّل جريمة حرب، وجريمة ضد الإنسانية، وعنصراً من عناصر الإبادة الجماعية	يعزّز حظر العفو عن مثل هذه الجرائم	يدعو إلى مبادئ توجيهية أقوى وأكثر وضوحًا لقوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة لمنع العنف الجنسي ضد المدنيين	يدعو إلى تقارير أكثر منهجية وانتظاماً بشأن هذه القضية	يُؤكّد على أهمية مشاركة المرأة في جميع العمليات المتصلة بإنهاء العنف الجنسي في حالات الصراع، بما في ذلك مشاركتهن في محادثات السلام *مقدم من الولايات المتحدة الأمريكية، 2008*
2009 **1888**	يدعو لتعيين مُمثّل خاص للأمين العام بشأن العنف الجنسي في حالات الصراع لتوفير القيادة والتنسيق بشأن استجابة الأمم المتحدة للعنف الجنسي	يُشجّع عمل الأمم المتحدة لدعم عمل المُمثّل الخاص	يدعو لحضور مستشاري حماية المرأة في بعثات حفظ السلام في السياقات التي تشهد مستويات عالية من العنف الجنسي	يُنشيء فريقاً للاستجابة السريعة من الخبراء في مجال سيادة القانون للتدخل السريع في حالات العنف الجنسي لضمان التصدي للإفلات من العقاب	يطلب من الأمين العام وضع مقترحات محدّدة على وجه السرعة لتحسين الرصد والإبلاغ عن العنف الجنسي المرتبط بالصراع	يُكلّف الأمين العام بتقديم تقرير سنوي عن تنفيذ القرار 1820 يتضمّن معلومات عن أطراف الصراع المسلح التي يُشتبه بشكل جدّي في ارتكابهم أنماطاً من العنف الجنسي *مقدم من الولايات المتحدة الأمريكية، 2009*
2010 **1960**	يُشجّع الأمين العام على إدراج وتضمين معلومات مفصّلة عن أطراف الصراع المسلح التي يُشتبه بشكل جدّي في ارتكابهم أعمال اغتصاب أو غيرها من أشكال العنف الجنسي أو في مسؤوليتهم عنها، وذلك في تقاريره السنوية المقدّمة عملاً بالقرارين 1820 و1888	يطلب من الأمين العام وضع ترتيبات للرصد والتحليل والإبلاغ عن العنف الجنسي المرتبط بالصراع	يُكرّر التأكيد على نيّة المجلس تضمين المعايير المحدّدة الخاصة بأعمال الاغتصاب وأشكال العنف الجنسي الأخرى في العقوبات الهادفة	يطلب من أطراف الصراع المسلح تقديم تعهدات محدّدة ومقيّدة بموعد زمني معيّن لمكافحة العنف الجنسي والالتزام بتنفيذها	يُشجّع الدول الأعضاء على نشر أعداد أكبر من النساء ضمن العاملين بالجيش والشرطة في عمليات حفظ السلام، وتوفير التدريب المناسب لأفراد الجيش والشرطة لمنع أعمال العنف الجنسي والقائم على النوع الاجتماعي والتعامل معها *مقدم من الولايات المتحدة الأمريكية، 2010*	
2013 **2106**	يُؤكّد على أن العنف الجنسي قد يؤدي بشكل كبير إلى تفاقم حالات الصراع المسلح وإطالة أمدها، ويمكن أن يعرقل استعادة السلام والأمن	يُشدّد على مشاركة المرأة بوصفها أساسية للوقاية والحماية والاستجابة	يلفت الانتباه إلى العدالة الانتقالية الشاملة، بما في ذلك التدابير القضائية وغير القضائية	يدعو إلى الرصد المنتظم للوضع، والقيام بالتحريات اللازمة، وتطبيق العقوبات الهادفة	يطلب من الأمين العام وكيانات الأمم المتحدة مساعدة السلطات الوطنية في زيادة المشاركة الفعّالة للمرأة في عمليات ما بعد الصراع، بما في ذلك عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإصلاح قطاع الأمن، وإصلاح قطاع العدالة	
	مقدم من المملكة المتحدة، 2013					

التصميم: Melanie Doherty Design، سان فرانسيسكو

هيئة الأمم المتحدة للمرأة

www.unwomen.org/en/what-we-do/peace-and-security

"تأمين" السلام :
النساء والترتيبات الأمنية
في عمليات السلام

جان بوسبيسيل وكريستين بيل، جامعة إدنبرة

هيئة الأمم المتحدة
للمرأة

PSRP

هذه الإحاطة من إنتاج برنامج بحوث التسويات السياسية (www.politicalsettlements.org) في جامعة إدنبرة، والذي تمّ تمويله أساسًا من قِبل وزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة. وجاءت بيانات الإحاطة من قاعدة بيانات اتفاقيات السلام التابعة للبرنامج (www.peaceagreements.org). وقاعدة البيانات هذه تُدرج وتضع خرائط لكافة اتفاقيات السلام (حوالي 1500 وثيقة عبر 120 دولة تقريبًا) من عام 1990 إلى عام 2016، مما يوفر أيضًا إمكانية الوصول إلى نص الاتفاقية الكامل. وقاعدة البيانات قابلة للبحث بالكامل ومتاحة للجمهور وتدعم الفحص النوعي والكمي لاتفاقيات السلام.

يود المؤلفان شكر الزميلات في هيئة الأمم المتحدة للمرأة اللواتي أمضين وقتًا في مراجعة المسودات السابقة، بما فيهم سارة دوجلاس. كما قدم العديد من الموظفين من إدارة الشؤون السياسية بالأمم المتحدة اقتراحات قيمة، بما في ذلك وحدة الشؤون الجنسانية والسلام والأمن، ووحدة دعم الوساطة، والفريق الاحتياطي لخبراء الوساطة. كما قدم المراجعون الخارجيون تعليقات مكثفة ومدروسة على المسودات السابقة، مثل جاكي ترو وبعض المراجعين المجهولين. ويرجع الفضل في ذلك أيضًا إلى هاربيت كورنيل وجي يونغ سونغ من برنامج بحوث التسويات السياسية في أعمال التدقيق والإنتاج.

© تشرين الأول/أكتوبر 2018 هيئة الأمم المتحدة للمرأة. نيويورك. جميع الحقوق محفوظة.

الآراء الواردة في هذا المنشور هي آراء المؤلف (المؤلفين) ولا تمثل بالضرورة آراء هيئة الأمم المتحدة للمرأة أو الأمم المتحدة أو أي من المنظمات التابعة لها.

المؤلفين: جان بوسبيسيل، كريستين بيل
تنسيق المراجعة والإنتاج: أنيسة والجي
المحررة: لي باسكوال

"تأمين السلام": النساء والترتيبات الأمنية في عمليات السلام

د. جان بوسبيسيل
كبير الباحثين
مركز الدراسات النمساوية للسلام وحل النزاعات

الأستاذة كريستين بيل
أستاذة في القانون الدستوري
مديرة، برنامج بحوث التسويات السياسية
جامعة إدنبرة

هيئة الأمم المتحدة للمرأة

PSRP

الغاية من سلسلة الإحاطات بشأن المسائل الجنسانية

هذه الإحاطة هي جزء من سلسلة الإحاطات بشأن المسائل الجنسانية لدعم مشاركة المرأة الفعالة وإدماج المنظورات الجنسانية في عمليات السلام التي تهدف إلى إنهاء النزاع العنيف داخل الدول.

الجمهور المستهدف الرئيسي هو النساء، ودعاة المساواة الجنسانية وغيرهم من المشاركين في عمليات السلام، الذين يرغبون في التأثير على المفاوضات بهدف: (أ) معالجة التجارب الخاصة بالنساء أثناء النزاع، و(ب) تحقيق نتائج لعملية السلام الدائم التي ستقوم بتحسين حياة النساء وحياة من حولهن.

باستخدام نهج مقارن، فإن الإحاطات:

- تثبت أهمية القضية من منظور المساواة الجنسانية وأهمية مشاركة المرأة المجدية لمعالجتها بفعالية.
- تحدد القضايا الرئيسية فيما يتعلق بإدماج المرأة وأبعادها الجنسانية والمحددة جنسانياً.
- تقترح طرق للتأثير على التغيير في عمليات السلام، بما في ذلك تحديد نقاط الدخول الممكنة والتغلب على التوترات مع الاستراتيجيات المتنافسة.
- تسلّط الضوء عبر أمثلة كيف أن إدماج المنظور الجنساني في اتفاقيات السلام لا يفيد المرأة فحسب، بل يساعد أيضًا على تنويع وجهات النظر والحلول المقترحة، وبالتالي يساهم بشكل أعم في إحراز تقدم في عمليات السلام للجميع.
- توفر بيانات كمية ونوعية من اتفاقيات السلام، باستخدام أمثلة من جميع أنحاء العالم كدليل وإلهام للعمل.
- تقدم تحليلاً يوفر النُهج المبدئية للإدماج - ترتكز على المعايير القانونية الدولية - مع الإشارة إلى كيفية ربطها بالنقاشات السياسية الواقعية.

وفي كثير من الأحيان، تتناول مفاوضات السلام الرسمية مشاركة المرأة ذات المغزى والمساواة الجنسانية باعتبارها شاغلا ثانويًا وغير سياسي "لوقف الحرب". وغالبًا ما يتمّ تقديم الحجج بأن الحاجة إلى الواقعية السياسية لإنهاء النزاع يجب أن تسود بشكل استثنائي. ومع ذلك، فإن هذان الشاغلان مرتبطان ارتباطًا وثيقًا ببعضهما البعض من أجل سلام مستدام. ويدعم نهج هذه الإحاطات المشاركة في عمليات السلام المتأصلة في مبدأ المساواة الجنسانية، مع الاعتراف بأن الأحكام المصممة لتحقيق المساواة في أي سياق سيتمّ التفاوض عليها بأساليب سياسية من الناحية العملية. وللتأثير على التغيير، ستحتاج النساء للتأثير على مجموعة من الجهات الفاعلة، بما في ذلك أولئك الذين قد لا يعتبرون المساواة الجنسانية مسألة مركزية. كما سيكون للنساء أيضاً آراء ووجهات نظر سياسية متنوعة. ولذلك تقدم الإحاطات تحليلاً مقارناً وأمثلة وأسئلة إرشادية لدعم النساء وغيرهم لوضع مقترحات ملائمة لسياقاتهم الخاصة، بدلاً من تحديد أي نهج واحد.

جدول المحتويات

المقدمة	**1**
الجزء الأول: نظرة عامة	**2**
ماذا نعني بالأمن؟	2
استخدام المعايير الدولية: جدول أعمال المرأة والسلام والأمن	2
الجزء الثاني: المسائل الجنسانية، حقوق المرأة وأمنها في عمليات السلام – ما الذي يجب معالجته؟	**2**
التفاوض بشأن مسائل السلامة الشخصية والأمن الشخصي	7
المشاركة في إصلاح القطاع الأمن	7
كيفية استخدام النفوذ الدولي	9
إدارة المقايضات والتوترات	10
الجزء الثالث: نقاط الدخول إلى المناقشات الأمنية	**12**
النهج المتأصلة في "الواقعية القائمة على المبادئ"	12
استخدام جدول أعمال المرأة والسلام والأمن	12
التعامل مع الأدلة والتفكير السياسي	13
تسخير المرأة في المناقشات الأمنية	13
أين نجد المزيد من الإلهام والمعرفة	13
الجزء الرابع: أسئلة لدعاة المساواة الجنسانية بشأن المناقشات حول الأمن	**15**
الاستنتاج	**17**
الملاحق	**18**
الملحق أ: اتفاقيات السلام المذكورة	18
الملحق ب: المصادر	19
الملحق ج: المراجع	20

المقدمة

يخلق النزاع المسلح، أولاً وقبل كل شيء، تحديًا للسلامة الشخصية والأمن الشخصي. كما تتعرض أشكال أخرى من الأمن للتهديد، مثل الأمن الاجتماعي - الاقتصادي أو الأمن القانوني. إن عمليات السلام والاتفاقيات التي تنتج عنها تتعامل مع مجموعة واسعة من القضايا الأمنية في جميع مراحل عملية السلام. وستركز هذه الإحاطة في المقام الأول على **الأمن الشخصي** - الإشارات المستقبلية للأمن ستعني الأمن الشخصي، على الرغم من أن النقاش سيتطرق أيضاً إلى كيفية ارتباط الأمن الشخصي بأشكال أخرى من الأمن.

تختلف الترتيبات الأمنية في نطاقها وطبيعتها. وقد تشمل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ إصلاح هيكل الأمن القومي، بما في ذلك إصلاحات قطاع الدفاع أو الشرطة؛ وحماية المدنيين أو الأشخاص المشرّدين داخليًا، وذلك من بين القضايا الأخرى المتفق عليها.

(المصدر: الأمم المتحدة، 2017. إرشادات حول الوساطة المراعية للاعتبارات الجنسانية والشاملة للجميع 2017. *Guidance on Gender and Inclusive Mediation Strategies*)

يُعتبر الأمن أحد الشواغل الرئيسية في التفاوض على السلام، وهو محور تركيز مفاوضات السلام وعمليات السلام. إن حوالي 85 في المائة من جميع اتفاقيات السلام من عام 1990 إلى عام 2016 تتضمن أحكامًا تعالج قضايا الأمن الشخصي (انظر قاعدة بيانات اتفاقيات السلام). أما النسبة المتبقية البالغة 15 في المائة فهي اتفاقيات جزئية بشأن مسائل محددة لا تكون ذات صلة بالأحكام الأمنية. وتتناول كافة اتفاقيات السلام الشاملة تقريباً الأمن، شأنها في ذلك شأن جميع اتفاقيات وقف إطلاق النار.

يكتسي الأمن طابعًا جنسانيًا إلى حد كبير. وغالبًا ما يؤثر العنف أثناء النزاعات المسلحة على النساء والرجال بطريقة مختلفة. وتميل الأحكام الأمنية في اتفاقيات السلام إلى التركيز على الأمن فيما يتعلق بالجهات الفاعلة المسلحة التي هي في المقام الأول من الرجال، وغالبًا ما تفشل في الأخذ بالحسبان خبرات النساء في انعدام الأمن أثناء النزاع والحاجات الأمنية التي تتوقعها وتتطلبها من عملية السلام. **ولذلك من المهم إبراز التحديات الأمنية الخاصة التي تواجه النساء في جميع مراحل مفاوضات السلام وعمليات السلام.**

يُعتبر الأمن مهمًا بشكل خاص للنساء لكي تقوم بمعالجته في مفاوضات السلام لأنه يؤثر على جميع جوانب حياتهن. وما لم يكن الأمن الشخصي مضموناً يصعب تحقيق أشكال أخرى من الأمن، شأنه في ذلك شأن أي نتائج أوسع نطاقًا للمساواة الجنسانية أو أي تحسينات أخرى لحياة المرأة. كما تجلب النساء أيضًا الخبرة والمعرفة بشأن انعدام الأمن الذي تواجهنه وهو أمر مفيد لمعالجة القضايا العملية المتعلقة بالأمن بشكل أعم.

الجزء الأول: نظرة عامة

ماذا نعني بالأمن؟

إن حل مسألة الأمن أمر صعب ومهم على حد سواء بالنسبة لجميع أطراف النزاع. وغالبًا ما يفهم المفاوضون رفيعو المستوى أن دورهم الرئيسي هو التوفيق بين مطالب الجهات الفاعلة المسلحة في النزاع. وعندما ينظر إلى هذه المطالب على أنها متعارضة مع ادعاءات المجموعات الأخرى، بما في ذلك النساء، فإن المفاوضين غالبًا ما يعتمدون نهج "وقف القتال أولاً" الذي يركز على الاتفاق بين الجهات العسكرية، على أن يتمّ تناول المسائل الأخرى في وقت لاحق.

عادة ما يُفهم الأمن في سياق مفاوضات السلام على أنه "أمن صارم" بشكل حصري. وتشمل مخاوف الأمن الصارم تحرك القوات أو المقاتلين المسلحين، خطوط وقف إطلاق النار، السيطرة على الأراضي، مراقبة الأسلحة، أو عمليات تسريح المقاتلين ونزع سلاحهم، والمزيد من الإصلاح الهيكلي للقطاع الأمني (مثل إصلاح الجيش والشرطة وخطوطهم للمساءلة الديمقراطية). **غير أن العنصر الرئيسي في تحقيق الأمن يتطلب معالجة السلامة البدنية لجميع غير المقاتلين المتضررين من العنف المسلح، وهذا يحتاج إلى عملية أوسع نطاقًا بكثير.**

ولكي تكون النساء فعالات في تلبية مطالبهن والتأثير على الاجراءات، من المهم أن تطور ما يلي:

- صياغة تتمحور حول المرأة لاحتياجات الأمن؛
- أفكار حول كيفية ترتيب أولويات هذه الاحتياجات وتسليمها مع مرور الوقت؛
- إدراك لكيفية تعامل أطراف النزاع مع احتياجاتهن الأمنية ومتى يمكن أن يكون هناك تآزر وتوتر بالنسبة للأولويات المدنية والجنسانية؛
- تعريف لطرق التأثير (المحادثات، المؤيدون الدوليون للمحادثات، المشاركة المدنية الأوسع)؛ و
- الاستراتيجيات العملية للمشاركة عبر العديد من المنتديات والجهات الفاعلة.

استخدام المعايير الدولية: جدول أعمال المرأة والسلام والأمن

من المعترف به دوليًا أن الأمن له بعد جنساني. وهذا الجانب الأمني يبعث على القلق بوجه خاص في سياق النزاع العنيف، حيث غالبًا ما تستهدف جماعات المحاربين، التي يهيمن عليها الذكور، عمداً المدنيين كأداة للحرب بما في ذلك عن طريق العنف الجنساني. لقد أدرك المجتمع الدولي هذه المشكلة بمجموعة من القرارات التي أصدرها مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ولا سيما قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1325 وما يسمى بجدول أعمال "المرأة والسلام والأمن" والتوصية العامة رقم 30 لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

وبفضل الاعتراف الدولي به الرفيع المستوى، يقدم جدول أعمال المرأة والسلام والأمن نقطة مرجعية هامة - وبالتالي نفوذ فعلي - للنساء في أي مفاوضات تتعلق بالأمن والنزاع العنيف. وحدد قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 في عام 2000 جدول أعمال واضح بشأن المرأة والسلام والأمن وتلاه أكثر من 12 قرارًا إضافيًا يتناولون جدول أعمال المرأة والسلام والأمن. ويقدم الجدول التالي لمحة عامة عن القرارات ذات الصلة ومحتواها الذي يمكن استخدامه كوسيلة للضغط من أجل مشاركة المرأة في مفاوضات السلام وفي المسائل الأمنية:

الجدول 1: قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة التي تتعامل مع المرأة والسلام والأمن

31 تشرين الأول/أكتوبر 2000 S/RES/1325	كان هذا هو أول قرار بشأن المرأة والسلام والأمن، يعبر عن استعداد المجلس لإدراج المنظور الجنساني في بعثات حفظ السلام، ويدعو جميع الأطراف إلى حماية النساء والفتيات من العنف القائم على أساس نوع الجنس ووضع حد للإفلات من العقاب على هذه الجرائم.	يحث القرار على *"ضمان زيادة تمثيل المرأة في جميع مستويات صنع القرار في المؤسسات والآليات الوطنية والإقليمية والدولية لمنع النزاعات وإدارتها وحلها"*.
13 تشرين الثاني /نوفمبر 2000 S/RES/1327	شدد هذا القرار على أهمية الأمين العام في منع نشوب النزاعات وأكد من جديد على دور المرأة في منع نشوب النزاعات وحلها وبناء السلام. ووافق المجلس أيضًا على تعزيز نظام المشاورات مع البلدان المساهمة بقوات من خلال عقد اجتماعات خاصة معها، وذكر إمكانية النظر في استخدام لجنة الأركان العسكرية كأحد وسائل تعزيز قدرة الأمم المتحدة على حفظ السلام.	إن القرار *"يؤيد تمامًا الحاجة الملحة إلى تعميم مراعاة المنظور الجنساني في عمليات حفظ السلام"*.
30 آب/أغسطس 2001 S/RES/1366	تناول هذا القرار قضية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في ولايات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبناء السلام. وذكر أن منع نشوب النزاعات المسلحة هو جزء رئيسي من عمل المجلس.	يطالب القرار من *"الأمين العام بإيلاء اهتمام أكبر للمنظور الجنساني في تنفيذ ولايات حفظ السلام وبناء السلام وكذلك في جهود منع نشوب النزاعات"*.
19 حزيران/يونيو 2008 S/RES/1820	تناول هذا القرار العنف الجنسي في حالات النزاع وما بعد النزاع وطلب من الأمين العام تقديم تقرير بحلول 30 حزيران/يونيو 2009 يتضمن معلومات عن الاستخدام المنهجي للعنف الجنسي في مناطق النزاع ومقترحات لوضع استراتيجيات للحد من انتشار هذه الأفعال مع مقاييس مرجعية لقياس التقدم.	يؤكد هذا القرار *"أن اتخاذ خطوات فعالة لمنع مثل هذه الأعمال من العنف الجنسي والتصدي لها يمكن أن يساهم بشكل كبير في صون السلم والأمن الدوليين"*.
30 أيلول/سبتمبر 2009 S/RES/1888	عزز هذا القرار الجهود المبذولة لإنهاء العنف الجنسي ضد النساء والأطفال في النزاعات المسلحة.	تبعاً للقرار S/RES/1820، *"يؤكد القرار في هذا الصدد أن الخطوات الفعالة لمنع مثل هذه الأعمال من العنف الجنسي والتصدي لها يمكن أن يساهم بشكل كبير في صون السلم والأمن الدوليين"*.
5 تشرين الأول/أكتوبر 2009 S/RES/1889	حث هذا القرار الدول الأعضاء وهيئات الأمم المتحدة والجهات المانحة والمجتمع المدني على ضمان أخذ مشاركة المرأة وحمايتها وتمكينها في الحسبان أثناء تقييم احتياجات ما بعد النزاع والتخطيط لها.	يحث القرار *"الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والإقليمية على اتخاذ تدابير إضافية لتحسين مشاركة المرأة في جميع مراحل عمليات السلام، لا سيما في تسوية النزاع، والتخطيط وبناء السلام بعد انتهاء النزاعات، بما في ذلك تعزيز مشاركتها في صنع القرار السياسي والاقتصادي في المراحل المبكّرة من عمليات الانتعاش، وذلك من خلال جملة أمور، منها تعزيز قيادة المرأة وقدرتها على المشاركة في إدارة وتخطيط المعونات، ودعم المنظمات النسائية، ومواجهة المواقف المجتمعية السلبية بشأن قدرة المرأة على المشاركة على قدم المساواة "*.
16 كانون الأول/ديسمبر 2010 S/RES/1960	أنشأ هذا القرار آلية للرصد والتحليل والإبلاغ بشأن العنف الجنسي المرتبط بالنزاع في الحالات المدرجة في جدول أعمال المجلس. كما دعا أطراف النزاع المسلح إلى وضع التزامات محددة زمنيًا لحظر العنف الجنسي والمعاقبة عليه، وطلب إلى الأمين العام رصد تلك الالتزامات.	يؤكد القرار على *"أن اتخاذ خطوات فعالة لمنع مثل هذه الأعمال من العنف الجنسي والتصدي لها يمكن أن يساهم بشكل كبير في صون السلم والأمن الدوليين"*.
24 حزيران/يونيو 2013 S/RES/2106	ركز هذا القرار على المساءلة لمرتكبي العنف الجنسي في النزاع وشدد على تمكين المرأة في المجال السياسي والاقتصادي.	يشدد القرار على *"مشاركة المرأة باعتبارها ضرورة لأي استجابة للوقاية والحماية"* فيما يتعلق *بالعنف الجنسي والهجوم المنظم ضد السكان المدنيين*.

18 تشرين الأول/أكتوبر 2013 S/RES/2122	تناول هذا القرار الفجوات المستمرة في تنفيذ جدول أعمال المرأة والسلام والأمن، على النحو المشار إليه في آخر تقرير للأمين العام.	يهدف القرار إلى *"تركيز مزيد من الاهتمام على قيادة المرأة ومشاركتها في حل النزاعات وبناء السلام، بما في ذلك عن طريق رصد التقدم في التنفيذ ومعالجة التحديات المرتبطة بنقص وجودة المعلومات والتحليلات بشأن تأثير النزاعات المسلحة على النساء والفتيات، ودور المرأة في بناء السلام والأبعاد الجنسانية لعمليات السلام وتسوية النزاعات".*
28 نيسان/أبريل 2014 S/RES/2151	كان هذا القرار أول قرار قائم بذاته حول إصلاح قطاع الأمن. ويؤكد على مركزية الملكية الوطنية لعمليات إصلاح قطاع الأمن ويشجع الدول على أخذ زمام المبادرة في تحديد رؤية وطنية شاملة بشأن إصلاح قطاع الأمن، بالاستناد إلى احتياجات سكانها ولا سيما النساء.	يؤكد القرار على *"أهمية مشاركة المرأة بشكل متساوٍ وفعال واشتراكها الكامل في جميع مراحل عملية إصلاح قطاع الأمن، نظراً لدورها الحيوي في منع وحل النزاعات وبناء السلام، وفي تعزيز تدابير حماية المدنيين في الخدمات الأمنية، بما في ذلك توفير التدريب الكافي لموظفي الأمن، وإشراك المزيد من النساء في قطاع الأمن وعمليات التدقيق الفعالة من أجل استبعاد مرتكبي العنف الجنسي من قطاع الأمن."*
13 تشرين الأول/أكتوبر 2015 S/RES/2242	تناول هذا القرار دور المرأة في مكافحة التطرف العنيف والإرهاب، وتحسين أساليب العمل الخاصة بالمجلس فيما يتعلق بالمرأة والسلام والأمن وتناول التوصيات المتعلقة بالشؤون الجنسانية التي وضعها الفريق المستقل الرفيع المستوى المعني بعمليات السلام، والدراسة العالمية بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1325.	يحث القرار *"البلدان المانحة على تقديم المساعدة المالية والتقنية للنساء المشاركات في عمليات السلام، بما في ذلك التدريب في مجال الوساطة والمناصرة والمجالات التقنية للتفاوض، فضلاً عن توفير الدعم والتدريب للوسطاء والفرق الفنية بشأن تأثير مشاركة المرأة والاستراتيجيات الخاصة بالإدماج الفعال للمرأة".*
20 كانون الأول/ديسمبر 2016 S/RES/2331	كان هذا هو القرار الأول على الإطلاق بشأن الاتجار بالبشر، والذي أدان هذه الظاهرة وشدد على كيف يمكن للاتجار بالبشر أن يفاقم النزاع ويعزز انعدام الأمن.	يشجع القرار الدول الأعضاء على *"بناء شراكات قوية مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات النسائية المحلية، ومضاعفة جهودها من خلال تشجيع هذه الجهات الفاعلة على تقديم معلومات تساعد على تحديد الأفراد والشبكات المعنية بالاتجار بالأشخاص في المناطق المتضررة من النزاع المسلح، وتعطيلها وتفكيكها وتقديمهم إلى العدالة".*

الجزء الثاني: المسائل الجنسانية، حقوق المرأة وأمنها في عمليات السلام – ما الذي يجب معالجته؟

بصورة عامة، غالبًا ما تهدف عمليات السلام إلى تحقيق وقف إطلاق النار عن طريق المحادثات التمهيدية التي تمكّن الأطراف من الانتقال إلى محادثات موضوعية حول كيفية تحقيق نهاية دائمة للنزاع. ويتطلّب تحقيق نهاية دائمة للنزاع التعامل بصورة هيكلية أكبر مع القضايا الأمنية بما في ذلك المسائل "العسكرية" مثل نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، والمسائل "السياسية" مثل وضع الجيوش الوطنية تحت السيطرة الديمقراطية، أو إنشاء إطار سيادة القانون بما في ذلك، على سبيل المثال، حماية حقوق الإنسان. ويوضح الرسم البياني 1 الركائز الأساسية للأمن في تسلسل مثالي.

الرسم البياني 1

مسار الأمن المثالي للمفاوضات

وقف إطلاق النار
مرحلة ما قبل التفاوض

⬇

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج
مرحلة التفاوض

⬇

اصلاح القطاع الأمني
مرحلة التنفيذ

يشير تحليل ما توصلت إليه اتفاقيات السلام في مراحل مختلفة من عملية السلام إلى أنه **لا توجد هنالك أنماط فعلية لأي نوع من القضايا سيتمّ تناولها في كل مرحلة، مما يوحي بأن هناك مجموعة من المسائل الأمنية غالبًا ما يتمّ تناولها في كل مرحلة من مراحل عملية السلام.** وستعتمد الأولويات الأمنية في كل مرحلة دائمًا على أنماط المفاوضات الخاصة بها وضمن سياقها.

على سبيل المثال، قد يميل وقف إطلاق النار بشكل عام إلى التركيز على الفصل بين القوات وعلى توفير ورصد وقف فعلي لإطلاق النار - الأمر الذي قد لا يبدو للوهلة الأولى أمرًا حيويًا للهياكل الأمنية المستقبلية في البلاد. بيد أنه في بعض عمليات وقف إطلاق النار تجري مناقشة مجموعة كبيرة بشكل مدهش من المسائل الإضافية كما يظهر من مثال وقف إطلاق النار بين حكومة بوروندي وبالبيهوتو. والأهم من ذلك، أن الإجراءات الأمنية المتفق عليها في مرحلة مبكّرة غالباً ما تحدد كيفية التعامل مع القضية في وقت لاحق.

قوات التحرير الوطنية/بوروندي، اتفاقية وقف إطلاق النار بين حكومة جمهورية بوروندي وحزب بالبيهوتو، 7 أيلول/سبتمبر 2006.

المادة الثانية:

1. ينبغي أن يتضمن اتفاق وقف إطلاق النار ما يلي:

5.1.1 وقف جميع أعمال العنف ضد السكان المدنيين: أعمال الانتقام، عمليات الإعدام بإجراءات موجزة، التعذيب، التحرش، احتجاز المدنيين واضطهادهم على أساس الأصل العرقي؛ المعتقدات الدينية؛ و/أو الانتماء السياسي، تسليح المدنيين؛ استخدام الجنود الأطفال؛ العنف الجنسي، رعاية أو تعزيز "إيديولوجيات" الإرهاب أو الإبادة الجماعية.

إن التصدي للأبعاد الجنسانية للعنف والأمن أمر بالغ الأهمية، خاصة في المرحلة التي تلي النزاع مباشرة. وقد تحتاج المسائل المتعلقة بمراقبة وقف إطلاق النار، وحماية المدنيين، وحفظ النظام، ومسائل الإغاثة وإعادة الإعمار، وإصلاح الأراضي، إضافة إلى مسائل مثل العنف المنزلي، إلى معالجتها في أي اتفاق سلام جوهري.

يقدم الرسم البياني 2 لمحة عامة عن القضايا التي تتمّ مناقشتها ومعالجتها بوجه عام في المراحل المختلفة لعملية السلام، بناءً على مراجعة جميع اتفاقيات السلام المتاحة من عام 1990 إلى عام 2016. وتلعب شواغل المرأة دوراً على جميع المستويات وفي جميع مراحل المفاوضات. وقد تعتبر نُهج الوساطة بشأن "إنهاء النزاع أولاً" أن الشواغل الجنسانية أقل أهمية من تلك المتعلقة بالجهات الفاعلة المسلحة، وبالتالي فهي أكثر ملاءمة لتطبيق أجندات الأمن على المدى الطويل. **ولكن هناك شواغل أمنية فورية رئيسية يتمّ التعامل معها في مرحلة مبكّرة من العملية - خاصة عندما يتمّ الاتفاق على وقف إطلاق النار - والتي لها أهمية خاصة بالنسبة للنساء. وتشمل هذه على وجه الخصوص حماية المدنيين، والاستراتيجيات ضد العنف القائم على نوع الجنس والتي يجب أن تكون على قوائم انتهاكات وقف إطلاق النار إذا كان من المقرر رصدها.** كما أن كلا الأمرين لهما تأثير كبير بين أصحاب المصلحة الدوليين الذين يروجون لالتزامات قانونية دولية من خلال معايير حقوق الإنسان والمعايير الإنسانية - وتتطلب هاتان الهيئتان القانونيتان معالجة هذه القضايا. **ويمكن أن يساعد المؤيدون الدوليون على تعزيز الوصول إلى المفاوضات للتمكّن من الاستماع إلى هذه الشواغل.**

الرسم البياني 2

التدابير/الأدوات التي يتعيّن تنفيذها في مراحل عملية السلام المختلفة

تتكرر المسائل الجوهرية والمسائل الإستراتيجية الأربع التالية عادة في عمليات السلام، لا سيما فيما يتعلق بإدراج المرأة والمنظور الجنساني في الاتفاقيات. ومن المحتمل جداً أن يتمّ التطرق إلى المسألتين الجوهريتين الأوليتين عند التفاوض، وبالتالي توفران نقاط دخول رئيسية ممكنة للنساء. ويمكن أن تكون الاستعدادات واستراتيجيات التفاوض القوية فيما يتعلق بهذه القضايا مهمة لضمان مفهوم أوسع لإدراج الجنسانية في مفاوضات السلام.

التفاوض بشأن مسائل السلامة الشخصية والأمن الشخصي

إن الاهتمام بالسلامة الشخصية أمر حاسم في كل مرحلة من مراحل عملية السلام. وكما ذكر أعلاه، غالبًا ما يتمّ معالجة قضايا السلامة المدنية في جميع مراحل النزاع. وخلال عملية السلام، **ينبغي معالجة هذه القضايا في أقرب وقت ممكن** في فترة ما قبل التفاوض أو أثناء التفاوض على وقف إطلاق النار. ففي هذه المراحل المبكرة، يمكن أن تقدم النساء أي توثيق أو تحليل لأنماط النزاع التي تواجهها النساء. وقد يكون من المفيد أيضًا **محاولة تغيير اللغة حول القضايا الأمنية** في عمليات السلام، والانتقال من مسألة كيفية حل القضايا بين القوات المسلحة، نحو السؤال الأوسع حول كيفية "الحفاظ على سلامة الناس" من الناحية العملية، والتي يمكن أن تمس مجموعة أوسع من القضايا الأمنية.

وكثيراً ما تدرج اتفاقيات وقف إطلاق النار بطريقة تفصيلية للغاية "ما يجب وما لا يجب فعله" حول كيفية معاملة الجهات الفاعلة المسلحة لبعضها البعض. لكنها غالبًا ما تهمل التهديدات الأمنية الأوسع التي يمكن لهذه الجهات الفاعلة المسلحة أن تشكلها للآخرين - حتى عندما يتمّ تسريحها. ويمكن أن تكون هذه التهديدات مباشرة مثل العنف الجنسي الذي يرتكبه المقاتلون. كما يمكن أن تكون غير مباشرة لأنها تترك فراغًا أمنيًا يتمّ استغلاله بعد ذلك من قِبل جهات فاعلة أخرى عنيفة (مثل العصابات الإجرامية أو الجماعات المتطرفة العنيفة)؛ أو لأن الإفلات من العقاب على العنف الجنسي يزداد عندما ينحصر عدد كبير من الرجال المسلحين في مناطق وبلدات وقرى معينة بعد رسم خطوط وقف إطلاق النار.

ينبغي أن تكون سلامة السكان المتضررين شاغلا رئيسيًا في المفاوضات الجوهرية. هنا، يمكن للمرأة أن تقدم تحليلا مدروسًا بشكل خاص بشأن الصلات والروابط المتبادلة بين الأمن الشخصي والأمن الاجتماعي - الاقتصادي والطرق التي يجب أن تُعالج معًا. على سبيل المثال، تعتبر الطرق المؤدية إلى المياه والإمدادات الغذائية والرعاية الصحية الأساسية والتعليم قضايا مرتبطة في كثير من الأحيان بسلامة طرق الوصول، ويجب معالجتها معًا.

على المدى الأطول، تظهر الأدلة من مناطق ما بعد النزاع أن النزاع العنيف مرتبط جوهريًا **بأنماط العنف المنزلي** في أعقاب الحرب (كما هو موضح في هيربرت، 2014). ومن المهم تسليط الضوء على هذه القضية عند مناقشة صفقات السلام الشامل، والبحث عن نُهُج مستدامة ومراعية للسياق حول كيفية التعامل مع العنف القائم على نوع الجنس: بدءاً من الدعم النفسي الاجتماعي إلى دمج المقاتلين السابقين في الهياكل المناسبة في الحفاظ على النظام اليومي أو برامج إعادة الدمج المجتمعية، كما هو الحال في الاتفاق الأخير بين الحكومة الكولومبية والقوات الثورية الكولومبية (انظر الإطار أدناه).

كولومبيا، الاتفاقية النهائية لإنهاء النزاع المسلح وبناء سلام مستقر ومستمر، 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2016.

المادة 1.4.3. المبادئ التوجيهية

النهج القائم على نوع الجنس: سيتمّ التركيز بشكل خاص على حماية النساء والأطفال والمراهقين الذين تأثروا بالمنظمات الإجرامية التي هي موضوع هذه الاتفاقية. وسيراعي هذا النهج المخاطر المحددة التي تواجهها المرأة ضد حياتها وحريتها ونزاهتها وسلامتها وسيكون مناسبًا لتلك المخاطر.

المشاركة في إصلاح القطاع الأمني

يتناول إصلاح القطاع الأمني جميع الأمور المتعلقة بكيفية إعادة ترتيب الجيش والشرطة والأجهزة الأمنية الأوسع بعد نزاع عنيف. وهذا ضروري لأن الجهات الفاعلة المسلحة في بلد في حالة حرب هي، في الغالب، مستعدة بالدرجة الأولى لخوض الحرب. وغالبًا ما تكون القوات المسلحة في مثل هذه الظروف أقل اهتماماً بضمان سلامة وأمن المواطنين بدلاً من كسب الحرب (على الرغم من أنها غالبًا ما تعبر عن الرغبة في كسب الحرب من حيث الحاجة لحماية المدنيين). بالإضافة إلى ذلك، غالبًا ما تكون فترة ما بعد النزاع هشة وتتسم بفترات متكررة من القتال والعنف. **والاعتراف الشائع بالحاجة إلى إعادة هيكلة جهاز أمني بعد الحرب يوفر نقطة دخول هامة أخرى لشواغل النساء.**

هناك ثلاثة أمور ذات أهمية كبيرة للأمن: مسألة الإشراف المدني؛ مشاركة المرأة في الجهاز الأمني الفعلي (قطاع الأمن وهيئات الرقابة الديمقراطية)؛ والضمانات التي وضعت لضمان تناول أحكام الأمن لمخاوف المرأة. ومن منظور المرأة، من المهم أن يقوم إصلاح القطاع الأمني على أساس عملية شاملة تضمن مشاركة المرأة وتعالج الاعتبارات الجنسانية بشكل أوسع (للحصول على مشورة مفصلة ومجموعة الأدوات بشأن إصلاح القطاع الأمني والمسائل الجنسانية، انظر منشورات مركز جنيف للرقابة الديمقراطية للقوات المسلحة في الملحق باء).

الضمانات التي تحمي تمثيل المرأة وإدماجها في كل من هياكل الرقابة والجهاز الأمني يمكن أن تحقق نتائج مهمة كما يظهر مثال جنوب أفريقيا. غير أن هذه الضمانات لا يمكنها فقط أن تعالج الشواغل المتعلقة بالسلامة للمرأة في حالات ما بعد النزاع؛ وينبغي أن تهدف إلى تغيير الثقافة والسلوك الفعلي لقوات الأمن.

من المهم الأخذ بعيد الاعتبار نهجين لإصلاح القطاع الأمني:

ألف. النهج الأول هو الضغط من أجل إشراف تمثيلي مدني وديمقراطي قوي على القوات المسلحة والشرطة. وينبغي أن يشمل ذلك النساء في الرقابة، على سبيل المثال في المناصب الحكومية المتعلقة بالأمن واللجان البرلمانية التي تشرف على جهاز الأمن وتراقبه أو في لجان الأمن القومي. ويمكن أن تشارك منظمات المجتمع المدني النسائية أيضًا في مبادرات الحفاظ على النظام والأمن المجتمعية على الصعيدين الوطني والمحلي، كما توضح ذلك أمثلة من جمهورية الكونغو الديمقراطية وليبيا.

جمهورية الكونغو الديمقراطية، المفاوضات بين الأطراف الكونغولية: الوثيقة الختامية ("اتفاقية سن سيتي")، 2 نيسان/أبريل 2003.

المادة 3 .ب الأسر والنساء والأطفال والأشخاص الضعفاء

رابعاً. تعزيز هوية المرأة التي تركز على المساواة والتكامل فيما يتعلق بإدماجها الفعال في جميع المجالات الحيوية للحياة الوطنية: وهذا يتعلق بالتطبيق الدقيق للحصة أو النسبة المئوية المخصصة للمرأة في المشاركة الفعالة في جميع قطاعات صنع القرار في الحياة الوطنية. (تعادل الحصة 30٪ على الأقل وفقًا لإعلان بلدان الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي، الذي صدقت عليه جمهورية الكونغو الديمقراطية).

كما يمكن إنشاء لجان أمنية على المستوى المحلي، الأمر الذي قد يمنحها قدرًا أعظم من التأثير في التعامل مع قضايا السلامة الشخصية لشرائح السكان الضعيفة (انظر الإطار الخاص بمالي). ويُعتبر النهج الشامل في هذه اللجان - على وجه الخصوص، الشامل للنساء - عنصرًا أساسيًا لإنجاح عملهن. وغالبًا ما تفكر اتفاقيات السلام الوطنية في إنشاء هياكل أمنية محلية.

ليبيا، الاتفاق السياسي الليبي (اتفاق الصخيرات)، 17 كانون الأول/ديسمبر 2015.

المادة 37

1. تتولى حكومة الوفاق الوطني، فور نيلها ثقة مجلس النواب، تشكيل ورئاسة "لجنة رصد تنفيذ الترتيبات الأمنية المؤقتة" وفقاً لما يتمّ الاتفاق عليه. وتقوم اللجنة بتشكيل لجان فرعية وآليات أخرى مساندة حسب الحاجة، مع مراعاة تمثيل المجتمعات المحلية، رجالا ونساء، في تلك الآليات، وتقدم اللجنة تقاريرها الدورية لحكومة الوفاق الوطني. ولحين تشكيل تلك اللجنة، يتولى المسار الأمني بالحوار السياسي الليبي تحديد الآليات المناسبة لوضع الترتيبات الأمنية موضع التنفيذ.

مالي، اتفاق من أجل السلام والمصالحة في مالي - من عملية الجزائر، 20 حزيران/يونيو 2015.

الملحق 2: الدفاع والأمن

خامساً. إصلاح قطاع الدفاع والأمن

ج. إنشاء لجان أمنية استشارية محلية

- في غضون 60 يومًا من توقيع الاتفاقية، يتمّ إنشاء لجان أمنية استشارية محلية بمرسوم، أولاً على المستوى الإقليمي ثم على المستوى المجتمعي (لجنة لكل منطقة مقرها في العاصمة الإقليمية، ولجنة واحدة في كل بلدة).

- تشمل اللجان الأمنية الاستشارية المحلية أصحاب المصلحة في العدالة والأمن على المستوى المحلي، بما في ذلك ممثلو الشرطة الإقليمية الجديدة والمجتمعات المحلية والسلطات التقليدية وأعضاء المجتمع المدني بما في ذلك جمعيات النساء والشباب. وينبغي أن تقدم اللجان الأمنية الاستشارية المحلية المشورة والتوصيات على مستوى السلطة التنفيذية المحلية وأصحاب المصلحة الأمنيين، ويجب أن تساعد في تبادل المعلومات، وزيادة الوعي ومراعاة أكبر لشواغل السكان.
- تجتمع اللجان الأمنية الاستشارية المحلية على الأقل مرة في الشهر لتقييم الوضع الأمني وتقديم التوصيات.

لا يجب أن يقتصر تمثيل المرأة في اللجان الأمنية على فترة ما بعد النزاع. وتظهر أمثلة من عمليات السلام أن الطابع الشامل غالبًا ما يعتبر ضرورياً للجان المراقبة أثناء وقف إطلاق النار، والتي عادة ما يتمّ تشكيلها لتشمل أعضاء متناسبين من "الأطراف" المختلفة في النزاع. وعلى العكس من ذلك، يمكن أن تكون أحكام إدراج المسائل الجنسانية مبهمة (انظر مثال ميانمار). ومن الناحية المثالية، ينبغي توفير أحكام واضحة لإدراج المرأة والتي تضمن التمثيل المتكافئ والفعال للنساء (أنظر قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1541، الفقرة 19؛ بشأن مفاوضات وقف إطلاق النار في ميانمار وإدراج المرأة انظر كذلك هولت-إيفري و ميوهلنبيك، بارسا).

ميانمار، المبدأ التوجيهي للجنة الرصد المشتركة لكل مستوى، 15 تشرين الأول/أكتوبر 2015.

الفصل الرابع، تشكيل اللجنة المشتركة لرصد وقف إطلاق النار على مستوى الدولة

34. يتمّ تشكيل اللجنة المشتركة لرصد وقف إطلاق النار على مستوى الدولة من قِبل لجنة الرصد المشتركة للاتحاد كما يلي:

(هـ) يبذل الطرفان قصارى جهدهما لتشمل مشاركة المرأة في اللجنة المشتركة لرصد وقف إطلاق النار على مستوى الدولة.

باء. النهج الثاني هو الأخذ بعين الاعتبار أين وكيف يتمّ إدماج النساء في قوات الأمن - ضمن الأعضاء العاديين وضمن هياكل القيادة والإشراف. إن تحقيق قيادة وعضوية متوازنة جنسانيًا في الجهاز الأمني للدولة مهمة طويلة الأمد وليست مهمة أثبتت أنها سهلة في أي مكان في العالم. ومع ذلك، قد يكون من المهم التوضيح أنه من الناحية المثالية، ينبغي أن تبدو قوات الأمن "مثل السكان الذين تسعى لخدمتهم" من حيث العرق والانتماء والمسائل الجنسانية. إن المطالبة بأن تكون قوات الأمن ممثلة للنساء هي مسألة نادراً ما تتناولها اتفاقيات السلام على الرغم من أنها، في المقابل، غالبًا ما تنص على "تقاسم السلطة العسكرية" لضمان أن تكون عضوية وقيادة الشرطة والجيوش ممثلة للجماعات والقوى الرئيسية في قلب النزاع.

كيفية استخدام النفوذ الدولي

تميل مفاوضات السلام إلى أن تكون شؤوناً حصرية - وتركّز على المسؤولين الرئيسيين عن النزاع. ولأسباب مثل السرية والشعور بالخطر، غالبًا ما تحجم أطراف النزاع عن قبول المشاركة على نطاق أوسع. ولكن، بالنسبة للنساء، فإن وجود صوت واضح في الجزء "الصعب" من المفاوضات هو شرط أساسي مسبق للتعامل مع جميع المسائل الأمنية. هنا، يمكن للشركاء الدوليين والإطار القانوني الدولي إضافة نفوذ كبير لمحاولات النساء المشاركة في هذه العملية. ويمكن للمنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي تقديم دعم مفيد. كما يمكن أن تقوم بذلك منظمات المجتمع المدني الدولية التي زادت أهميتها في مفاوضات السلام زيادة كبيرة في السنوات الأخيرة.

في سياق النفوذ الدولي، يلعب جدول أعمال المرأة والسلام والأمن دورًا مهمًا بشكل خاص. وقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1325 والقرارات اللاحقة لا توفر فقط إطارًا عامًا يضفي شرعية ويطلب مشاركة أقوى من النساء فحسب، بل يمكن أيضًا استخدامها للضغط من أجل التمثيل الجنساني في الهياكل الأمنية.

قد يكون من المفيد التعاون مع المنظمات الدولية كاستراتيجية للتفاوض، لا سيما أن هذه المنظمات تشترك في جداول أعمال دولية مثل المرأة والسلام والأمن ولديها مهارات وموارد في هذا المجال. فعلى سبيل المثال، عمل الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بدارفور (الاتحاد الأفريقي، 2009) بشكل متعمد كمدخل للعديد من الشواغل، بما في ذلك شواغل النساء، التي كان يهملها عادة المفاوضون الرئيسيون لأطراف النزاع.

أوغندا، اتفاق نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، جوبا، السودان، 29 شباط/فبراير 2008.

المادة 14.2

يضمن الطرفان أن تتضمن عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بشكل كامل الحقوق والاحتياجات الخاصة للنساء. وعلى وجه الخصوص، يجب مراعاة قرار مجلس الأمن 1325 بشأن المرأة والسلام والأمن (2000) والبندين 10 و11 من اتفاق المساءلة والمصالحة.

إدارة المقايضات والتوترات

يشكل التفاوض على الأمن في عمليات السلام عملية صعبة تنطوي على العديد من التوترات والمقايضات. ومن خلال عملية إلقاء السلاح والموافقة على الرقابة الخارجية، يواجه قادة الجماعات المسلحة غير التابعين للدولة مخاطر هائلة فيما يتعلق بقدرتهم على "كسب الحرب". ويميل هذا التوتر إلى تحويل العديد من المشكلات الأمنية التي تبدو فنية إلى مشكلات عالية التنافس. ونتيجة لذلك، فإن تصميم الحماية الأمنية الجديدة غالباً ما ينطوي على مقايضات كبيرة إذا كان المطلوب استيعاب المواقف المتنافسة للمقاتلين الرئيسيين. ولكي تكون فعّالة، يتعين على القيادات النسائية اعتماد أشكال متعددة الطبقات من الدعوة، والتي:

- تدرك وتدعم الحاجة إلى التوصل إلى "صفقة" بحيث تتوقف الأطراف عن القتال، باعتبارها محورية لأي محاولة لتوفير الأمن؛
- تدفع هذه الصفقة إلى أن تكون واقعية فيما يتعلق بما سيتطلّبه الأمر فعليًا لضمان أن تكون المرأة أكثر أمانًا من الناحية العملية، على سبيل المثال - عن طريق إدراج العنف الجنسي كخرق لوقف إطلاق النار، أو إنشاء آليات المساءلة لأية قوات مسلحة تمّ إصلاحها؛
- تحاول ضمان إشراك النساء في جميع العمليات الخاصة بإنشاء هيئات مراقبة الأمن - وقف إطلاق النار؛ لجان النظر في إصلاح الشرطة والجيش أو في قيادة عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وستكون هذه الهيئات هي المكان الذي يستمر فيه تطبيق "الصفقات" الأمنية من الناحية العملية وستكون مسؤولة عن خلق وتشكيل حوار اجتماعي أوسع حول الأمن؛ و
- تستخدم كل مرحلة من مراحل عملية السلام لضمان تحقيق مكاسب للمساواة الجنسانية من حيث المساءلة الديمقراطية وتكوين القيادة وأعضاء قوات الأمن العاديين.

لا يمكن إدارة هذه المهام في نفس الوقت، وسيكون هناك حتمًا توترات بين هذه الأهداف المختلفة في مراحل مختلفة من العملية. **وفي نهاية المطاف لا يمكن اتخاذ القرارات المتعلقة بكيفية تعزيز شواغل الأمن بالنسبة للمرأة إلا ضمن سياقها، لأن التحدي الرئيسي في تغيير البيئات الأمنية يكون في الغالب إدارك متى وكيف يمكن تقديم الحجج وما الذي يجب السعي من أجله وتحديد أولوياته وفي أي مرحلة.**

تشير المناقشة التالية حول "المقايضات" إلى بعض الاستراتيجيات التي كانت فعالة. وهي في الأساس استراتيجيات سياسية لعمليات سياسية مكثفة تحاول قدر الامكان ضمان اتباع نهج مبدئي لإدراج المرأة واحتياجاتها وأولوياتها الأمنية: ما نطلق عليه تسمية **"الواقعية القائمة على المبادئ".**

"البراغماتية المبدئية" هي نهج يمكن أن يتضمن إلقاء الضوء باستمرار على الطابع الجنساني للعنف والأمن، بينما يتجنب في الوقت نفسه المطالب المعيارية القاطعة التي سينظر فيها الأطراف والوسطاء الدوليون على أنها حاسمة في محادثات السلام.

المقايضة الأمنية "الشاملة" مقابل "الصفقة"

في السنوات الأخيرة، كان هناك توسع كبير في كيفية فهم الأمن. من نموذج ضيق إلى حد ما يصف بشكل رئيسي تدابير "صارمة" لتوفير الأمن، أعادت المفاهيم الأحدث مثل "الأمن البشري" (والتي تُعرف عمومًا باسم "التحرر من العوز والتحرر من الخوف") بشكل أساسي تعريف العديد من القضايا الأوسع باعتبارها متعلقة "بالأمن". فكيف يمكن تناول مسائل الأمن في مفاوضات السلام؟ على سبيل المثال هل يتمّ النظر في مسائل التنمية الشاملة أو جوانب توزيع الثروة من منطلق الأمن؟

هناك مقايضة تكتيكية بين لغة ضيقة ولغة واسعة تتعلق بإرشاد القضايا الأمنية التي يمكن للنساء ودعاة المساواة الجنسانية استخدامها لدى دخول المناقشات الأمنية. **ففي المراحل المبكرة من المحادثات، عندما يكون التركيز الأمني على وقف إطلاق النار، قد يكون من المفيد الإشارة إلى النطاق الواسع من المصطلحات الأمنية، وأوجه الترابط بين الأمن الاجتماعي -والاقتصادي والأمن الشخصي والأبعاد الجنسانية الأوسع نطاقًا للأمن، من أجل تحدي وإعادة صياغة وتوسيع جدول الأعمال الضيق للجهات الفاعلة المسلحة.** وقد يكون من المهم الإشارة إلى أن النزاع ليس شيئًا يمكن "حلّه" من خلال صفقة أمنية ضيقة (وهذا شيء ضروري لأنه قد يشكل نقطة بداية)، ولكنه سيحتاج إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاع وتوفير حل سياسي أوسع يتيح تأييد من المزيد من عناصر المجتمع.

في المراحل اللاحقة من المحادثات، حيث توجد مسائل صعبة وأكثر تقنية تتعلق بتشكيل وإصلاح الشرطة والجيش على طاولة المفاوضات، قد يكون استخدام لغة أمنية عامة جدًا أو محاولة إدراج مجموعة أوسع من القضايا في هذه المناقشة أمر غير فعال. وبدلاً من ذلك **فإن الاستعداد من خلال طرح اقتراحات ملموسة يمكن أن تساعد في "حل" مشاكل الأطراف والوسطاء يمكن أن تزيد من المصداقية والنفوذ.** على سبيل المثال، تقديم مقترحات بحثية مفصلة فيما يتعلق بتمثيل المرأة في الهيئات التي تقرر برامج الإصلاح أو لحصص النساء في القوات المسلحة أو تقديم مقترحات فعالة وواقعية من شأنها ضمان إرساء الديمقراطية في القوات المسلحة في المستقبل ومساءلتها.

والأهم من ذلك، من أجل تطبيق الأمن عملياً، ينبغي اتخاذ العديد من القرارات الصعبة بشأن متى يجب توسيع نطاق المناقشات الأمنية وتعميقها وإعادة صياغتها؛ ومتى يجب صياغة مقترحات مفصلة لإدخالها في مناقشات تجريها الأطراف الرئيسية في النزاع مع بعضها البعض. **لذلك فإنه من المهم عند وضع الاستراتيجيات للتأثير على مفاوضات السلام، تحديد ما هي المتطلبات الأساسية للعملية التي ينبغي صياغتها من الناحية الأمنية وما هي الجوانب التي لا ينبغي صياغتها من الناحية الأمنية.** وفي حين أنه من الممكن صياغة جميع أنواع القضايا الاجتماعية كمسائل أمنية، ينبغي اتخاذ قرارات بشأن ما يجب دعمه في المفاوضات وكيفية إعادة صياغة اللغة حول الأمن في ضوء أفضل السبل للتأثير على المناقشات كما نظمتها مفاوضات السلام.

مقايضة المساءلة

إن قضية المساءلة بالنسبة للمسؤولين عن جرائم الحرب الدولية الخطيرة، بما في ذلك العنف الجنسي، لديها القدرة على منع أي اتفاق سلام جوهري عند معالجتها من موقف معياري عقائدي في مرحلة مبكّرة من العملية. وكما هو الحال بالنسبة لمسائل حقوق الإنسان والمساءلة بشكل عام، فإن اهتمام المرأة بتحقيق المساءلة يحتاج إلى النظر في المقايضات التي تنشأ من الضمانات الأمنية التي من المرجح أن تطلبها الجهات الفاعلة المسلحة مقابل استعدادها لإلقاء السلاح (انظر المزيد، سلسلة الإحاطات بالمسائل الجنسانية: العدالة الانتقالية ومفاوضات السلام من منظور جنساني). وتتمثل إحدى طرق التعامل مع هذا التوتر في فهم كل مرحلة من مراحل الاتفاق كجزء من عملية أوسع تكون فيها أشكال مختلفة من المساءلة ممكنة في مراحل مختلفة، مع الاعتراف أيضًا بأن المراحل المستقبلية من العملية لن يتمّ التوصل إليها إلا إذا أمكن الحفاظ على وقف إطلاق النار وتعميقه في عقد اجتماعي أوسع.

على الرغم من أنه من المرجح أن ينظر إلى المطالب المباشرة للملاحقة القضائية والعقاب باعتبارها مسألة من شأنها أن تعرقل المحادثات، فإنه لا يزال من المهم وجود أصوات واضحة تعبر عن أخطاء النزاع والحاجة إلى تصحيحها. **لذا فلكي تكون المرأة فعّالة من "الداخل" في مفاوضات السلام يجب أن تجد اللغة المناسبة لتوضيح الحاجة طويلة الأمد للمساءلة دون أن يتجاهلها الأطراف والوسطاء لأنها تبدو غير قابلة للتحقيق على المدى القصير.**

نعرف من مجموعة من عمليات السلام أن أشكال المساءلة المختلفة ممكنة في المراحل المختلفة لعملية السلام وفي مرحلة التنفيذ. وباعتبار المساءلة هدفًا نهائيًا ومع اتضاح الاجراءات قد يكون من الضروري البناء نحو هذا الهدف من خلال:

- محاولة منع الالتزامات المباشرة بالإفلات الدائم من العقاب؛
- إدخال لغة مثل "عدم التكرار" أو حتى الحاجة إلى "سلام عادل" التي ستحافظ على مسألة العدالة على طاولة عملية السلام؛ و
- بناء آليات ستساعد على إثبات الحقيقة وقياس المساءلة.

يجب أن تكون هذه الاستراتيجيات مصحوبة بالتأثير والضغط خارج عملية المحادثات مع مجموعة من الجهات الفاعلة المحلية والدولية. كما أن الاعتراف بالمصاعب الكامنة في توفير المساءلة وإيجاد طرق جديدة للتصدي لها سيكون أمرًا بالغ الأهمية أيضًا. على سبيل المثال، مسألة كيفية التوفيق بين المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، والحاجة إلى "عدم التكرار" التي يمكن أن تؤدي إليها نهاية دائمة للنزاع مسألة صعبة للغاية. ومن الصعب أيضًا خلق مناقشات حول النزاع الذي سيمكّن المجتمع المنقسم من الحديث عن الماضي - خاصة عندما يكون مختلف الأشخاص قد عانوا من أخطاء كبيرة على يد "الطرف الآخر" - بطرق توفر للناس احتمالات العيش سوية بسلام بدلا من إعادة إشعال النزاع والانقسام. ويمكن للنساء ودعاة المساواة الجنسانية أن يلعبوا دورًا مهمًا في المساعدة على تقديم أفكار جديدة وحلول مبتكرة لعملية المحادثات الرسمية من خلال تنظيم منتديات تداولية حول الماضي.

الجزء الثالث: نقاط الدخول إلى المناقشات الأمنية

النهج المتأصلة في "الواقعية القائمة على المبادئ"

تعتبر اللغة حول الأمن أداة مهمة في السعي للتأثير على محادثات السلام. إن إعادة صياغة القضايا الأمنية والتوترات بطرق إبداعية يمكن أن تكون استراتيجية ناجحة لإدماج النساء والنهج المراعية للاعتبارات الجنسانية، فضلاً عن مساعدة عملية المحادثات ككل في إعادة تشكيل المناقشات المستقطبة لتسهيل الأمر على الأطراف للتوصل إلى حل وسط. على سبيل المثال في أيرلندا الشمالية، عندما نوقشت "الشرطة"، كانت هذه القضية مثيرة للانقسام الشديد حيث اتخذ كل من الوحدويين/البروتستانت والقوميين/الكاثوليك مواقف متناقضة إلى حد كبير. أكد النقابيون أن الشرطة لم تكن بحاجة للإصلاح على الإطلاق، بينما أراد القوميون رؤية حل قوة الشرطة بالكامل واستبدالها لأنها "غير قابلة للإصلاح". ولكن عندما تمّت إعادة صياغة النقاش على أنه مناقشة حول "مبادئ عمل الشرطة"، أصبح ذلك وسيلة للتوصل إلى حد أدنى من الاتفاق حول ما يجب أن تبدو عليه خدمة الشرطة بالشكل المثالي.

> أيرلندا/المملكة المتحدة/أيرلندا الشمالية، الاتفاقية التي تمّ التوصل إليها في المفاوضات متعددة الأطراف (اتفاق الجمعة الحزينة أو اتفاق بلفاست)، 10 نيسان أبريل 1998، الحفاظ على النظام والعدالة: الفقرة 2.
>
> يعتقد المشاركون أنه من الضروري تكوين هياكل وترتيبات الحفاظ على النظام بطريقة يتّسم جهاز الشرطة فيها بالمهنية والفعالية والكفاءة والعدل والنزاهة ويكون خالياً من السيطرة السياسية الحزبية؛ خاضعًا للمساءلة، سواء بموجب القانون لأعماله والمجتمع الذي يخدمه؛ ممثلا للمجتمع الذي يحافظ على نظامه ويعمل في إطار نظام متسق وعملي للعدالة الجنائية، الذي يتوافق مع معايير حقوق الإنسان.

والأهم من ذلك، أتاحت عبارات مثل "تمثل المجتمع الذي تحافظ على أمنه" عملية الإصلاح، ليس فقط للمساواة بين المجموعات النقابية - البروتستانتية/القومية - الكاثوليكية المنقسمة، ولكن لإدراج النساء.

بعد الاتفاق على مبادئ الحفاظ على النظام، تمّ إيضاح أن عملية المحادثات الرئيسية يمكن أن تؤسس هذه المبادئ فقط وليست هي المنتدى المناسب الذي تحاول فيه تحويلها إلى خطة إصلاح فعلية. بناء على ذلك، أنشئت لجنة متخصصة (لجنة باتن) بموجب الاتفاق للتشاور وتقديم المشورة بشأن كيفية تنفيذ هذه المبادئ في مشروع لإصلاح الشرطة. وتمّ تعيين امرأتين في اللجنة المكونة من سبعة أشخاص، وكانت المشاورات تعني أن عملية إصلاح الشرطة أصبحت عملية على صعيد المجتمع أوسع بكثير مما كان يمكن لمحادثات السلام أن تحققها.

استخدام جدول أعمال المرأة والسلام والأمن

كما تمّ توضيحه أعلاه، يقدم جدول أعمال المرأة والسلام والأمن وقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (والتي يعد أهمها قرار مجلس الأمن رقم 1325) أداة واعدة لتسليط الضوء ومعالجة الجوانب الجنسانية للأمن في مفاوضات السلام. **ومع ذلك، هناك خطر أيضًا من أن يُنظر إلى جدول أعمال المرأة والسلام والأمن على أنه عملية لوضع علامة صح أو خطأ يجب أن يُنظر إليها لتتمّ معالجتها ثم يتمّ تخصيصها فقط لخبراء المرأة والسلام والأمن.** الجانب السلبي من هذا النهج هو أنه بدلا من أن تكون جزءا لا يتجزأ من المفاوضات وتؤثر على ما تقرره الأطراف، تصبح قضايا المرأة مجزأة ومهمشة. ومن المهم التأكيد على أن المنظور الجنساني هو ما تتطلبه المعايير الدولية كجزء لا يتجزأ من العملية برمتها. بالإضافة إلى ذلك من المهم أيضًا وضع استراتيجية سياسية، من حيث الاعتبارات العملية، بشأن كيفية إعادة صياغة القضايا الأمنية بطرق (أ) مفيدة للأطراف للوصول إلى اتفاق مستدام؛ (ب) ضمان أن تستجيب الاتفاقية بشكل أفضل للأولويات الأمنية للمرأة.

التعامل مع الأدلة والتفكير السياسي

تشير قاعدة الأدلة المتزايدة إلى أن اتفاقيات السلام لها نتائج أفضل إذا أدرجت النساء في مفاوضات السلام. **ومن أجل زيادة انخراط المرأة ومشاركتها، من المهم أن ندرك مع ذلك أن الأنواع المختلفة من الأدلة ستكون أكثر ملاءمة للتأثير على مختلف المشاركين في عملية السلام.** على سبيل المثال قد يتمّ إقناع الوسطاء الدوليين بالإحصائيات حول كيفية تحسين إدراج المرأة لنتائج العمليات (أو لا). وغالباً ما تتأثر الجهات الفاعلة السياسية والعسكرية القوية المحلية بالحجج التي تتناول المخاوف الأمنية التي تثيرها النساء وغيرهم من دعاة المساواة الجنسانية والتي تساعدهم على تحقيق شيء يعتبرونه قيماً، مثل:

- وقف إطلاق نار عملي أكثر لن يستخدمه الطرف الآخر لتحقيق النصر؛
- "الفوز" في بناء الثقة الذي سيساعدهم على "بيع" أي تنازلات قدموها في العملية إلى قاعدتهم؛ أو
- علاقات جيدة مع حلفاء دوليين مهمين.

إن الأدلة على "الوقائع" والتفكير القانوني أو السياسي لن يكون لها تأثير سوى في لحظات محددة ومع جماهير معينة، ومن المرجح أن يكون لها القليل من التأثير مع الجهات الفاعلة المسلحة. وبالمثل فإن إقناع المشاركين في مفاوضات السلام بوجوب توفير أشكال مناسبة من الأمن سيتطلب في كثير من الأحيان إقناعهم بأن هذه الأشكال من الأمن مهمة لاستقرار الوضع بصورة عامة أكثر.

تسخير المرأة في المناقشات الأمنية

في بعض الأحيان، تُستخدم قضايا أمن المرأة "كأداة" في مفاوضات السلام. على سبيل المثال، سيتمّ إدراج النساء كأشخاص سيلعبون دور "المصلحات العرقيات"، أو المقاومات "الأماميات" للتطرف العنيف في المجتمعات المحلية وحتى عائلاتهم أو يتمّ التعامل معهن فقط "كضحايا" لانهيار الأمن. وفي حين أن النساء غالبًا ما ينقلن هذه المنظورات إلى عمليات السلام ويمنحن في بعض الأحيان إمكانية الوصول إلى العمليات لأنه يفترض أن يقمن بذلك، فالحد من مشاركة المرأة في المناقشات الأمنية لهذا الدور يلعب دورًا "أساسيًا" جدًا في اعتبار النساء كمجرد صانعات سلام وضحايا في النزاع. وهذا يمكن أن يهمشهن من المناقشات الجادة والفنية والسياسية للغاية حول كيفية معالجة القضايا الأمنية. كما يتمّ تنفيذ جداول الأعمال الأمنية بشكل متزايد باستخدام لغة "مكافحة الإرهاب" و "مكافحة التطرف العنيف"، مع استخدام معاملة النساء لتبرير قوانين أو استراتيجيات محددة. ومع ذلك، عندما يُفهم أن التهديد يشكل تهديدًا إرهابيًا وجوديًا، فإن فرصة ضياع حقوق المرأة في استراتيجية مكافحة الإرهاب عالية، حتى عندما يتمّ القيام بذلك مع ذكر حماية النساء كمبرر رئيسي.

أين نجد المزيد من الإلهام والمعرفة

بناء تحالفات استراتيجية

يعتبر الأمن مهماً لجميع أصحاب المصلحة في عملية السلام. ويمكن أن يدعم ويحفز تحديد الحلفاء المحتملين الذين لديهم مخاوف مشتركة مناصرة المرأة. ومن المفارقات أن المجموعات المقاتلة والجيوش نفسها، بسبب طبيعة مهمتها، لديها مستوى من الخبرة في كيفية كبح القوات وتقديم أشكال من الأمن الفوري. وقد يكون من المفيد النظر في مطالبها وممارساتها. وغالبًا ما تكون للأقليات غير المنحازة احتياجات أمنية خاصة وقد تشعر أيضًا بالتهميش بسبب تركيز المناقشات الأمنية. ويمكن أن تساعد مناقشة الأرضية المشتركة المحتملة بين المجموعات التي تستثني العملية مصالحها، وتحديد المصالح المشتركة، في تعزيز النفوذ في عملية وساطة أو مفاوضات رفيعة المستوى.

التعلم من العمليات المقارنة

كما يبين بوضوح عدد الإشارات الواردة في اتفاقيات السلام، يشكل الأمن شاغلا رئيسيًا في جميع عمليات السلام: حوالي 85 في المائة من جميع اتفاقيات السلام تعالج صراحة الشواغل الأمنية. وهناك الكثير لتعلمه من تجارب الآخرين. إن إجراء الاتصالات وبناء العلاقات مع مجموعات النساء في عمليات السلام الأخرى يمكن أن يكون مفيدًا عند التفكير في كيفية المشاركة في المفاوضات لأن المشاركة لا تتعلق فقط بالمحتوى بل أيضًا بالتكتيكات.

وبالمثل، فإن النظر إلى عمليات السلام الأخرى وإلى كيفية معالجة قضايا المرأة في مجال الأمن الأوسع نطاقًا من خلال اتفاقيات السلام الأخرى يمكن أن يقدم آراءً هامة. إن الاستفادة من الممارسة المقارنة لاتفاق السلام ليس مسألة نسخ ما تمّ عمله من قبل بشكل مباشر، بل مسألة استخدام أمثلة لإلهام الخيال السياسي وتحفيز الأفكار حول كيفية التعامل مع القضايا المتنازع عليها بطريقة مبتكرة.

يوفر عدد من قواعد البيانات ومجموعات اتفاقيات السلام سهولة الوصول إلى نصوص اتفاقيات السلام. وفي ثلاثة قواعد بيانات رئيسية، يمكن البحث بسهولة عن أحكام الاتفاقية. وهي **قاعدة بيانات اتفاقيات السلام** (www.peaceagreements.org)، **وأداة لغة السلام** (https://www.languageofpeace.org/#/)، ومصفوفة اتفاقية السلام (https://peaceaccords.nd.edu/). ويمكن استخدام هذه الطرق لاستكشاف كيفية معالجة مشاركة المرأة في عمليات السلام، لا سيما في قطاع السلامة الشخصية والأمن على نطاق أوسع، في عمليات السلام في جميع أنحاء العالم.

استخدام الشراكات الدولية بعناية

كثيراً ما تشارك الجهات الفاعلة الدولية عن كثب في القضايا الأمنية في عمليات السلام، كما تتبنى المعايير والقواعد الدولية، ولا سيما حول جدول أعمال المرأة والسلام والأمن. ويمكنها تقديم الدعم المالي أو المشورة والتدريب المفيدين. ومع ذلك، فإن الشراكة مع الجهات الفاعلة الدولية تتطلب رعاية واحتياجات لتعكس السياق السياسي الوطني، ربما في مجال الأمن أكثر من أي شيء آخر بالنظر إلى طابعها السياسي الشديد. وللجهات الفاعلة الدولية مصالحها الخاصة (ليست بالضرورة سيئة)، على سبيل المثال، الحاجة إلى إنفاق الأموال أو دعم المجموعات النسائية، وفقًا لولاياتها وبرامجها. وقد لا تتماشى هذه المصالح دائمًا مع مصالح الجماعات النسائية التي تحاول التأثير على مفاوضات السلام. بالإضافة إلى ذلك قد يؤدي التعاون مع الشركاء الدوليين إلى إثارة نقاشات حول الشرعية المرتكزة في السياق المحلي، اعتمادًا على كيفية فهم هذه الجهات الفاعلة الدولية والعمليات الأمنية التي ترتبط بها. إن التوافق مع الجهات الفاعلة الدولية يمكن أن يؤثر على مفهوم الحياد، على سبيل المثال، حيث تعتبر فكرة "تدويل" النزاع بحد ذاتها مطلبًا لجانب واحد فقط من النزاع أو عندما تكون الجهات الفاعلة الدولية مرتبطة باستراتيجيات أمنية يتمّ النظر إليها بشكل مختلف جدًا من قِبل الأطراف المتنازعة في النزاع. ومجددًا، هناك حاجة إلى المشاركة الذكية من الناحية السياسية والتي تتناول نهجًا متعدد المستويات للتأثير من أجل التغيير.

إرشادات بشأن الجوانب الجنسانية للترتيبات الأمنية بما فيها العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات

يجب أن يعمل الوسطاء وفرقهم مع أطراف النزاع من أجل:

- تحديد ما إذا كان العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات قد استخدم كأسلوب أو تكتيك للحرب وإدراجه **كعمل محظور** في تعريف أو مبادئ اتفاقيات وقف إطلاق النار والسلام، وكذلك في ترتيبات الأمن والمساءلة والرصد.
- وضع **ترتيبات للرصد والتحقق** لاتفاقيات وقف إطلاق النار **تراعي الاعتبارات الجنسانية**، بما في ذلك الخبرة الجنسانية، ونساء لمهام المراقبة والترجمة، وآليات فعالة لتسوية المنازعات؛ خلق بيئة مواتية للنساء والرجال للإبلاغ بأمان عن انتهاكات العنف الجنسي المرتبطة بالنزاع؛ ومتابعة التمويل الكافي وفي الوقت المناسب لضمان التنفيذ الفعال والرصد والتحقق من اتفاقيات وقف إطلاق النار والسلام.
- إدراج أحكام إضافية **لحماية النساء والأطفال** في المجتمعات التي تواجه تزايد التهديدات الأمنية؛ الإصرار على الترتيبات الأمنية المفصلة مثل توفير الحراسة الأمنية ودوريات منتظمة ومراكز قيادة (على سبيل المثال للمرافق الصحية، ونقاط وأسواق تجميع المياه والحطب).
- **الإقرار بأن قرارات العفو ممنوعة** على الجرائم الخطيرة بموجب القانون الدولي، بما في ذلك العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات؛ وينبغي أن تعالج الترتيبات الخاصة بالعدالة الانتقالية، بما في ذلك الملاحقة القضائية والتعويضات وهيئات البحث عن الحقيقة جرائم العنف الجنسي المرتبطة بالنزاع من بين أعمال العنف المرتكبة ضد النساء والرجال.
- القيام بجمع **معلومات الإنذار المبكّر** بشكل منهجي، ثم التحقق منها والإبلاغ عنها.
- التصدي للعنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، عند الاقتضاء، عند **تفكيك القوات المسلحة وفضها وسحبها** ودمج المقاتلين السابقين في مؤسسات أمنية أو مؤسسات حكومية.
- تكليف **قوات الأمن** بمكافحة ورصد العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، وتوفير التدريب على الاستجابة العسكرية الفعالة وإنفاذ القانون، ووضع مدونة سلوك لفحص الجهات الفاعلة الأمنية، وحظر العنف الجنسي المرتبط بالنزاع ومعاقبة سوء السلوك.
- ضمان مراعاة أحكام **نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج** للاعتبارات الجنسانية، والاعتراف بدور المرأة في النزاع (على سبيل المثال كمحاربات) واحتياجاتهن الخاصة، وتحديد النساء كمستفيدات من برامج ما بعد النزاع.

(المصدر: الأمم المتحدة، 2017. *Guidance on Gender and Inclusive Mediation Strategies*، إرشادات حول الوساطة المراعية للاعتبارات الجنسانية والشاملة للجميع، صفحة 30)

الجزء الرابع: أسئلة لدعاة المساواة الجنسانية بشأن المناقشات حول الأمن

قد يكون من المفيد التفكير في التعامل مع القضايا الأمنية عبر الوقت ضمن العمليات، وطرح الأسئلة في كل مرحلة لتوجيه التفكير. التساؤل عن دور المرأة في كل مرحلة من المراحل، وكيفية تأثير الأحكام عليها يوفر نقطة انطلاق جيدة. يحتوي الإطار أدناه على بعض الأسئلة الإرشادية لإثارة المزيد من التفكير.

النزاع

يجب أن يعمل الوسطاء وفرقهم مع أطراف النزاع من أجل:

- ما هي قضايا الأزمة المباشرة التي تؤثر على أمن النساء؟
- ما هي وسائل التأثير الموجودة مع الجهات الفاعلة المسلحة لتحسين الوضع؟
- كيف يمكن للخطوات الأولية بعيدًا عن العنف أن تبني الثقة بين الجهات الفاعلة المسلحة والمجتمعات التي تعمل بها، وبين الجماعات المسلحة؟
- إذا كان من المستحيل إيقاف النزاع، كيف يتمّ توثيقه وتسجيله؟ كيف يتمّ تسجيل النزاع القائم على نوع الجنس؟ ما هي المنظمات الدولية التي يمكن أن تساعد في هذا؟

مرحلة التفاوض

- هل يتمّ التفاوض على وقف إطلاق النار؟
- هل سيكون ذلك سريًا أم يتضمن التزامات عامة رسمية تحدد ما هو انتهاك وقف إطلاق النار؟
- هل يمكن التأثير به لحظر أشكال العنف التي تؤثر بشكل كبير على السكان المدنيين والنساء؟
- هل هناك قضية عنف جنسي يلزم ذكرها ومعالجتها في المناقشات الأمنية؟ من هو الأفضل لذكرها ومعالجتها في عمليات المحادثات؟
- هل هناك خبرة متوفرة حول توفير الأمن المحلي يمكن أن تكون مفيدة في ضمان نجاح ترتيب أوسع لوقف إطلاق النار؟
- ما هي آلية الرصد والاستجابة التي ستجلب الثقة إلى الوضع الأمني؟ كيف يمكن إشراك النساء على أفضل وجه؟
- ما هي القضايا الأمنية التي سيكون من الصعب على الأطراف التوصل إلى اتفاق بشأنها في هذه المرحلة من العملية، ولكن سيتعيّن التعامل معها في مرحلة ما؟ كيف يمكن وضع برنامج للتعامل معها في هذه المرحلة من العملية؟
- متى سيكون الدعم الدولي في القضايا الجنسانية مفيدًا في إجبار الأطراف على معالجتها؟ متى سيقوض قدرة المرأة المحلية على التأثير على الجهات الفاعلة القوية المحلية؟
- ما هي الاحتياجات والفرص الخاصة للنساء المقاتلات والنساء المرتبطات بالجماعات المسلحة؟ هل هناك تحديات أمنية خاصة تواجه هؤلاء النساء؟
- ما هي الاستراتيجيات الأخرى التي ينبغي وضعها للتأثير على الجهات الفاعلة وتحقيق النتائج الأمنية للمرأة: من الذي يتمتع

بنفوذ لدى الأطراف بشأن القضايا الأمنية؟ من الذي يستمعون إليه؟ هل يمكن التأثير على هؤلاء الأشخاص لإثارة مخاوف جنسانية خطيرة؟ ما هي التحالفات والاستراتيجيات السياسية الأخرى التي قد تكون مفيدة في خلق الضغط من أجل التغيير أو طرح القضايا الجنسانية على الطاولة؟

مرحلة الاتفاق

- من سيتحقق من الالتزامات الأمنية من قِبل الأطراف؟ هل ستشارك النساء في الهيئات؟ هل سيتمّ وضع أشكال لحفظ السلام؟ ماذا ستكون تشكيلتهم الجنسانية وتدريبهم؟
- ما هي المخاطر التي تواجه النساء في حالة التسريح وحفظ السلام، وما هي الخطوات التي من شأنها التخفيف من هذه المخاطر؟
- هل التزمت العملية باستراتيجية لإصلاح قطاع الأمن؟ هل معالجة العنف القائم على نوع الجنس هو هدف لهذه الاستراتيجية؟ من الذي يشارك في عملية الإصلاح وكيف يتمّ تضمين النساء؟ كيف يتشاور قادة الإصلاح مع النساء؟

التطبيق طويل الأمد

- كيف ينبغي التعامل مع الأمن دستوريًا من حيث الإصلاح؟
- ما الذي يجب أن يبدو عليه قطاع الأمن من حيث روحه وتوازنه الجنساني وتشكيله الاجتماعي الأوسع؟
- ماذا يجب أن تكون مبادئه وقيمه؟
- كيف يمكن مواءمة مرافق إيواء الفصائل المسلحة السابقة ومع مرور الوقت تخفيض حجم قطاع الأمن، لتعكس حالة أكثر سلمًا ودورًا أكثر "طبيعية"؟

الاستنتاج

يتطلّب التعامل مع المسائل الأمنية إستراتيجيات ذكية ولغة. ويتطلّب العمل للتأثير على أجندات أطراف النزاع وأولئك المسؤولين عن العملية (بما فيهم الوسطاء الدوليين)، منذ المراحل الأولى الممكنة من العملية.

الأمن قضية سياسية، وبالتالي فإن التفاوض على الأمن في عملية السلام يتطلّب في كثير من الأحيان طرح قضية الأمن باستخدام اللغة السياسية. وتنطبق الالتزامات القانونية بوضوح ويمكن تأكيدها بشكل مفيد، ولكن التأكيد على المعايير القانونية فحسب ليس هو السبيل الأكثر فاعلية على الدوام لكي تعالج عملية السلام بشكل جدي شواغل المرأة. الأهم من ذلك، ينبغي تطوير الاستراتيجيات على أساس أن العمليات تتغير بمرور الوقت؛ وأن نقاط الدخول المختلفة لشواغل المرأة المختلفة تنشأ في مراحل مختلفة من العملية؛ وأنه في كل مرحلة من المراحل يمكن التطرّق إلى المفاوضات ليس فقط لتحقيق مكاسب جوهرية، ولكن أيضًا بهدف إنشاء نقاط للدخول لمعالجة الشواغل الأمنية للمرأة في المرحلة التالية. ومن المهم الانخراط مع العملية كما هي مع محاولة إعادة تشكيل مخاوفها الأساسية.

الملحق أ: اتفاقيات السلام المذكورة

قوات التحرير الوطنية/بوروندي، اتفاقية وقف إطلاق النار بين حكومة جمهورية بوروندي وحزب بالييهوتو، 7 أيلول/سبتمبر 2006. [https://peaceagreements.org/view/336/]

كولومبيا، الاتفاق النهائي لإنهاء النزاع المسلح وبناء سلام مستقر ودائم، 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2016. [http://especiales.presidencia.gov.co/Documents/20170620-dejacion-armas/acuerdos/acuerdo-final-ingles.pdf]

جمهورية الكونغو الديمقراطية، المفاوضات بين الأطراف الكونغولية: الوثيقة الختامية ("اتفاق سن سيتي")، 2 نيسان/أبريل 2003. [https://peaceagreements.org/view/404/]

أيرلندا/المملكة المتحدة/أيرلندا الشمالية، الاتفاقية التي تمّ التوصل إليها في المفاوضات متعددة الأطراف (اتفاق الجمعة الحزينة أو اتفاق بلفاست)، 10 نيسان/أبريل 1998، الحفاظ على النظام والعدالة: الفقرة 2. [https://peaceagreements.org/view/556/]

ليبيا، الاتفاق السياسي الليبي (اتفاق الصخيرات)، 17 كانون الأول/ديسمبر 2015. [https://peaceagreements.org/view/1370/]

مالي، اتفاق من أجل السلام والمصالحة في مالي - من عملية الجزائر العاصمة، 20 حزيران/يونيو 2015. [https://peaceagreements.org/view/1365/]

ميانمار، المبادئ التوجيهية للجنة الرصد المشتركة لكل مستوى، 15 تشرين الأول/أكتوبر 2015. [https://peaceagreements.org/view/1545/]

أوغندا، اتفاق نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، جوبا، السودان، 29 شباط/فبراير 2008. [https://peaceagreements.org/view/685/]

الملحق ب: الموارد

باستيك،م. و فالاسيك، ك. (محررين)، 2008. مجموعة أدوات الجنسانية وإصلاح قطاع الأمن. مركز جنيف للمراقبة الديمقراطية للقوات المسلحة، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا/ مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، ومعهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة: جنيف. متاح على الرابط: **https://www.dcaf.ch/gender-security-sector-reform-toolkit**.

مركز جنيف للمراقبة الديمقراطية للقوات المسلحة، 2015. المساواة الجنسانية وحسن إدارة قطاع الأمن: المساواة الجنسانية لأمن الدولة والبشر، *SSR Backgrounder Series*. جنيف: المراقبة الديمقراطية للقوات المسلحة. متاح على الرابط: **https://www.dcaf.ch/gender-equality-and-good-security-sector-governance-gender-equality-state-and-human-security**.

مركز جنيف للمراقبة الديمقراطية للقوات المسلحة، 2015. المساواة الجنسانية وإصلاح قطاع الأمن: تعميم المساواة الجنسانية في توفير وإدارة ومراقبة الأمن، *SSR Backgrounder Series*. جنيف: المراقبة الديمقراطية للقوات المسلحة. متاح على الرابط: **https://www.dcaf.ch/gender-equality-and-security-sector-reform-mainstreaming-gender-equality-security-provision**.

لغة السلام، جامعة كامبريدج: **www.languageofpeace.org**.

قاعدة بيانات اتفاقيات السلام، جامعة إدنبرة: **www.peaceagreements.org**.

قاعدة بيانات اتفاق السلام بين الجنسين، جامعة إدنبرة: **www.peaceagreements.org/wsearch**.

صانع السلام، الأمم المتحدة: **www.peacemaker.un.org**.

مصفوفة اتفاقيات السلام، جامعة نوتردام: **https://peaceaccords.nd.edu**/الأمم المتحدة، 2012. *إرشادات للوسطاء: التعامل مع العنف الجنسي المرتبط بالنزاع في حالات وقف إطلاق النار واتفاقات السلام*. نيويورك: الأمم المتحدة. إدارة الشؤون السياسية. متاح على الرابط: **https://peacemaker.un.org/node/1447**.

الأمم المتحدة، 2016. *إصلاح قطاع الأمن: مذكرات توجيهية تقنية متكاملة عن الجريمة المنظمة عبر الوطنية وقطاع الأمن*. نيويورك: فرقة عمل إصلاح قطاع الأمن التابعة للأمم المتحدة. متاح على الرابط: **http://www.unodc.org/documents/organized-crime/SSR_TOC_ITGN_2016_WEB.pdf**.

الأمم المتحدة، *المعايير المتكاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج: المراة، والجنسانية، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج*. نيويورك: إدارة عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. متاح على الرابط: **http://unddr.org/uploads/20Women,%20%documents/IDDRS%205.10Gender%20and%20DDR.pdf**.

الأمم المتحدة، 2017. *إرشادات حول الوساطة المراعية للاعتبارات الجنسانية والشاملة للجميع*. نيويورك: الأمم المتحدة -33 إدارة الشؤون السياسية، صفحة 30 متاح على الرابط: **https://peacemaker.un.org/node/2940**.

الملحق ج: المراجع

الاتحاد الأفريقي، 2009. تقرير الفريق الرفيع المستوى التابع للاتحاد الأفريقي المعني بدارفور (PSC/AHG/2(CCVII متاح على الرابط: **https://reliefweb.int/report/sudan/sudan-darfur-quest-peace-justice-and-reconciliation-report-african-union-high-level.**

بارسا، م. و هولت-إيفري، وميوهلنبيك، أ. 2016. وقف *إطلاق النار المتكامل: المرأة والجنسانية و نايةٍ مُستدامة للعنف*. الأمن الشامل: واشطن العاصمة. متاح على الرابط: **https://www.inclusivesecurity.org/wp-content/uploads/2016/03/Inclusive-Ceasefires-ISA-paper-Final-3.pdf.2016.**

باستيك،م. و فالاسيك، ك. (محررين)، 2008. مجموعة أدوات الجنسانية وإصلاح قطاع الأمن. مركز جنيف للمراقبة الديمقراطية للقوات المسلحة، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا/ مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، ومعهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة: جنيف. متاح على الرابط: **https://www.dcaf.ch/gender-security-sector-reform-toolkit.**

دي وال، أ. 2017. قطاع السلام والأمن. *مجلة الأمن الأفريقي*، 26.2011 في السودان، 2002 (2): مهام السلام الأفريقي وقطاع الأمن. -198الحوكمة، صفحة 180

مركز جنيف للمراقبة الديمقراطية للقوات المسلحة، 2015. المساواة الجنسانية وحسن إدارة قطاع الأمن: المساواة الجنسانية لأمن الدولة والبشر *SSR Backgrounder Series*. جنيف: المراقبة الديمقراطية للقوات المسلحة. متاح على الرابط: **https://www.dcaf.ch/-gender-equality-and-good-security-sector governance-gender-equality-state-and-human-security.**

مركز جنيف للمراقبة الديمقراطية للقوات المسلحة، 2015. المساواة الجنسانية وإصلاح قطاع الأمن: تعميم المساواة الجنسانية في توفير وإدارة ومراقبة الأمن *SSR Backgrounder Series*. جنيف: المراقبة الديمقراطية للقوات المسلحة. متاح على الرابط: **https://www.dcaf.ch/gender-equality-and-security-sector-reform-mainstreaming-gender-equality-security-provision.**

هانغي، هـ.، و شيغاغ، ف. (محررين)، 2015. *إصلاح قطاع الأمن و مهام الأمم المتحدة المتكاملة: التجارب من بوروندي، وجمهورية الكونغو الديموقراطية، و هايتي*، وكوسوفو. جنيف: المراقبة الديمقراطية للقوات المسلحة. متاح على الرابط: **https://www.dcaf.ch/security-sector-reform-and-un-integrated-missions-experience-burundi-democratic-republic-congo.**

هيربرت، س.، 2014. العلاقة بين العنف المبني على النوع الجنساني وإندلاع النزاع العنيف. التقرير المساعد للحوكمة، والتنمية الإجتماعية، *والإستجابة الإنسانية والنزاع (GSDRC)*. جامعة برمنغهام. متاح على الرابط: **http://www.gsdrc.org/go/display&type=Helpdesk&id=1169.**

هاتشفول، إي. 2009. *إصلاح قطاع الأمن ؛كم في اتفاقات السلام*. شبكة قطاع الأمن الأفريقية، جامعة برمنغهام. متاح على الرابط: **https://issat.dcaf.ch/Learn/Resource-Library/Policy-and-Research-Papers/Security-Sector-Reform-Provisions-in-Peace-Agreements.**

أوديندال، أ. 2010. *هيكل لبناء السلام على المستوى المحلي: دراسة مقارنة للجان السلام المحلية*، نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. متاح على الرابط: **http://www.un.org/en/land-natural-resources-conflict/pdfs/UNDP_Local%20Peace%20Committees_2011.pdf.**

برنز، ف.، وفيمالاراجاه، ل.، وبلانتا، ك.، 2013. *التدابير الأمنية قبل، وخلال، وبعد المفاوضات. إطار استراتيجي*. برلين: مؤسسة بيرغهوف. متاح على الرابط: **https://www.berghof-foundation.org/fileadmin/redaktion/Publications/Other_Resources/Strategic_Frameworks/20140613_StrategicFramework_SecurityArrangements.pdf.**

سيلبيرت، س.، 2016. *علامات في عملية سلام ميانمار بعد 2011 - اتفاق وقف إطلاق النار في عموم ميانمار: تحليل من منظور المساواة الجنسانية وحقوق المرأة*. هيئة الأمم المتحدة للمرأة ميانمار. متاح على الرابط: **http://asiapacific.unwomen.org/-/02/en/digital-library/publications/2017/nationwide-ceasefire-agreement-in-myanmar.**

ترو، ج.، 2012. *الإقتصاد السياسي للعنف ضد المرأة*. نيويورك: مطبعة جامعة أكسفورد.

الأمم المتحدة، 2012. *إرشادات للوسطاء: التعامل مع العنف الجنسي المرتبط بالنزاع في حالات وقف إطلاق النار واتفاقات السلام*. نيويورك:الأمم المتحدة. إدارة الشؤون السياسية. متاح على الرابط: **https://peacemaker.un.org/node/1447.**

الأمم المتحدة، 2016. *إصلاح قطاع الأمن: مذكرات توجيهية تقنية متكاملة عن الجريمة المنظمة عبر الوطنية وقطاع الأمن*. نيويورك: فرقة عمل إصلاح قطاع الأمن التابعة للأمم المتحدة. متاح على الرابط: **http://www.unodc.org/documents/organized-crime/SSR_TOC_ITGN_2016_WEB.pdf**.

الأمم المتحدة: *المعايير المتكاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج: المراة، والجنسانية، ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج*. نيويورك: إدارة عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. متاح على الرابط: **http://unddr.org/uploads/documents/20Women,%20Gender%20%IDDRS%205.10.and%20DDR.pdf**

الأمم المتحدة، 2017. *إرشادات حول الوساطة المراعية للاعتبارات الجنسانية والشاملة للجميع*. نيويورك: الأمم المتحدة -33 إدارة الشؤون السياسية، صفحة 30. متاح على الرابط: **https://peacemaker.un.org/node/2940**.

الأمم المتحدة، البنك الدولي، 2018. *سبل الى السلام: نهج شاملة لمنع النزاع العنيف*. واشنطن العاصمة: البنك الدولي. صفحة 161-165. متاح على الرابط: **https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986.28337**

هيئة الأمم المتحدة للمرأة هي منظمة تابعة للأمم المتحدة مخصصة للمساواة الجنسانية وتمكين المرأة.
وقد أنشئت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وهي نصيرة عالمية للنساء والفتيات، لتسريع التقدم في تلبية احتياجاتهن على مستوى العالم.

تدعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بينما يضعون معايير عالمية لتحقيق المساواة الجنسانية، وتعمل مع الحكومات والمجتمع المدني لتصميم القوانين والسياسات والبرامج والخدمات اللازمة لتنفيذ هذه المعايير. وهي تقف وراء مشاركة المرأة على قدم المساواة في جميع جوانب الحياة، مع التركيز على خمسة مجالات ذات أولوية: زيادة قيادة المرأة ومشاركتها؛ إنهاء العنف ضد المرأة؛ إشراك المرأة في جميع جوانب عمليات السلام والأمن؛ تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة؛ وجعل المساواة الجنسانية أساسية في التخطيط الإنمائي والميزنة على الصعيد الوطني. كما تقوم هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتنسيق وتعزيز عمل منظومة الأمم المتحدة في تعزيز المساواة الجنسانية.

هيئة الأمم المتحدة للمرأة

عالم نتشاركه بالتساوي بحلول عام 2030
ادعم المساواة الجنسانية

220 East 42nd Street
New York, New York 10017, USA
رقم الهاتف: 212-906-6400
رقم الفاكس: 212-906-6705

www.unwomen.org
www.facebook.com/unwomen
www.twitter.com/un_women
www.youtube.com/unwomen
www.flickr.com/unwomen

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وتقدير	/
إهداء	/
ملخص	/
مقدمة	**01**
الفصل الأول: الجندر وعمليات السلام : مقاربة علائقية.	**8**
المبحث الأول: التأصيل المفهومي والنظري للنوع الاجتماعي	**8**
المطلب الأول: مفهوم النوع الاجتماعي.	**8**
المطلب الثاني: التطور التاريخي لمكانة المرأة في المجتمع.	**10**
المطلب الثالث: المقاربات النظرية للنوع الاجتماعي	**14**
المبحث الثاني: الجندر ضمن أدبيات النزاع والسلام.	**18**
المطلب الأول: عمليات السلام الأممية لما بعد الحرب الباردة.	**18**
المطلب الثاني : المرأة في دائرة النزاعات: بين العنف التقليدي والعنف الجندري	**21**
المطلب الثالث: قضايا المرأة في الأجندة الأممية.	**25**
المبحث الثالث: الجندر وعمليات السلام	**29**
المطلب الأول: المرأة ودعم عمليات السلام	**30**
المطلب الثاني: كرونولوجيا القرارات المفعلة لمشاركة المرأة	**31**
الفصل الثاني: البيئة الأمنية الجديدة ومشاركة المرأة في عمليات السلام	**40**
المبحث الأول: الواقع الجديد لمشاركة المرأة في عمليات السلام	**41**

المطلب الأول: نتائج تغييب المرأة عن المشاركة في عمليات السلام 41
المطلب الثاني: التحول في مفهوم المشاركة 43
المطلب الثالث: الأدوار التقليدية للمرأة 45
المبحث الثاني: الأدوار الجديدة للمرأة في عمليات السلام 47
المطلب الأول: تمكين المرأة من الأدوار الجديدة في مراحل ما بعد النزاع: 47
المطلب الثاني: محاولات إدماج المرأة في صورها الجديدة في عمليات السلام. 48
المطلب الثالث: صعوبات مشاركة المرأة في عمليات السلام 49
المبحث الثالث: آليات تفعيل دور المرأة 50
المطلب الأول: ميكانيزمات تفعيل مشاركة المرأة 51
المطلب الثاني: كيفية تحقيق الفاعلية من اشراك المرأة 57
المطلب الثالث: مقاييس النجاح والفشل لمشاركة المرأة 58
الفصل الثالث: تجارب مشاركة المرأة في عمليات السلام "دروس النجاح والفشل" 62
المبحث الأول: التجربة الرواندية الاستثناء الإفريقي: 63
المطلب الأول: الحالة النزاعية في رواندا وموقع المرأة فيها: 63
المطلب الثاني: التطور التاريخي لمشاركة المرأة في روندا: 64
المطلب الثالث: عوامل نجاح المرأة في رواندا: 66
المبحث الثاني: التجربة العراقية (إختبار النموذج الليبرالي) 68
المطلب الأول: العراق وكيفية مشاركة المرأة في عمليات السلام: 69
المطلب الثاني: الخطة الوطنية لقرار مجلس الأمن 1325: 70
المطلب الثالث: عوامل فشل مشاركة المرأة: 71

المبحث الثالث: محاولة استشرافية لمستقبل مشاركة المرأة: 74

المطلب الأول: ماذا يجب علينا لنكون مشاركة أكثر فاعلية؟ **74**

المطلب الثاني : الأهداف المستقبلية لتحقيق الفعالية من مشاركة المرأة أو اشراكها: **74**

المطلب الثالث: الأجندة السلام والمرأة والأمن (2010-2030): **75**

خاتمة 79

قائمة المراجع 81

الملاحق 86

فهرس المحتويات 118